

میرزا تقی عزیز فضل



اجنیدی خلیفہ

مدونة لسان العرب

<http://lisaanularab.blogspot.com>

نحو عربية أفضل !!

ابن سديي خليفه

نحو عربيّة أفضيل !!

ثورة على اللغة القائمة
وبناء لعربيّة جديدة

منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت

جميع الحقوق محفوظة

أنا البحر...

« ثورة على العربية القائمة ، وبناء لعربية جديدة »

تقرأ فيه :

طاقة العربية التي لم يستغلها العرب - لو كان داروين لغويًا - لغة المستقبل -
مع حكيم الصين - قواعد خمس - باقة من العيوب - تحت رحمة الذباب
- الاساس الفلسفي النفسي للخط العربي - وصفة والفرج على الله -
السكر حلال!؟ - شربة المسهل تكفي - امير البخلاء يتبرع -
الاعراب هذا الخراب - كان يظن الله واحداً .. الخ ، من القضايا
المتعلقة بالعربية في كتابتها وقواعدها واشتقاقاتها ومعجمياتها ...
مبسوطة بأسلوب مشوق جذاب :

الجنيدى خليفه

تصدير

لئن كان عالمنا العربي لا يزال على العموم يعاني من ترسبات الاستعمار وتركات عهود الضعف والفساد التي تحول دون انطلاقه في سبيل التحرر والنهوض الى المستوى الذي يليق بمجده وامكانياته - فان اي انسان مع ذلك ليتمكن ان يلاحظ بروز بعض السمات القوية التي تبشر بأن الشعب العربي قد أبقى هذه الوضعية فهو يرفضها ويقاومها ، ويقدم البراهين تلو البراهين على انه ليس فحسب جديراً بالنهوض والبقاء في المستوى الذي يقتضيه صراع الحياة ، بل ومصمم على نيته ووائث من بلوغه .

وإذا كان عدم تحقيق التحرر الكامل والنهوض المنشود حتى الآن عائداً الى تلك الترسبات والتركات ، فان اية ضربة اذن توجه الى هذه الوضعية الكريهة ، لتعد في نفس الوقت ضربة ايضاً ، ولكن ببناءة ، ضربة في سبيل النهضة والانطلاق .

ومن هذه الضربات المزدوجة ، القاسمة والبنساءة ، ضربتان عظيمتان شحنتها طاقة العروبة الجبارة على كميون ، فيها محصلتا مئات ملايين السواعد العربية ، والقلوب العربية ، والافكار العربية .. في كل مكان وزمان ..

فاما اولى الضربتين .. فقد جاءت لتؤكد دوام الوجود العربي واستمراره ،
وأنة لا يمكن ان ينقطع او تنطفئ جذوته ، كائنة ما كانت
عوامل الاخساد والتمزيق من قوة وشراسة ، وكائناً ما كان
تاريخ هذه العوامل من طول وامتداد .

واما ثانية الضربتين ، فقد جاءت لتثبت صيانة هذا الوجود العربي الذي
أخرج من « القوة » الى « الفعل » ، ومن الجدارة بالدوام الى
وجوب الدوام . وان امة حققت مثل هاتين السمتين حتى الآن
لمحقة في المستقبل القريب بجوها واذن الله سمة أخرى هي ثمة
كل السمات ومبرر كل نضال من اجل تحقيق الوجود والحفاظ
عليه .

ولاشك ان هذه السمة المنشودة هي تحقيق الصدارة بعد تحقيق
الجدارة ، الصدارة في قيادة الانسانية نحو السلام الشامل والهناء
الدائم والخير العميم .

واذا كان الطموح الى هذه الغاية الكبرى يقتضي مجهودات ضخمة ومناعي
متواصلة متشعبة ومتدخلة ، فلا شك ان ما يرجع منها الى
الناحية الثقافية يعد بحق من ادعائها الى مزيد الاهتمام والعناية ؛
فلا بد من نشر التعاليم نشرأ شاملاً ، ولا بد من تجنيد جيش
عزيم من العلماء والباحث والفنيين ، واثاحة جميع الوسائل التي
تكفل لهم الابتكار والاختراع ، من اجهزة معلمية وحرية فكرية
وتنظيم للتبادل والاتصال بزملائهم في مختلف انحاء العالم ، وتطمينهم
على معيشة راضية ، ومنحهم التقدير اللازم والمشجع .

على ان مثل هذه التحقيقات وان كان يقع على كاهل الحكومات فان
تخطيطها واقتراحها والمطالبة من بعد تطبيقها انما هي تحت

مسؤولية الافراد التي تعنيهم مباشرة ، من مفكرين وعلماء
وقنيين ، كما انه من مسؤولية هؤلاء كذلك ان ينظروا في
الوسائل والطرق التي تساعد على تحقيق ذلك او تساهم في
الخطوات المؤدية اليه .

ولا شك انه في طبيعة هذه الوسائل تواجهنا قضية اللغة بوصفها « الاداة »
الاولى التي يتم بها الترابط الاجتماعي والتعبير العلمي والثقافي ، فلا
بد للباحث ان يعنى اذن بما لهذه الصفة من معطيات ومتعلقات
تتمثل بالدرجة الاولى في مدى ما للغة المعنوية من طواعية في
الاداء وسعة في الانتشار .

وفي هذه الرسالة محاولة للكشف عن العيوب التي تثقل اللغة العربية
وتقف لها حجرة عثرة دون المرونة والانتشار ؛ فرسخت اهم
الوصفات سواء ما يرجع منها الى الخط والكتابة والاملاء ، او
ما يرجع الى قواعد النحو والصرف والاصطلاح والاشتقاق
والمفردات ... ، كما حاولت اعطاء فكرة عن الحالة الحقيقية
لمدى انتشار الفصحى وحيويتها .

والواقع ان العربية قد تعرضت لكثير من الهجمات المختلفة ، بعضها ولا
شك يضمن نزعات تهديمية ، وعواطف منحرفة ، وبعضها جاء
نتيجة لقصور الامام بها ، ولكن فيها ايضاً ما يعود الى النية
الطيبة والملاحظة الحقيقية ، غير ان اغلب هذه الاتجاهات
تتشرك في صفة واحدة ، هي ابداء العيب ثم لا شيء ، ولا
شيء يذكر من رسم خطة الاصلاح واقتراح العلاج اللازم .

ومن اجل هذا حاولت ايضاً ان اقترح لكل عيب حلاً يحسمه من
اساسه ويتماشى مع ابسط الامكانيات ؛ فبينت كيف يمكن

ارجاع حروف الطباعة العربية الى اقل من خمسين حرفاً ، وكيف
يمكن الاستغناء عن جميع قواعد النحو بقاعدة واحدة .. الى
غير ذلك بما هو مبسوط بالتفصيل .

ولما كان موضوع كهذا يعتبر من الموضوعات « الجافة » فقد تحررت
احياناً كثيرة من الاساليب « المألوفة » ، « فطبخته » ، « طبخاً
خاصاً مراعي فيه تسهيل الهضم .. مع الاحتفاظ بـ « القيمة
الغذائية » ...

اما ما حرصت عليه بالدرجة الاولى فهو ان تظل جميع الاقتراحات التي
قدمتها مستوحاة من العربية الفصحى نفسها ، في قواعدهما
واساليبها وروحها وجميع خصائصها .

واننا لندرجو - ان تم ذلك - ان نكون قد ساهمنا بوضع اهم الخطوط
لمشروع يجعل العربية من افضل اللغات الحية في سهولتها ودقتها
وطواعيتها لمختلف التعابير ، ان لم يجعلها افضلها على الاطلاق .

الجنيدى خليفة

ملحة وبيان ...

الحديث عن جوانب القوة والضعف التي تتسم بها اللغة العربية وتتصم ليس بالجديد ، بل ان قدمه لأوغل مما يتبادر عادة الى الذهن ، فعندما كان جدودنا الاوائل يقطعون ببضاعتهم الصحراء طالبين لها في اسواق اجوارهم المعجم تجارة رابحة ، كانوا على ما أظن يخبرون وتيرة كلما قلل من نجاح صفقتهم رطانة القوم .

ولعل بعضهم قد كظمها في نفسه وتعلم الرطانة قبل ان يعود ثانية الى ذوبها ، وما هو هذه المرة وقد لاقى زبونه القديم ينيخ جانباً بعيره ، ولكن لا يشرع معه في الصفقة وانما لاسماعه محاضرة ، في فضل لغة العرب على غيرها ، فلا ينتبه الا وقد أبقى البعير ...

وقد يكون لصاحبنا في الانتصار على مناظره عزاء عما فقده ... ولكن المظنون ان هذا الفارسي العريق الحضارة المعتر بقومه لم

يكن ليقف معقود اللسان . امام مفاخر جدنا القديم ، وانما كان قد
اسمه هو الآخر فضل لغته ايضاً وعيوب لغات « الآخرين » .

وهكذا فلو كان هناك شخص محايد بين المتناظرين لسمع فيما سمع
قائمة بعيوب العربية وخصالها .

ونطوي هذه الفترة كما كان يطوي صحراءه تاجرنا القديم ، او كما
كان « يطوي البيد » « سائق الاطعان » الذي تحدث عنه ابن الفارض ،
ولكن لا لنعرج على « كئيبان طي » ، وانما لنعرج على فترة اخرى
من تاريخ العرب هي تلك التي خرجوا فيها من الحمول الى النباهة
حاملين لواء الحضارة والفكر والسلطان جميعاً .

وهنا يكتسب الحديث عن اللغة التي هي الاداة المشتركة بين جميع
هذه الشرائل اهمية زائدة فلا تعود مسألة خصالها وعيوبها عائدة فقط الى
استثارة شخصية كما تصورت من قبل ، بل تصبح ملاحظة ذلك أمراً
جدياً تلبه طبيعة الحياة الجديدة من ترجمة وتأليف ، ومن ادارة
وتثقيف .

ويبدو لاول وهله عجباً ألا يعثر المستقرئي رغم ذلك على ظواهر
من الشكوى ضد العربية ، فلا تدمر مترجم ولا مؤلف ولا « اداري »
على حداثة العهد بهذه الالوان من الفكر والحياة ؛ وما نجد في كتب
التاريخ الادبي من الحديث عن العربية هو غالباً مقصوراً على اطرائها
والتنويه بها ؛ وهذا رجل يجيد الى جانب العربية الفارسية والهندية ،
على الاقل - والاولى لغته الاصلية - كان يقول : لأن اهجي بالعربية
أحب الي من ان امدح بالفارسية ، وذلك لانه رأى ان العربية افضل
من الفارسية بطواعيتها للتأليف العلمي وبقصور هذه دونه ...

وشهادة هذا الرجل تكتسب قيمة خاصة لا لكونه غير عربي الجنس

وحسب ، بل ولكونه من اعظم اقطاب الفكر الانساني الذين تفتخر
بآثارهم ثقافتنا القومية ، وذلك هو ابو الريحان البيروني !

أفلا تثلج ظاهرة كهذه صدورنا بالدهشة ، الدهشة المقرونة بالفخر
والارتياح ؟ بل أو لا تحملنا على الاعتقاد بان ما قد يوجه الى لغتنا من
نقد ان مصدره الا الجهل بها ؛ وان مصدره الا خبث الطوية ضدها ؟

ولكننا مع ذلك كله نصر - ولسنا اقل افتخاراً - بان العربية
قد اثرت ولا شك مصاعب ازاء العلماء والمترجمين ... ؛ ولعل الدهشة
تزول اذا التفت الذهن الى ان هؤلاء المعنيين كانوا يجمعون الى ثقافة
المضمون ثقافة اللغة نفسها ، فما ان تبدو ازاءهم المشكلة حتى يسارعوا
الى حلها والتغلب عليها ، وذلك فيما اعتقد هو سبب اختفاء الشكاوى
وظهور الاشادة والاطراء .

فاما في تاريخنا الحديث فقد أثير الموضوع اعني جوانب القوة
والضعف التي تتصف بها العربية على صعيد واسع ، فمنذ عشرات السنين
عرف شرقنا العربي من يروج لعيوبها كما عرف من يروج لحصاها ،
واتخذ ذلك مظهر التحزب والتشيع لهؤلاء واولئك : زعم قوم ان
العربية الفصيحة قد مسها النصب وناءت بغير السنين فأصبحت عاجزة
عن اداء مهمات الفكر والحياة ، وان « من ياسها » قد حلت بعد فلا
فائدة. في استنجاها من جديد ، فالرأي ان تمنح في رفوف المكتبات
وخزائن المساجد مستبدلة بالدارجة وبخط اجني .

اما الحزب الثاني فقد ادعى العكس تماماً زاعماً ان العربية وبجالتها
حتى القديمة لا تتصف بغير الكمال ، وانما هي نزعات الاستعمار وتخوص
المتقولين ... ويرون من الادلة على مذهبهم ان الله قد اصطفاهنا
لكتابه ، وانها وسعت ثقافة كاليونانية وفروعاً من الفكر عدة ..

ويرد خصومهم بأن شئون الحياة قد تبدلت والثقافة القديمة ورجالها ذهبوا الى غير رجعة وان الله الذي كان قد تفضل بانزال كتابه بالعربية لن يعمل ذلك مرة اخرى . . ؛ فما كان في القديم محتاجاً اليه اصبح اليوم مستغنى عنه ، واللغة التي كانت تنهض بعلوم يسيرة وغير قومية غالباً اصبحت قاصرة اليوم دون المعرفة العصرية وما فيها من دقة وتشعب ؛ ليس هذا فقط بل ان العربية التي كانت لغة الحديث والكتابة اصبحت اليوم مقصورة على التأليف وبعض الظروف والمناسبات .

ونجد ظاهرة لهذا التحزب والتجادل في قصيدة مشهورة « لحافظ ابراهيم » اجراها على لسان العربية الفصحى ، واعني بها تلك التي يقول في مطلعها : -

رجعت لنفسي فاتهمت حصاتي وناديت قومي فاحتسبت حياتي
والتي يقول اثناءها : -

انا البحر في احشائه الدر كامن فهل سألوا الغواص عن صدقاتي

... كما لا أشك في ان جل القراء يعرف القصيدة . فاستناداً على هذا من جهة ، واستناداً الى ايماني بان في العربية طاقة عظيمة لم نحسن حتى الآن استغلالها ، من الجهة الاخرى ، اتخذت من المقطع عنواناً ومن معناه شعاراً لهذه الرسالة ؛ ولكن دون ان اكون بذلك قد اخذت على عاتقي تأييد الشاعر في عموم قصيدته ، ودون - ايضاً - ان اعرض من نفسي غواصاً ، لا ، ولا صائد اسماك ...

لو كان داروين لغويًا ...

وقد يستدعي حل مسألة ما حلاً وافياً ، ليس فقط المعرفة

بالاحوال الراهنة لموضوعها وظروفها القريبة ، بل وايضاً الامام بالاحوال الماضية والظروف البعيدة .. ؛ وتزداد الحاجة لهذا الشمول في المعرفة بقدر ما يقترب ميدان الظاهرة المعنية في سلم الكائنات من دركاتها الدنيا الى درجاتها العليا ؛ حتى اذا ما انتهى بالمفكر المطاف الى ميدان الانسان نفسه اصبح ذلك شرطاً لا بد منه واساساً لا تستقيم بدونه نتائج حميدة .

واذ ان اللغة ظاهرة لا أوشج منها بحياة الانسان ، ان لم نقل خاصيته المميزة ، فان حصول المعرفة بنشأتها والاطوار المختلفة التي مرت بها ، فضلاً عن حصول المعرفة بوضعيتها الراهنة واتجاهاتها في المستقبل - أمر لا بد منه لمن رام لهذه الوضعية تعديلاً جذرياً ، او لمن رام لها اقراراً وابقاء ، سواء بسواء ...

ومن عوامل الغبطة ان رصيدياً ضخماً من الدراسات اللغوية قد اضيف الى المكتبة البشرية ، وان جهود ميادين عدة من علم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا ... قد تضافرت فأجابت عن كثير من الاسئلة التي كانت في حكم الالغاز .

ولكن من المبالغة الاعتقاد بأن هذه المعلومات - على وفرتها - قد اجابت على كل الاسئلة وكشفت جميع جوانب الموضوع ، بل الصحيح ان « عرمة » من نقط الاستفهام لا تزال بدون اجوبة وان كثيراً من الاجوبة المقدمة لا تستند الى غير التخمين والفروض ؛ فنحن ما زلنا نجهد مثلاً كيف ولدت عند الانسان اللغة ، وكيف بالضبط انتقل هذا الانسان من حالات الاحساس والشعور ، الى حالات التفاهم والتعبير ، وما هو معروف من ذلك لا يعدو كما قلت افتراضات قابلة للطعن والتجريح .

فهذه الصعوبة لا بد ان تطرح من تلك السهولة المتوفرة ، فلا يغفلن باحث حساب الحلقات المفقودة كلما تصدى لموضوع لغوي يتناول الاصول .

غير اننا سوف لن نترك محاولة التوغل في البحث متعللين بفقدان بعض عناصره ، مكثفين بترديد ذلك قاعدين ، بل سنحاول ، والمحاولة دائماً افضل من القعود .. ، وذلك في انتظار قيام « قردانيين » جدد ينهضون بدراسة مقارنة بين لغتنا و « لغة » القروود ، كما قام اساقذتهم من قبل بالمقارنة بين « احجم الدماغ واشكال الوجه » منتبين الى ان جد الجميع واحد ... ؛ فان حصل ذلك فلا نستبعد ان نعرف المزيد من مجاهيل اللغة ، ولا سيما ان الاحساس - مثلاً - الذي يحسه في مؤخرته الهابط بأرجوحة ليس هو على رأبهم سوى ذكرى لذيل كان في سابق التاريخ !.

لغة المستقبل :

ولتذهب الآن القروود وليذهب اصحابها الى الجحيم لنعود فنستثمر من ملاحظة قديمة حول الانسان ، اعني اتصافه « بالاجتماعية الطبيعية » . وهذه الحقيقة لم تتجلّ في وقت من الاوقات تجليها في عصرنا الحاضر ، بسبب من التقارب الحادث بين بني الانسان في اساليب العيش والحياة وفي اساليب التفكير والتعبير ؛ فليس من المستبعد والحالة هذه ان تلجأ بالتالي لغة واحدة تتخذ اداة علمية للتفاهم والتعبير ، فتصبح اللغات الحالية ، ان لم تكن احداها هي السائدة ، مجرد لهجات محلية يقتصر في التعامل بها على اضيقت المناطق .. قبل ان يعثرها هي الاخرى الزوال .

والواقع ان بعض العلماء قد شرع بعد فعلا في تكوين هذه اللغة

العالمية ، فبدأوا ينتقون لها الالفاظ ويستحدثونها ، كما اخذوا يقعدون لها القواعد ويبنون الاساليب .. ؛ بيد انه ليس من السهل ان تحظى هذه اللغة بين عشية وضحاها بمثل العاطفة التي تحظى بها لغاتنا الراهنة ، كما انه ليس من السهل ان تتنازل الامم سريعاً عن هذه اللغات التي ترتبط لا بالتراث والقومية فحسب ، بل وايضاً بمشاعر الافراد الذاتية وحياتهم الخاصة . غير ان قيام لغة عالمية يظل مجرد مسألة وقت يبعد كثيراً او قليلاً نسبياً ، واللغة الاضعف ستكون اول من تلاقي حتفها واقل اللغات تعبيراً في المستقبل .

هذا وربما دعت الحاجة غداً الى البحث عن وسيلة اخرى للتفاهم غير اللغة ، وقد ثبت علمياً ان للدماغ البشري شحنات « كهريطيسية » ، اي موجات لا يختلف جوهرها عن موجات الراديو : فلعل الله الحكيم القدير سوف لن يختم انفاسي شخصياً . - الا وقد نشأ على رأسي سلك مثل « الأنتين » .

والحاجة المشار اليها قد تكون حاجة التقدم العلمي الى التطبيق وقد تعود الى قيام علاقات بيننا وبين كائنات عليا نفترض ان صح وجودها انها ارقى من ان تقبل التفاهم معنا بواسطة لغة قد تكون بالنسبة اليها بدائية ...

واذا كان منطق الشك والاحتراز العلمي ومظنة الدعاوي السياسية ، تعصمنا ان نؤمن بحكايات الاطباق الطائرة واقزامها الغريبين ، فان تلك المبادئ عينها لتعصمنا ايضاً من الذهاب الى نفي الحياة اصلاً ، والحياة العاقلة ، في غير كوكبنا هذا .. وذلك دون ان نضطر الى الاستدلال بنظريات تستدعي بدورها الاستدلال على اصولها الاولية .. ؛ بل مالي اذهب بعيداً وبقرني شهادات اقرب الى العلم وادعى الى الوثوق ، ففي الربيع الماضي اعلنت وكالات الانباء ان طائفة من اهل الرصد الجوي

قد استطاعوا ان يلتقطوا نشاطاً لاسلكياً ينبعث من كائنات من غير كوكبنا .. وتكونت للعناية بذلك لجنة خاصة .

واعلنت اذاعة تشيكوسلوفاكيا في اواخر الشتاء الماضي عن تصريح لعالم روسي . اعتذر بنسياني ذكر اسمه - انه قد كان يحل بكوكبنا هذا كائنات من غيره بعد ان وقع حادث لمركبهم الفضائي ، ويزعم فيما يزعم ان آثاراً من ذلك قوامها مواد مشعة غريبة لا تزال توجد بيننا .

على ان المستقبل سيكشف ما اذا كان المعتقدون بمثل هذا مجرد ضحايا اولاً - اما انا شخصياً فاني اكتفي الآن بما هو ثابت ثبوتاً ، وهو احتمال الحياة غير الارضية . والوقوف عند هذا لا يعني اتقاء تعليقات اهل الثقافة الرسمية « السكولاريين » واشباههم من المتزمتين ، وانما يعني الانتظار لما قد ينضاف من الكشف والتدقيق .

ومها تكن صورة الواقع الحقيقي فان مجرد ذلك الاحتمال وحده لكفيل بأن يوجه العلماء والمفكرين الى الاهتمام بموضوع اداة التفاهم فيما يهتمون ، وذلك بأسلوب جديد تنشأ عنه نتائج جديدة .

وفي اعتقادي انه لن تمر فترة طويلة في عمر الزمن حتى يتضافر التقدم العلمي من جهة ، والاهتمام بذاك الاحتمال ، من جهة اخرى ، فيوفق المستقبل الى الاستغناء عن لغة الكلام في كثير من الشؤون .

وعلى الذين يرون في الاعتقاد بذلك ضرباً من التخريف ان يتفضلوا بالقاء نظرة على تاريخ الاكتشافات الكبرى فيقارنوا بين الظواهر البسيطة التي استندت عليها اول الامر وبين مسألة علاقته بموضوعنا هذا كظاهرة الموجات الكهرطيسية المشار اليها آنفاً وكحوادث « التلثائي »

أو سادسة الحواس .. ، هذه الظواهر التي لا يستطيع انكارها العالم المتزمت ولا الامي الجاهل ، وان استطاع انكارها اولئك المدرسيون ..

مع حكيم الصين

وسواء أكان الى الزوال مصير اللغات ام كان الى قيام واحدة مقام جميعها ، بل وحتى لو بقي ما كان على ما كان ، فان الاهتمام باللغة من حيث هو تعهد وعناية يظل على كل حال قائم الدواعي مطلوب التحصيل ؛ وذلك للقيمة الخطيرة التي تتصف بها اللغة وفعاليتها القوية في تربية عقول ابناءها وطبع سلوكهم ايضاً ؛ فهي من حيث وظيفتها أهم أداة لتحقيق الترابط الاجتماعي بين الافراد ، وأدق « القوالب » لصياغة المشاعر والافكار ... وذلك طبعاً قبل ان تنتزع منها هذه الميزة لغة الارصاد ...

وتزداد دواعي الاهتمام المشار اليها تأكدا كلما زادت عوامل التشكي من لغة ما لدى ابناءها وذويها ، ان صدقا وان كذبا سيان ؛ والى الباحث بعد ذلك المتسلح بالمعرفة والاخلاص تناط مهمة النقد والتمييز ، من جهة ، ومهمة وصف الدواء في الباقي ..

ومنذ ألاف السنين لاحظ « كونفيشيوس » وهو الحكيم البصير ما تفرضه اللغة من الاهتمام بها فقال كلمته المأثورة :

« لو أتيت لي الحكيم لبدأت باصلاح اللغة »

وواضح ان اللغة الصينية التي يعيها الفيلسوف قد اشتهرت بالصعوبة والتعقد والالتواء ، فلا تدمر ابناءها بالفتعل ولا ما يصدق عليها يصدق حتماً على غيرها .. كما قد يقال :

هذا صحيح ، وصحيح ايضاً انه يجب الا نهمل العناية بلغة من اللغات الا اذا كانت مشابهة للصينية ، والا اذا كان المنادي بذلك هو كونفوشيوس الحكيم .

بلى يكفي ان يوجب ذلك ان تكون اي اللغة المعنية ، قليلة التجاوب مع الحياة ، قليلة الانتشار لدى ابناءها ، كثيرة القواعد والتكاليف ، كما يكفي ان يوجب ذلك الا يكون المنادي به سوى من امثالي ، البسطاء ، المحكومين ..

فبهذه الاعتبارات جميعاً سأشرع الآن في محاولة تشخيص بعض عيوب لغتنا مقترحاً العلاج ، على اساس عين الطاقة الكامنة فيها ، كما حاولت آنفاً وضع الاطار العام واثارة بعض الظروف المحيطة بموضوع من هذا القبيل ..

(البديهة الاولى) لشرقنا العربي

وتستوي لدي في هذه المحاولة ان تكون العيوب مما تنفرد به العربية أو أن تكون مما تشاركها فيه حتى أرقى اللغات الحية ، اذ ما دام العيب قائماً فإنه لا يرفعه ان يصدق على اكثر من موضوع .. ولهذا فلا بد من محاولة علاجه كيفما كان .

وعلى رغم ما لهذه الملاحظة من بداهة ، فقد بدا كثير من اخواننا هذا بتونس^(١) او بالمشرق في حكم المنكر إياها، الغافل عن مقتضاها فما ان يعثروا على نزعة تحاول تخليص العربية حتى من عيوب « مشتركة » الا واحتجوا وما لهم من حجة - بان ذلك لا تخلو منه الفرنسية نفسها ولا الانجليزية .. وهي أرقى اللغات الحية ..

والواقع ان مثل هذا الرأي - والحال ان اعتراف ضمني بثبوت العيب - لا

(١) كتبت مسودة هذا البحث بتونس وكان المفروض ان تنشر بمجلة الفكر في عدد مخاض ثم تبين انه اطول من ان تستوعبه .

يمكن ان يؤدي الى ظروف تخفيف وانما بالعكس الى ظروف تشديد - ان جاز التعبير - فان تكون اللغة الانجليزية وهي الحية نقائص تشابه ما بالعربية فذاك يعني ان لها ؛ في الجانب الآخر ، من المزايا ما يفوق نقائصها وما يربو عن مزايا لغتنا الراهنة ايضاً .

ويقولون معترضين : ان ذلك لا يعود الى المزايا اللغوية بقدر ما يعود الى عوامل اخرى سياسية واجتماعية . هذا صحيح ، وصحيح ايضاً ، عند من يعنى النظر قليلا ان ذلك يظل ايضاً لا حجة للعربية بل حجة عليها وداعياً اضافياً الى ضرورة تعديلها وادخال الاصلاح الجدي عليها ، ولا يضير لغتنا ان تقطع شوطاً مما قطعت لغات غيرها في انتظار اكتمال العوامل الاخرى الاجتماعية والسياسية ، فهو امر يتحتم عليها الآن ويعود عليها بالخير غداً ، وذلك تعويضاً حسب الامكان وترجيحاً للتفوق والامتياز .. عندما تستوي العوامل الخارجية للغتهم ولغتنا وقد فضلتها هذه بسابق التعديل ..

كل هذا كان جديراً الا يغيب عن « المدافعين » بيد أنها مصيبة شرقنا في جميع الميادين ، هذه المصيبة المتمثلة في انكار بدائه المسلمين وقبول بدائه المنكرات ؛ وذلك لعمرى شر ما في منطق على الاطلاق !!

قواعد الخمس ؟

واذا ان اخاك هذا ، ان بظروفه الراهنة ، وان بإمكانه ، لاعجز الآن من ان يستوعب في كلمته هذه جميع عناصر الموضوع ومواده ، فقد رأيت تخفيف النقص باثبات بعض المبادئ التي اصدر عنها ، والتي ادعو ان يصدر عن روحها كل من اراد للعربية تعديلا يريد به الخير لها والفلاح .

١ - وأول هذه المبادئ او القواعد ان هو الا ما تضمنته الفقرة السابقة من

ضرورة تعديل العيب كلما حصل ، بصرف النظر عن كونه خاصاً بالعربية او لا .

٢ - ومن نفس المبدأ نستخرج ضرورة تحصيل الخصلة المفيدة ونفع العربية بها وان امتازت بها حتى الآن لغة غيرها ؛ وذلك كما لا احتاج ان اعيد على اساس متسع من الطاقات الجلية والخفية للعربية نفسها .

٣ - اما منهج هذا التعديل فيما يتعلق بالعيوب فيجب ان يكون اقتداء حازماً وجدياً بما يمكن ان ندعوه « القانون الاقتصادي العام » ؛ فعيب هو يتطلب التعديل كل « اسراف » في تكاليف العربية ، سواء أتمثل هذا الاسراف في طول المدة اللازمة لتعلمها ، أم تمثل في ارتفاع ثمن وجهد المطبوع بها ..

٤ - وخصلة هي كل ما من شأن تحصيله ان يكسب العربية تمثيلاً وذاك الاقتصاد ، او يكسبها صيغ ضبط وتدقيق ..

٥ - وربما تسلسل ايضاً مما سبق ان نعطي اولوية الاستعمال لكل تعبير مشترك يوجد من وجه في لهجة ما من لهجات العربية وان انطمس له كل وجه في لهجات « قريش » او « عكاظ » .

هذا وليس المهم ان امضي في تعداد القواعد والمبادئ التي تراءت لي اثناء التفكير في الموضوع ، بل المهم ان نقوم بتطبيقها وضمن نجاحها ، وان تكون غاية كل ذلك هي نشر الثقافة العربية بعد خلقها ، ونشرها في اقطارنا اولاً وبالذات ، ثم اتاحة انتشارها في كل البلاد .

فاما مسألة هذا الخلق للثقافة فلا يمكن ان يعد اصلاح العربية المنشود غير

وسيلة أو شرط من شروطه ووسائله ، وأما ضمان الانتفاع بالعربية المنشودة فمن الخير ان يحصل على يد جميع حكوماتها ، وذلك بتكليف لجان علمية - ادبية - لغوية ، بالدرس والتمحيص فترفض مقترحات هنا وتقبل اخرى هناك . حتى تكتمل « الاجرومية » الجديدة وفن القول الحديث ؛ أقول من الخير ان يحصل تطبيق ذلك بالاشراك ، والا فللوم على حكومة ما من الحكومات العربية ان تفتح بمفردها الباب^(١) .. بل لا لوم ان يكون البادىء بذلك كاتب ما ، مجرد كاتب ووحيد ..

فاما وفرة الخير ونضوبه فتفهم على قانون الاقتصاد اقتداء ومخالفة ، هنا ايضاً ، كما بيناه هناك .. وان كان عدنا لخمس من القواعد لسنذكرنا بركان الاسلام ، يجامع الرقم بين كل .. ولعله ايضاً يحملنا على التفاؤل والامل فيصبح النضوب زخراً ويتحقق الخير ، الخير العميم ، وربك قادر ان يخلق الشيء من العدم فكيف بعشر الخمسين ! ..

بإثر من العيوب :

وما يتطلب التشخيص والعلاج في لغتنا العربية متعدد الجوانب والميادين فهناك مسائل الرسم ومسائل المضمون نفسه ، ثم علاقة الفصحى بالدارجة ، واخيراً قضية الثقافة العربية نفسها ، بل وجميع قضايانا السياسية والاجتماعية والحضارية .

(١) لم اكن اتصد بذلك حكومة معينة ، ولكني عندما فرغت من تسويد هذه الرسالة قرأت لوكالات الانباء « ان الجمهورية العربية المتحدة » قد اصدرت قراراً باصلاح الخط يجعل اشكال الطباعة تنخفض من ٤٠٠ - ١٦٠ . وستعرف بعد قراءة البحث ان هذا الاجراء وان كان ثورياً فانه ليس بالشامل وما بقي في حاجة للاصلاح اكثر من ذلك بكثير ، كما انه يتطلب حلولاً اكثر عمقاً وجذرية .

وبالقسم الاول خصصت هذا الفصل ، وقد تناولت فيه الخط والاملاء تشخيصاً وعلاجاً ، كما حاولت جهدي ان يكون ذلك وافياً مركزاً شاملاً وقد برمنا بـ « الدراسات » المتسرعة وعبارات « ضيق المقام » وهذا الموضوع اكثر من ان يستوعب في مقال ، وهم كذباً .^(١)

فاما قضية الثقافة العربية نفسها وكذلك بقية القضايا السياسية والاجتماعية والحضارية فهي تستدعي بحثاً مستقلة يقوم بها اكثر من واحد ، بل لعلها ان تقتضي تكريس حياة زمرة من الباحثين .

وأما بقية الاقسام التي ألمت اليها وهي قضايا المضمون اللغوي وعلاقة الفصحى بالدارجة فهي مبذولة في باقي الفصول من هذه الرسالة .

نمت رسمه الذباب

كانت حلقة الاملاء عامرة ، وقد طلع النهار بالبركة على التلاميذ فحفظوا الواحهم وعوا ، وهما هم الآن يحفون بمؤديهم طالبين من كتاب الله المزيد ، استملى احدهم بآية ، فاستجيب بما بعدها من قوله تعالى : « ترجي من تشاء منهم .. » ؛ ويكتب التلميذ الآية ولكنه يغفل عن بعض رسمها ، عن نقط الجيم ، انساه الشيطان ذلك ام كان مدفوعاً بنية السطو على دور احد زملائه .. ، استملى : « سيدي » « تحيي من تشاء منهم ... » ، ولكن المؤدب مشغول بغيره عنه فلا يلتفت اهتمامه . وتأتي في هذه الاثناء ذبابة .. لعلها ان تكون خليفة للشيطان ، او لعلها كانت تريد انجاد صاحبنا . وعلى كل فقد نقطت الحرف المهمل ، ولكن من فوق لا من اسفل .

(١) هذا باعتبار ان اصل الكلمة مقال ، واما وقد اصبحت كتاباً واخشى ان اكون قد نبيت عن خلق وآتيت مثله ...

ويجيء الدور المنتظر فيستلمي المسكين : « سيدي : ترخي من تشاء منهن » . ولا شك ان المؤدب قد استجاب اليه الآن لا بأية كريمة ولكن بقلقة لا سلط عليك كرمها .

وما للطالب من ذنب ولا للمؤدب . . ان راعينا احوال امثالهما . . ولكن الذنب انما هو في امر هذا النقط والاعجام الذي اريد منه ان يكون صيانة ضد التصحيف والتحريف فكان بالعكس مدعاة لهما .

والشواهد على مثل هذا من الكتائب وغيرها لا تحصى ، ولكننا ننزه كلام الله عن ذكر شرها ، وان لم نر مانعاً دون الاستشهاد السابق لعدم تعرض معنى الآية للتحريف ، وان تعرض له رسمها ؛ ويعذرنا كل من يعرف اسباب نزول الآية الكريمة (١) وقارن بين الرحي بمعناه المجازي ، وبين الارخاء بمعناه التونسي ، من جهة ، وبينها وبين الارحاء من الجهة الاخرى .

والعيب في امر النقط هذا مرده الى ان اكثر احرف الهجاء العربي متشابهة الشكل فئات فئات ، فمجموعة الحاء تحتوي على اشكال ثلاثة لولا النقط لسكانت واحدة ، وكذا قل في الباقي بعد استثناء (ا . و . هـ . م . ل) ؛ فكأنه فيما يخص الاكثرية ليست لنا حروف كاملة وانما اجزاء تركيب وتلفق ، فتبشّن المقصد بين احرف الفئة الواحدة بعضها بعضاً يظل تحت رحمة نقطة ، وتحت .. ذبابه .

وهذا مما يفسر عجز الحيل عن تجنب كثرة بعض الاخطاء في المطبعة العربية ، في حين انك لا تكاد تجد لها خطأ واحداً - بمائلا - في

(١) لما غار نساء النبيين (صلعم) من عائشة لحظوتها لديه وابثارها بجه عليهن نزلت الآية لبيان ان النبي « حر » في تصرفاته ازاءهن فيقرب من شاء منهن ويؤجل من شاء . . . واما الارحاء فهو عربي فيصيح والمعنى التونسي الدارج يكاد يخصه مثل هذا المقام .

الطباعة اللاتينية .

وامر الحروف المعجمة والمهملة هذا يذكرني بما كان ينسبه لها القدماء من علاقة بالقمر وتأثير ذلك على الناس ، فقد ربطوا بين منازله وبين النقط وعدمه زاعمين لاحدهما دلالة نحس وللآخر دلالة سعد ؛ وقد نسبت اي نوعي الحروف المعجمة ام المهملة يدل عندهم على السعد ، ولكن الذي اعرفه ان كلا النوعين لم يعد يقترن عند القاريء العربي بغير النحس ...

وأترك مسألة النقط هذه ، لا خوفاً من ان تسبب لي انا الآخر فلقمة ما من ذي عقلية مؤدب ما .. ولكن لأنقل الى وجه آخر من عيوب الحرف ، واعني به صورته عموماً ، هذه الصورة لا يسعني نعتها بسوى الاسلاك الشائكة او الاخطبوط ، ولا سيما عندما تجتمع لتكوين لفظة ، ذبول تحت السطر ، وزعانف فوق السطر ، وتكوير ، وتربيع ، وتدوير ، قديد منشور بسلك .

لا شك ان انتظام الحرف يسبب للقاريء ارتياحاً من تشعب بصره فيزداد إقبالاً على القراءة والفهم كما يزداد توفيراً لطاقته ولوقته ، بل ليس من المبالغة ان نذهب الى ان انتظام الحرف قد يساعد في التربية على انتظام السلوك واستقامة التفكير .. وان بدا هذا للمتعالين بعيداً .

ومها يكن فاني شخصياً لم اجد من دافع عن صورة الخط العربي سوى فرد تربطه به حادثة معينة ، وسوى افراد تربطهم ببعضهم حالة .. معينة ايضاً .

واما هؤلاء الافراد فهم تلك اللجنة التي كلفتها « الجامعة العربية » بالنظر في اصلاح الخط ، اذ قررت بعد « جلسات » و « دراسات »

انه لا أنسب من الخطوط الحالية في الزخرفة وتشكيل لافتات النيون التجارية .

واما ذلك الفرد فهو من اتته امرأة برسالة قصد قراءتها عليها ، وكان يجهل كل قراءة ، وان لم يجهل اساليب ادعائها ، كما لم تكن تجهل هي ما ارسله اليها زوجها منذ ايام من ادوات . قالت وقد رأته يتلکأ : « أما تحدث عن مذراة ؟ » فأجابها مستبشراً بالنجدة : « حتى انا قلت هذا الطويل واشي .. ! » - « أما اخبر عن قصعة ؟ - « حتى انا قلت ها المدور واشي .. ! »

والحق كما يقتضي الانصاف ان استدرك - ان هذا الامي المتعالم لم يكن قد دافع فعلا عن صورة الخط فيما نقلت آدابنا الشعبية ، غير اني احسبه جديراً بفعل ذلك .. ، طبعاً بعد لجنة من ذاك القبيل .. او من المعنيين بـ « سر الحرف في قراءة الكف : وبـ « أبي معشر الفلكي الكبير .. »

هذا وقد كدت اهل ذكر عيب في صورة بعض الحروف ، انه التميح بين المتشابهات منها وتردد صورها بين البعض والبعض ، وذلك لا بسبب النقط نفسه وانما بسبب ما اشرت اليه توأ من التشابه في الشكل المشترك والتردد بين مسمى الحرف المختلف . خذ الفاء مع الغين فكثير ما تلبس اليد بينها ، وقس البواقي ؛ وانما يعرض ذلك اكثر ما يعرض في الكتابة اليدوية ، وفي حالة بعض مواقع الاحرف ولكن لا تنس ان اكثر النصوص العربية انما تكتب اولاً باليد ، وقل من يستعمل مباشرة الآلة الكاتبة . ومعنى ذلك ارتفاع في عدد الاخطاء المطبعية على ارتفاع ، وهنة قبلها هنات .

فاما عيوب تعدد صور الحرف الواحد باختلاف مواقعه من اللفظة

فنترك لشهرتها البسط ، كما نتركها لمقال الاستاذ المنجي الشملي المنشور
بمجلة الفكر التونسية (فيفري ١٩٦٠) ولكني لا احب ان تفوتني منه
هذه الملاحظة - الفاجعة حقاً - وهي : « ان الاشكال الطباعية
اللازمة لطبع نص مشكول الحروف تصبح ١١١٠ - هذا ولم نذكر
المدة والوصلة والهمزة والسكون ... ؛ والنفقات الجسيمة التي يتطلبها
مثل هذا العمل تزيد مشكلة ارتفاع ثمن الكتاب العربي تعقداً ، ولا
تعمل على ترويجه ، ولا على ترويج اللغة العربية .. ص ٢٩ ، وهذا
« في حين ان طباعة نص فرنسي او انجليزي مثلاً تم باستعمال ٧٠
شكلاً فقط - صفحة ٢٨ » .

اجل وهكذا تجتمع اللجان والمجامع مستنزفة عرق الامة العربية
بتنقلاتها ومآديها وجراياتها .. تجتمع لتبشر هذه الامة بان الصورة الحالية
للخط العربي هي انطب ما يناسب اضواء النيون والتشكل الزخرفي ا.

الاساس الفلسفي للنقطة العربي

لا يسعني ان اساهم باقتراحات لتفادي العيوب المذكورة الا اذا كانت
لا قتال من الاساس الجوهرية للخط العربي ؛ فما هو هذا الاساس ??

والواقع ان الباحثين قد تناولوا بالدراسة كثيراً مسألة الخطوط
وتفرعها عن بعضها بعضاً ، إلا انهم لم يصلوا - فيما قرأت - الى
رأي موحد يمكن الركون اليه . فمنهم من رد جميعها الى اصل واحد ،
ومنهم من عدّد اصولها وقسمها الى انواع ، ومنهم من قال بغير هذا
وذاك .

وليست لنا هنا غاية بالحديث عن المنشأ نفسه للخط العربي ، ومن

باب اولي الاجنبي ، وانما يهمننا الدلالة النفسية الفلسفية للصفة العربية في
خطنا العربي .

ونقطة الانطلاق في تلك الدلالة تتمثل في « يمينية » الخط العربي ،
اي في كونه يبدأ من اليمين الى الشمال ؛ واليمين كجهة جسمية مقترن
عند اذهان اغلب الامم برجحان القدرة ومفاضلة القوي ؛ ولعله فسيولوجيا
ايضاً كذلك .. ، ولكن الاسلام يجيء فيؤكد الناحية الجسمية بتحويلها
الى رمز روحي .. ؛ فاذا اليمين من صفات الله الحسنى ، واذا اليمين
القسم والعهد والالتزام الحر الباطني . وعلاقة الجارحة بالرمز علاقة
قوية ، من وجهة النظر العربية والاسلامية معاً .

وتتمثل هذه العلاقة فيما حث عليه الاسلام من العمل والجهد الفكري
والمادي ومن تحابب وتأخ ، من جهة ، وفيما اقترنت به اليمين الجارحة
من كونها الوسيلة الاولى لتحقيق ذلك ، من الجهة الاخرى .

واذا لاحظنا ان مهمة الاسلام الكبرى هي « تأنيس الطبيعة » اي
نشر الحضور الانساني على ربوع الكون وطبعه بآثاره ، أمكننا ان
نعبر عن امر تلك العلاقة بعبارة اخرى : وهي ان اليمين كجارحة
وسيلة تحقيق الجانب المادي للتأنيس ، وانها كمعنى رمز لتحقيق اقنيمه
الروحي ؛ فاما ما بقي من اقانيم التأنيس وهو العلم ففيه اعتبارات
مادية واخرى معنوية ليس هنا مجال التحدث عنها ^(١) .

هذا واذا كان الاسلام قد جاء مناهضاً لبعض العادات العربية السابقة

(١) نشرت لي مجلة الفكر التونسية في عدد نوفمبر ١٩٥٨ مقالا تحت عنوان « الوجود
الانحصب » وهو ملخص لكتاب لم انشره بعد ان تحدثت فيه عن مسألة التأنيس هذا، وفيه
جلة من التحليلات المتعلقة باليمين كمسألة المصافحة والتحية وغيرها مما ارى فيه دلالة على
تأصل مبادئ الروح التي هي العلم والحب والجهد .

له ؛ فانه بالعكس لم ينامض كثيراً من ظواهر الروح العربية ، ولا سيما تلك التي تعد في حكم الطبيعة الجبلة او تناد والحال انها مفخرة وفضيلة والعرب قد اشتهروا من قبل بالشجاعة والكرم والولاء ، وبكونهم رحلاً ، وهي صفات بما فيها الاخيرة ليست الا من الظواهر المختلفة التي قتبدي بها التائيسية .

فالشجاعة - من وجهة مذهبي البسيط هذا - صورة من صور الجهد المادي المقرون احياناً - اذا استعملت في المحاربة مثلاً وصاحببتها مهارة القتال - بالعلمية والجهد في صراع « الطبيعة ، ضد « الانسان »^(١) .

وان يكونوا رحلاً فذاك يعني هو الآخر نشدانهم للوجود الأخصب ، بصرف النظر عن الظروف القريبة الدافعة ، اذ لا تعارض حتمياً بين طلب المعيشة وبين الانتعاش الانساني الشامل .

فاما الكرم والولاء فجانب الحب من التائيسية فيها ظاهر ، ولكن ما قد يحسن ذكره يتمثل في التنبيه على ان هذه السمائل العربية لم تخل من فجاجة وبدائية ، وهذا ما جاء الاسلام فأدخل عليه تحسيناً وتعديلاً ، فأعطى للكرم حداً دون الاسراف والتبذير ، وأعطى للولاء صفة تشريعية ، وللشجاعة ميداناً هو اعلاء الحق والجهاد فيه .. كما حضر بعد بدائة وأقر بعد ترحال ..

هذا واذا تقرر ما لليمين حقيقة ورمزاً من دلالة قوية على تلك السمائل مادية وروحية ، بعد ما تقرر ان هذه السمائل قد كانت للعرب قبل الاسلام وعدلها لم ينف كنهها ، أقول اذا ثبت ذلك استنتجنا بكل وضوح وبساطة ان يمينية

(١) انا وضعت الكلمتين بين الاقواس للإشارة الى اني احملها معنى اصطلاحياً حيث تشمل الطبيعة المادة والمجهول والانسان المادي لانخيه الانسان والحيوان وكل ما على الانسان الحق ان ينشر حضوره عليه ..

الخط العربي هي جوهر الدلالة النفسية الفلسفية والحضارية للروح العربية الاسلامية فيه ، ومن ثم فهي جوهره هو بالذات وأساسه الذي يبنى عليه كل اساس .. ؛ وذلك دون التفات الى الخطوط والشهائل الاجنبية التي قد تشارك العرب فيما بيناه ، لما هو واضح - كما سبق ان استخدمنا هذه البديهية - من ان الصفة ما دامت هي هي فانه لا يغيرها ان تصدق على اكثر من موصوف .

وصف الفرج على الله

يتضح مما سبق ان الدعوة الى استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني كما انتشرت منذ سنوات ، دعوة مخالفة تماماً ومناقضة لكياننا القومي والحضاري في اعظم وانبل ما يتسم به ، ولا يسعنا والحالة هذه ان نقف منها موقف الاعراض وحسب ، بل وموقف الرفض والمخاربة ، وذلك على الرغم من ان التعللات التي تطل بها الداعون لا تعود الى عيوب حرفنا فقط ، بل والى عيوب الرسم والاملاء ايضا ... ؛ اذ ان الفرق ليس بين كتابة يمينية واخرى شمالية ، بل هو فرق بين حضارة وحضارة يرمز الى احداها اليمين .

وسنرى ان رفضنا استعارة الخط اللاتيني لا ينبج عنه اي تفويت امكانية اصلاح ، بل وسنرى الا داعي اصلاً لهذه الاستعارة حتى ولولم يوجد الاساس الذي يدفعها ؛ وذلك ان بالنسبة الى عيوب الحرف ، وان بالنسبة الى ما سأذكره في مكانه من عيوب الاملاء .

والواقع اننا بعد ما بسطنا عيوب الخط لم نعد في كبير حاجة لبسط اقتراحات التعديل ، فلا يحيد عن التفكير بتفاديها حسب انواعها وحسب المعيار الذي به عيرناها ، واذن فن البداهة ان ذاك يتم بتحقيق النقاط التالية : -

١ - أطراح الاجزاء الموحدة التي تساهم في تكوين اكثر من حرف ، وعلى رأسها النقط .

٢ - تعديل الحروف المتشابهة صورها بسبب من تماثل بعض اجزائها ، وان عاد التشابه الى غير النقط ؛ ويصار اليه أي التعديل باعطاء الحروف « شخصية » متميزة قوية المعالم والحدود ؛ وفيما يخص النقط تبدل الحروف المعجمة بأخرى مهملة بكون كيانها تاماً مستقلاً عن بعضها بعضاً .

ويجمع تحقيق هذين البندين السابقين مبدأ اتقاء التصحيف .

٣ - تنظيم الحرف على شكل هندسي واضح تراعى فيه حدود السطر والائتلاف .

٤ - فاما عيب تعدد صور الحرف الواحد تبعاً لمواقعه في اللفظة فلا يتطلب علاجه غير توحيد هذه الصورة أنى كان موقعها ؛ هذا ان لم يرتفع عيب التعدد بتحقيق التعديلات الآتية .

٥ - ويتكامل مع البنود السابقة كما يستنتج منها ان تكون الحروف المنشودة اقرب ما تكون الى الحروف الحالية المقطعة واقرب ما تكون الى هيكلها المشترك وسمتها العامة بين جميع انواع الاقلام العربية من خط نسخ وثلث ورقعة وكوفي ... الخ .

والحق ان بعض العاملين قد قدم بعد اقتراحات عملية تتعلق بتحقيق مثل هذه البنود ، ولا سيما اواخرها ، فعرض على اهل الطباعة والفنيين والمهتمين اشكالا جديدة للحرف العربي ، يحقق استعمالها توفير كثير من

صعوبات الطبع^(١) الراهنة وتكاليفه ؛ وانا وان كنت اجهل مصيرها بالضبط هذه المحاولات ، فقد بدت آثارها تظهر في بعض العناوين واللافتات ؛ واول الغيث قطر ...

ويضاف الى هذه المحاولات المحمودة الطريقة الجديدة التي ادخلها الاستاذ محمد الاخضر (او الخضر ؟) في ميدان الطباعة العربية - ولست لأسفي - اعرف عنها غير كلمة منشورة في المجلة البيروتية الآداب او العلوم ، وقد نوهت الكلمة بالطريقة - ومن هذا التنويه ولثقتنا بالمجلة استنتجنا الاهمية - ولكنها لم تشرح شرحا اسسها وكيفيتها .. الا ان يكون خلاف ذلك قد نشر في مكان جهل اخوك .

ومن دواعي اسفي اني كنت قد طلبت من شخصية ثقافية بسفارة المغرب بتونس - وصاحب الطريقة أخ لنا مغربي - طلبت منها اطلاعي عما قد يوجد عندها من المعلومات الكتابية المتعلقة بالموضوع ، فكان ان ظنت وجودها ثم كان أن ضنت بالتمكين منها .

هذا والجدير بالذكر ان مثل الاصلاحات المقترحة فضلا عن كونها ضرورية لا تقتصف بشذوذ ما بالنسبة الى التغييرات التي مر بها الخط العربي من القديم الى عصرنا الحاضر . ويكفي ان نعرف ان مجموع اقلامه حتى الآن لتناهر الثلاثين ، وان انواعه الثلاثين هذه وان وجدت بينها جوامع فان بينها كذلك فروقا .

واجدر بالذكر ان دواعي الزخرفة وظروف الترف - الفردي او

(١) يضاف الى هذه الاقتراحات والحلول الاجراء الذي اتخذته العربية المتحدة بشأن اشكال الكتابة . وهذه المحاولات وان كانت حميدة فانها ليست متالية ابي الهالم تراع كل البنود الخمسة المنبئة اعلاه والتي تراها ضرورية في كل اصلاح من هذا القبيل ، ثم انها لا تتعلق الا بجانب واحد من القضايا المطروحة وهو اشكال الكتابة ، في حين انه لا بد من علاج قضايا الرسم وطريقة الكتابة . فضلا عن قضايا اللفظ نفسها - وهو ما سأبسطه بالتفصيل .

الجماعي - هي التي يرجع اليها كثير من انواع الخط المشار اليها ، فكيف اذن يعرفون التلكؤ والتقاعس بشأن احداث نوع واحد فقط من الخطوط والدافع اليه ضرورة ملحة وليس الترف ومجرد التجميل !! ؟ !

ولسائل بعد هذا ان يتأكد من مصير الخط اليدوي في هذه البسطة التي قد يبدو له اننا خصصناها بخط الطباعة وحده ، والجواب اننا نربط احدها بالآخر ، بل ونؤسس ثانيها على اولها ، فما قلناه في هذا يقال في ذلك ، وما صدق على احدهما يصدق على كليهما ، الا انه فيما يعود الى اليدوي من الخط المنشود يجب ان يراعى فيه كما هو بديهي الوصل بين الحروف ليس التقطيع ، وان تتحرى فيه قابلية السرعة والاختزال ، وذلك فضلاً عن مراعاة البنود السابقة البيان .

وما تحقيق ذلك على « مهندس » متوسط المهارة بعزير .. ، وعندئذ يرتفع عن خطنا الحرج ليحل محله الفرج ، يرتفع قطعاً وان كانت الآداب الدينية تقتضي توقيف ذلك على مشيئة الله ، وقد فعلنا في رأس الفقرة اعلاه ...

فاما اهل « سر الحرف في قراءة الكف » واما المتشبهون بحقوق الزخرفة واللافتات .. فيمكن لهم دون ازعاج ان يواصلوا ممارسة خطهم المبجل ، او « ذاك الطويل .. » الذي عجب صاحبهم كيف لم ينتبه فوراً الى دلالة على المدراة .

السكر حلال ؟

ونفرغ الآن من مسائل الحرف لنشرع في بسط باقي القضايا التي تثيرها الطريقة الراهنة للرسم العربي ، والاصل في الرسم ان يكون كما قيل بحق ترجمانا عن النطق ، فينقل القلم ما يقوله اللسان ، نقلاً وفيما

امينا ، فلا زيادة ولا نقصان الا بقدر ما يكون ذلك ضروريا للضبط والتدقيق ، واستدراكا لما عسى ان يفرط به اللسان من الضبط والتدقيق .

ومن دواعي الارتياح ان املاءنا العربي من هذه الناحية هو من خير الاملاء ، بل لقد أكد لي عارفون بكثير من اللغات الاجنبية انه افضل منها على الاطلاق .

وعلى اية حال فان املاءنا لا يعرف مثل احرف الزيادة الكثيرة - بدون زيادة في المعنى - والانقلابات الفوضوية ، وغيرها من التنطعات والطفرات التي يعانها الرسم الانجليزي مثلا ، فهو - أي املاؤنا - على العموم ضابط ومضبوط .

ولكن ليس من شأني ان اشرح هذه المزايا او اتطادى في احصاء انواعها والحال ان غاية البحث هي تشخيص العيوب وبالتالي محاولة تفاديها ... وعلى هذا يجب ان نضيف القول بان ارتياحنا ليس مطلقاً ، وانه ليس مطلقاً وبعض المنغصات تظلل دواعيه .

فهنالك الفاظ مثل « هذا » و « ذلك » تنطق بالاشباع وترسم ب... الاجاعة ان صح التعبير ، وذلك دونما ذنب ارتكبته الا ان تكون قد عانت من بطانة في سالف الايام . والواقع ان هذه الكيفية المتנטعة في رسم مثل هذه الالفاظ لتعود فعلا الى بداهة الاشباع فيها عند المتقدمين واستغنائهم فيها عن البيان ، او قل انها « مخلفات » تاريخية لرسم قديم .

وليست مهمة طالب العربية اليوم كلغة للعصر والحياة مما يدخل فيها ضرورة العلم بكيف كانت ترسم لفظة (هذا) في « مصحف عثمان » ، كما لم يعد كل طالب يعرف او يقتنع ، بانه اشباع غني عن البيان .

فأما زيادة الواو في « عمرو » ونحوها من الزيادات فهي لا تندرج في باب العيوب التي يخالف فيها القلم اللسان ، لأنها زيادة مفيدة وتدخل فيما على القلم ان يستدركه بمزيد الدقة ورفع الاحتمال . وانما تذكر المخالفة التعسفية وما يتسبب منها في اللبس والايهام .

وعيب الاشباع ذلك الآنف البيان لا يعد شيئاً يذكر اذا نحن واجهنا قضايا « الشدة » و « الحركات » . فالعيوب الراجعة الى هذه تبلغ من الضخامة والفحش حداً قد يجعلنا نتراجع فيما نسبنا الى الاملاء العربي من حسنات .

فاللغة العربية - ولربما شأن كثير غيرها - كثيرة الحركات الصوتية كثيرة الادغام ، وكان العرب من قبل لا يكادون يتعاملون بلفتهم الا منطوقة ، فكانت قضية الحركات والشدة مع الحروف سواء ، ولكن عندما اتسعت الآفاق عندهم واصبحت للغة ميادين عديدة واستعمالات في الكتابة ، وجدوا انفسهم وجهاً لوجه امام الحاجة لادخال الضوابط على الرسم المتبع حتى آنذاك ، فكان ما نعرف جميعاً من ايدي الحجاج البيضاء في هذا الميدان . . . قبل ان تعرف في ميادين اخرى ايديه السوداء . . .

بيد أن ابراز هذه الضوابط من اشكال وشدة . . الى حيز التطبيق متعذر التحقيق ، واذا كان لا يصعب على اليد أن تثبت الضروري منها فان أكثر النصوص لمطبوعة تكاد ان تكون خلواً حتى من الضروري لرفع اللبس والاحتمال ؛ وذلك فراراً من الجهود الفنية والنفقات الباهظة التي ترهق المطبعة من جرائها .

وقد بين الاستاذ « الشملي » في نفس الفقرة التي سبق ان استشهدت ببعضها ان إثبات الضوابط يتطلب تنضيد حروف الطباعة كرات بقدر

اجناس الضوابط وانواعها ؛ فكرة ترفق فيها الحروف بالفتحة ، وثانية بالضم ، وثالثة بالكسرة ، ورابعة بالتنوين ؛ وذلك فضلا عن المدة والوصلة والسكون والشدة .. اهـ . - مجلة الفكر التونسية عدد فبراير ١٩٦٠ صفحتي ٢٨ و ٢٩) .

ومجرد إجارة محتسب وحدها للقيام بحساب ذلك تستدعي محسوس التكاليف ، فكيف اذن تكون النفقات التي يكلفنا اياها هذا العمل المحسوب؟!

فيمكن والحالة هذه ان نعتبر تلك الضوابط في حكم العدم ، وان ننظر الى هذا العدم كسبب من عيوب الرسم والاملاء .

وتفصيل العيب هنا ان باللغة العربية الوفاً من الالفاظ فئات فئات تختلف نطقاً ولا تتمايز مفردات الفئة الواحدة بعضها من بعض في الرسم الا بواسطة الضوابط من شدة وحركات .

فاذا كتبت : فلان يخشى « الحمام » او قرأتها هكذا مجردة من الضبط ، التبس المراد وتردد الذهن بين الحمام (بكسر الحاء) الذي هو - حفظك الله - الموت ، وبين الحمام (بالفتح) الذي هو الطائر ، وبين الحمام بالتشديد ..

واذا قرأت او كتبت : ذهب عني « الحب » اضطرب كذلك الذهن بين انصراف المحبوب ، وبين زوال الحب وان لم يذهب المحبوب ، وبين الشفاء من الحبوب .. وهكذا قل في امثال هذه المفردات وهي لا تكاد تدخل تحت حصر تعدداً وكثرة ؛ ولكن مما يزيد الامر سوءاً ان المسألة لا تنحصر في المفردات وحدها بل انها تتعداها الى الصيغة نفسها وقالب الاشتقاق ؛ ومعنى ذلك ان كثيراً من الجذور او المواد اللغوية من

غير المفردات المتشابهة شكلاً هي أيضاً عرضة لنفس المصير ، وذلك كلما صرفت الى بعض التصاريف المعينة مثل صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي .. ك (مكرم) و (مستخرج) ، ففي النطق يظهر غالباً الفرق بين من حصل منه الاكرام او الاستخراج ، وبين من كان موضوعاً لهما ، غير ان الرسم لا يفرق بينهما الا باضافة الاشكال ، وقد تقدم ما في هذا من تعذر وتكاليف ، ثم انه لا يفرق بينهما الا بروح الجملة والسياق ، وهذا غير مضمون ولا متأثراً دائماً ، ومن ثم فقد سبق ان رفضنا كمبدأ في هذا البحث كل ما يتكفي معناه على السياق.

هذا واذا امكن القول بأن عيب التشابه بين المفردات يقلل من خطره قلة استعمال جميع مواد الفئة الواحدة منه ، فانه لا يمكن إنكار كثرة ورود الصيغتين في الاستعمال ، وهي كثرة راجعة الى مقتضيات التعبير نفسها ..

واذا امكن القول بأن خطر تشابه رسم المفردات قد لا يذهب دائماً الى حد تضاد معاني مواد الفئة الواحدة ، فانه لا يمكن كذلك انكار التباعد القائم بين مدلولي اسم الفاعل والمفعول ، هذا التباعد البالغ الى حد التخالف والتضاد ... الامر الذي يضطرنا اضطراراً في كثير من الاحيان الى ان نقحم على السياق ما هو غريب عنه ؛ فنكتب او نقراً :
مثلاً « مستعمر بالفتح - مستعمر بالكسر » ، « السكر بضم يسكون ، السكر بضم السين وتشديد الكاف المفتوحة .. الخ » . وذلك فضلاً عما يرجع الى الحروف من مثل هذا العيب مثل : « .. بالياء المثناة من تحت ، والحاء المعجمة من فوق .. والذال والضاد .. وو.. »

وهكذا تضطرنا الطريقة الحالية في رسمنا العربي الى ان نكتب الحركة او الشدة مثلاً ، لا بمجرد حرف بسيط او مشكلة ، بل كلمة مركبة من

عدة احرف .. بل وجلة مركبة من كلمات ! ويلى ! لقد نسيت أن ذلك هو ما يحصل ايضاً حتى بالنسبة الى جزء الحرف فقط ، النقطة!!

ومع هذا كله يتبجح المتبجحون - وتوبة ان كنت شابهتهم - بما ايا املائنا العربي ، وبكونه مختصراً .. ، كما أوشك ان يغرر بي ذلك الصديق الذي اكد لي صدر هذه الفقرة - وان باعتبار آخر - أن املاءنا خير من كثير ..

توبة ا .. ولكن لا ان كنت « بجهك تاني » ايها العزيز .

على ان ما ذكرناه ليس هو الوحيد من العيوب الناتجة في هذا الباب ، فضلاً عن نقل الحرف او جزئه الى كلمة او كلمات ، فانها - اعني التلفيقات والترقيعات المشار اليها - تسبب في قطع انسياب ذهن القارئ وتجعل شبح اللغويين طافياً على النص ، حيث كان يجب اخلاؤه لاشعاع الفكر وشيوعه على القارئ المستفيد .

ولمن لا يقتنع بذلك ومدى تأثيره من « السكولارين » واشباههم المتزئين ولا متحصرمين ان يختبروا قولنا هذا فيما يقرأون من قصص جنسية وبوليسية يلبس فيها الرسم - لولا التحقيق - بين « بطل » وآخر .. ان كان مؤلفهم يكلف نفسه عناء التوضيح ..

هذا وبعد ان سلمنا جدلياً نعود فنذكر واقعياً الزعم القائل بقلة خطر الالتباس في الالفاظ المتشابهة بناء على انه يصل دائماً الى حد تضاد معاني الفئة الواحدة بعضها بعضاً كما هو الشأن بين مدلولي اسم الفاعل والمفعول .. ؛ والحق اننا لم نجعل من التضاد مثلاً « اعلى » للالتباس ، بل ليكفي في توفيقته ان يحصل التباين والتغاير بين ما يورمه الرسم وبين المراد ؛ وانه لتباين ليس فيه مراد .

وليس أقل من هذا بطلاناً الزعم الآخر القائل بتناقص استعمال هذه التشابهات في النطق وبالتالي في الاملاء ؛ فإنه وإن صح ذلك بالنسبة الى مفردة كالحِيب (بالكسر) او الحِيام كذلك حيث اشهر منها لفظتا المحبوب مثلاً والموت ، فإنه بالنسبة الى الباقي من مفردات فتيها ، لظاهر البطلان .

ذلك بأنه ما دامت الحاجة الى معنى ما قائمة في الفكر والحياة ، وما دامت لفظته متماشية مع الاحوال التعبيرية ، فإنه ليس يوجد حتماً ما يحمل هذه اللفظة على الانزواء وتناقص الاستعمال ؛ فأما اذا ما تعرض المعنى نفسه الى الغنى عنه او خالف لفظه مقتضيات التعبير ، فإن الانزواء هنا او تناقص الاستعمال لا يكون كما هو واضح خاصاً بالتشابهات ، بل شاملاً لها ولغيرها من جميع انواع المفردات .

وليس هناك اي دليل احصاء ومقارنة يثبت ان « معدل » التناقص في استعمال التشابهات رسماً المختلفات معنى كما تقدم ، هو « أرفع » منه في المفردات الباقيات ؛ لا ، وليس دائماً ممكناً وصواباً ان يُلتجأ الى تعويض مفردة بأخرى و « ٢٤١م » لفظة ما تخلصاً من عواقب الطريقة التي ترسم بها حتى الآن .

*

فاذا ما أضفنا عيوب الرسم في التشابهات الى عيوبه في الصيغة بعد عيوب الحرف ، وقدرنا مدى امكانية توزع ذلك فيما نكتب ونقرأ من النصوص ، تبين بدون جهد النصيب « الاجمالي » من الاضطراب والالتواء واللبس الذي تعانيه ثقافتنا المكتوبة والذي يعانيه ، من ثم ، أبناء هذه الثقافة ، ما يعانونه من نفس الوصمات في التفكير ومن نتائجها في السلوك والحياة . ومع هذا كله يتمسك المتمسكون بالمحافظة

على املائنا الحالي غير شاعرين بالتسمم الناتج في ثقافتنا من جرائه .

وانه لتسمم يفوق كل نوع معروف ان تتصف ثقافة ما بعوامل الالباس والالتواء والغموض ، في حين ان مجرد خلو الثقافة الحق من مثل ذلك لا يظل وحده كافياً ... بل ولا بد ان تكون فيها متمكنة خصبة عوامل الدقة والوضوح .

وليس وجود ما يلبس معنى بآخر في ثقافة ما ، مما يجعلها منتجة خيراً في عصر أساس البقاء فيه العلم ، العلم المبني على الدقة والوضوح .

وليس وجود الالباس في ثقافتنا المكتوبة بالقليل المظان ، قلة يمكن ان تحتجز في نطاق خاص على ما يفعل بعض المرضى .. ، ولكنها كما رأينا مظان تشمل صورة الحرف ، وشخصية الحرف ، وجزء الحرف ، مثل شمولها صورة اللفظة وصورة صيغة اللفظة ، أي ، وبالتالي ، جميع كلامنا المرسوم! (١) .

فهل نكون اذن بعد هذا الا مقصرين فيما أثرناه من شأن العيوب وأنذرنا به من الخطر ؟ مع العلم باننا لم نذكر بعد سوى عيوب الرسم وحدها ، وغيرها كما سيأتي في موضعه - والحمد لله - كثير ...

الحل بسيط :

ومع هذا فان معاناة المريض لاخطر داء لا تدل دائماً وابدأ على ان

(١) بقيت مسألة الارقام المستعملة حالياً عند اغلب الاقطار العربية ، وهي تنطوي على كثير من عوامل اللبس وخير منها الارقام الاخرى التي يستعملها الان الاوربيون فبا حذا لو استخدمناها نحن ايضاً كما فعلت تونس لان هذه الارقام اضبط وكلا النوعين هندي الاصل وقد استخدم العرب في الماضي النوعين كليهما ...

علاجه لا يتحقق الا باعقد دواء وابعده منالا ، بل لقد يكفيه من ذلك اهونه ويقضي ان يحرم منه ..

والحق ان بعض الاقتراحات لإزالة عيوب الرسم العربي قد اعلنت فعلا - على ما اشرت في صدد سابق جعلته نوعاً من هذا الباب مستقلاً - ولكنها مع الاسف لم تكن لتتصف باهم شرط في كل علاج ، مثلما لم تتصف تشخيصات العيوب بغير التسرع والاجمال ؛ رغم ما وراء ذلك في بعض الاحيان من نزعة الى التحسين والاصلاح ...

وقد سبقت الاشارة الى دعوة استبدال الحرف العربي باللاتيني ، كما سبق بيان الاساس الحضاري الذي اعتمده في رفض الدعوة ، ونعود الآن فنيين اوجهاً أخرى للرفض واسباب الانكار .

ومؤدى هذه الوجة او الاسباب الاضافية ان الاخذ بالكتابة اللاتينية يوقعنا في محذورين اثنين بعد المحذور الأول ، ثم ولا ينقذنا من جميع العيوب التي بني الاقتراح على ادعاء تلافيتها .

١ - فالطريقة اللاتينية بتحويلها جميع الحركات العمودية على السطر الى حروف أفقية عليه ، تجعل اللفظة العربية تزداد كمية من الحروف قد تساوي معدل الضعف ، فيصبح الفعل « فهم » مثلا ، يصبح هكذا « Fahima » ، فهذه الزيادة وان كانت لا تستتبع قدرها من مساحة السطر وكمية الورق ، بواقع ان الخط اللاتيني (المطبوع) انما يمتد الى اعلى خلافاً للخط العربي الذي عرضه - بسبب كونه موصولا - اطول من ارتفاعه ، اقول ان ذلك وان كان صحيحاً ، فانه لا يكفي ان يكون شفيفاً او مهوناً من زيادة الحروف بمعدل كالضعف .

ثم ان التباين الكمي بين تركيب مواد اللغة العربية واسلوبها ،

وبين مثل ذلك في لغة تكتب باللاتينية كالفرنسية مثلا ، تحيل لفظتنا اطول من لفظتهم كما كتبناهما بطريقتهم .

وإذا كانت المقارنة لا تبرز أحيانا من الطول فادحة كما هو الحال بين شرب « Chariba » وبين مقابله « Boire » رغم التفاضل البارز - فان الطول ليبدو فاحشا في كثير من المقارنات ولا سيما عندما يعود الامر الى مسألة الاسلوب حيث هناك من التعابير ما لا تؤديها الفرنسية الا بجملة كاملة فتكتبها في صور الفاظها المنفصلة ، بينما هي لا تؤدي في العربية بغير كلمة واحدة ، ولا تكتب من ثم بغير صورة موصولة واحدة ؛ فيصبح الفعل ومتعلقاته في قوله مثلا : « سنستدرجهم » هكذا يكتب : « Sanastadrijouhoum » .

وغير خفي ما في مثل ذلك من عيوب فنية وبسكولوجية واقتصادية بسطنا مثلها فيما تقدم ...

٢ - والمحدور الثاني بعد ما تقدم ان اللغة العربية تحرص وتأخذ بعين الاعتبار مسألة الاشباع - الاسامي فيها والشائع - حتى ان اللفظة ليتبدل معناها تبعاً لوجوده او عدمه .. فضلا عن قضايا الوزن الشعري ؛ فأما اسلوب الطريقة اللاتينية في الكتابة فهي لا تكاد تقيم وزناً ولا تفرقاً بين الصوت الذي هو حركة وبين الاشباع الذي هو حرف علة - اصيل او مقلوب -- ، ومن ثمة تصبح لفظتان ك « رمى » و « رام » تكتبان على صورة واحدة ، هكذا (Rama) !! - وانه ليعيب ينطوي على عيوب .

هذا وقد يقال انه يمكن تفادي امر الاشباع ذاك باضافة بعض الحروف الاخرى او ادخال علامات تميز بين ما هو حرف اشباع وبين ما هو حرف حركة . وقد يكون هذا مناسباً اذا نسبنا

الحقيقة المتمثلة في ان الحرف اللاتيني لا يفي بتصوير جميع مخارج النطق العربي ؛ واذن فسنجدنا مضطرين - فضلا عما تقدم - لاضافة كثير من الاشكال الاخرى والعلامات والحروف واجزاءها . . حتى تمكن قراءة نصّ ما ؛ فتصبح مطة هنا واخرى هناك ، وهذه مائلة وتلك افقية او عمودية ، وهذا حرف مركب وذاك مهمل لا ينطق به منفرداً . وهم تلفيقاً .

وغير منسي ان تشخيصنا السابق لعيوب الرسم العربي الحالي انما كان قد آخذ هذه التلفيقات عينها ، كما اعتمد على عيوب التشابه في رسم لفظتين معناه - مختلف ؛ وما لذلك من عواقب وتكاليف .

فالدعوة اذن الى الاخذ بالخط اللاتيني ، فضلا عن مخالفتها لاساسنا الروحي ، لا تلي الحاجة التي حملت عليها ، اى ان واقعها يخالف نفس ما تعللوا لما به من مبررات ، بل وانها كما رأيت لتوقعنا في عيوب جديدة لا توجد حتى في رسمنا الحالي الذي نقدناه ، وذلك لعمرى شر علاج ، واصلاح خير منه ترك ما كان على ما كان .

*

تلك كانت ولا تزال أشهر دعوة الى تلافي عيوب رسمنا الحالي تناولت كل جانب منها حسب ما يناسب كل مفصل من مفاصل الموضوع ، بيد ان اشهريتها هذه لم تكن لتعدها في شيء قيمتها الحقيقية وخطوات التأدي إليها ، فلم يكن الداعون إليها ، كما رأيت ، قد كلفوا انفسهم مشقه تذكر فتشكر مما يقتضيه البحث والتقدير السليم ، فلا هم شرحوا العيوب شرحاً وحللوها ، ولا هم قسموها فقراً

وفصلوها ، وانما هي لحظة خاطفة ونظرة بجملة ، أحسوا بالخرج ولم يدروه ، وبالداء ولم يجسوه ، فكان طبيعياً أن يشبه التشخيصَ العلاجُ ...

وفي الموضوع اقتراح آخر اقل من الاول شهرة ولكنه اوفر منه سداداً ، ومؤداه ليس كتابة الحركة حرف علة لاتينياً (Voyelle) الى جانب كتابة سائر الحروف على نفس الصورة اللاتينية بل انه يدعو فقط الى تحويل الحركة الى الحرف العربي الذي تقتضيه فيما لو كانت مشبعة ، مع عدم استعارة اي حرف اجنبي .. ، وعليه تصبح الصورة الجديدة للفعل « يكرم » مثلاً هكذا : « يوكريم » أو « يوكريمو » .

وهذه الطريقة وان كانت لاكثر من وجه اقل من سابقها رداءة الا انها مع ذلك وفي نفس الوقت ، لا تتخاو من بعض مساوئها الهامة ، فهي مثلها تثير مضاعفات الاشباع ، وكثرة العلامات الضابطة ، وتزايد كمية الحروف بمعدل مرتفع .. ، لما هو واضح على ضوء ما سبق .

*

اما الاقتراح البسيط الذي يقدمه اخوك البسيط فيتخذ كقاعدة له معتبرة نفس الاستنتاجات التي يجب ان تستنتج من نفس التفصيلات التي شخصت على ضوءها مواطن الداء .

وقد عرفنا ما يرجع منها الى الحرف فعرفنا « وصفتها » ، وقد عرفنا كذلك ما يرجع منها الى صورة اللفظ وصيغتها . فاذا امكننا ان نعرف ايضاً علاجه اللازم نكون قد حللنا اهم ، ان لم يكن جميع مشاكل رسمنا الحالي وخلصناه من العيوب ..

والواقع ان عامل اللبس في هذا النوع انما هو ، كما مثلت ، تردد

الحرف بين انواع الحركات والسكون والشدة ، فالطريقة اللاتينية او طريقة تحويل ذلك الى حروف تحل من هذه الناحية المشكلة وترفع الالباس . فلنسارع اذن الى موافقتها على ان اثبات العلامة المناسبة مجدي لنفي ذلك التردد والالتباس .

غير ان هذه الموافقة لا يمكن ان تتجاوز المبدأ الى التفصيل ، ذلك بأن الطريقتين تقضيان باثبات علامات الضبط تامة مع جميع احرف اللفظة وفي كل المناسبات ، بينما لا تدعو طريقتنا هذه - الآتي بسطها - الى غير الاقتصار من ذلك على الضروري والمفيد .

ولحة سريعة على الفاظ لغتنا تكفي للتيقن من ان اطلاق الضوابط وتعميمها - فضلاً عن عيوبه - هو امر لا تقتضيه حاجة ولا ينتج فائدة دائماً وأبداً .

فاللبس بعد اصلاح الحرف على الطريقة التي اقترحناها انما يصبح منحصرأ في الصورة الكلية لللفظة من حيث انها مركبة من عدة احرف أما بالنسبة الى الحرف نفسه فيرتفع ، وبعبارة اخرى : فانه يصبح منحصرأ بين الالفاظ بعضها ببعض وقد كان يشملها ويشمل الحروف كذلك ..

ففي صيغة « مكرم » مثلاً يكفي تعيين حركة الراء وعلامة التشديد او تركها حتى تتعين لاحد المداليل التي كان يتردد عليها الذهن قبل الضبط . وفي المفردات المتشابهة من نحو « الحب » و « السكر » و « الحمام » يكفي كذلك ضبط الحرف الملبس فقط ، وذلك مع الاستغناء عن ضبط جميع حروف اللفظة الواحدة .

اما فيما يعود الى نوع هذه العلامات الضابطة فيجب ان تكون كما

هو واضح مستقلة الصورة : استقلال سائر الحروف المنشودة بعضها عن بعض .

والى ان توجد هذه العلامات اصطلح مع القارئ على اشكال توجد بالمطبعة استخدمها للتمثيل وبيان مزايا الطريقة . ولتكن الارقام . ولتكن دلالتها كالآتي :

- ١ - معناه ان الحرف الذي قبله مرفوع .
- ٢ - معناه ان الحرف الذي قبله منصوب .
- ٣ - معناه ان الحرف الذي قبله مجرور .
- ٤ - معناه ان الحرف الذي قبله مشدد .
- ٥ - معناه ان الحرف الذي قبله ساكن (عندما نحتاج الى ضبط السكون) .

وعليه فاذا اقتصرنا على رفع موطن اللبس وحده كتبنا الكلمات السابقة هكذا : - (مكر٤م٣) للاسم الفاعل ، من كرم المضاعف - (مكر٤م٢) لاسم المفعول منه - مكر٣م) لاسم الفاعل من اكرم المزيد اوله بالهمزة - (مكر٢م) لاسم المفعول منه . - سكر٤ر) للمادة الحلوة - (سكر - بدون زيادة أصلاً) للحالة الناتجة عن شرب الخمر ..

لا جرم ان هذا الضبط يجعل الالفاظ اشبه برموز الكيمياء منها بالكلمات العادية . ولكن هذا ليس إلا تمثيلاً حسب امكان المطبعة كما قلت ، اما بعد استحداث الخط المنشود فتصبح الصورة جميلة ومتألفة .

على نحو هذا تسد الحاجة من امن اللبس كما توفر عيوب استعارة

خط اجنبي وعواقب « المضاعفات » من الخلط بين حروف الاشباع
وحروف الضبط ، وطول اللفظة الفادح ..

والسؤال هنا الجدير بالاثارة هو ان الاقتصار على ضبط علامات اللبس
وحده ليقضي سالف المعرفة بأن اللفظة الفلانية اكبر من معنى واحد
النطق ، مشتبه الصورة ، في حين ان طرد جميع احرف اللفظة على
الضبط التام يغني عن تلك المعرفة .. وبعبارة اخرى : ان الراسم
يصبح مضطراً الى العلم ، لا بلفظته التي يريد رسمها وحسب ، بل
وباللفظة الاخرى المشابهة المحتملة الوجود . من يدريه أن لـ « الحب »
كعشوق (الحَب) كاسم جنس للحبة والحبوب - و « الحِب »
كمعشوق ؟ من يدريه حتى يضبط الحاء ؟ ام هل يجب ان يقوم بمراجعة
القاموس كلما اراد رسم لفظه ؟ لانه كان يجهل مجاهيات اللفظة اقتصر
على الصورة المقصودة منها ولم يدخل اي ضبط لانتفاء اللبس عنده .
وعاقبة ذلك تظهر عندما يأتي عارف بأوجه اللفظة فلا يدري على أي
معنى يحملها !!

أليس اذن ان هروبنا من عيب كإطالة صورة اللفظة قد اوقعنا في
عيب انكى ، في المراجعة والاستشارة والتوقف وكثرة المجاهد ؟ وإذا
كان كل تلميذ يعرف ان للصورة (السكر) احتمالين ، فكم من واحد
يعرف مثل ذلك في صور اخرى اقل شهرة ك (الخصلة) مثلا ؟

والواقع انه سؤال جدير بالطرح فهو جدير بالبسط ، جدير بهما وان
لم يكن لينال ذلك من اساس الحل الذي قدمناه ، لا ولا من بغض
اجزائه ، وانما هي شبهة تدعو الى الرفع ووهم يتطلب الازالة .

ذلك بأن نظرة اخرى الى الكلام العربي ترينا اننا لا نحتاج دائماً
لتلك المعرفة التي تتجاوز حدود اللفظة المقصودة الى المحتملة ، بل ان

هناك وسيلة تمكنا غالباً من التعويض عنها .

فالكلام العربي - بصرف النظر عن بعضه - يجري على قوالب تصاغ حسب المراد هي ما يعرف « بالاوزان » ، فاذا ما عرفها الطالب عرف كذلك ما يلبس منها في الرسم وما لا يلبس على الاساس الذي بينته في استجلاء عامل اللبس بين صورة واخرى ، فيضبط هنا ويستغني هناك .

فاما من كان يجهل مداليل الاوزان والكيفية التي يصاغ عليها كل مدلول فهو عاجز اولاً وقبل كل شيء عن النطق الصحيح ، ومن ثم فرسمه يكون مخطئاً سواء اثبت الضبط تاماً أم أثبتته جزئياً فقط .

على ان المنهج الجدي الذي حاولت اخذ نفسي به في هذه الدراسة يقتضي ألا أكتب هنا ما يثيره ذلك بالنسبة الى غير الراسم - القارئ اذ انه وان كانت معرفة الاوزان ضرورة بالنسبة للنطق الصحيح وبالتالي للرسم الصحيح فان القارئ المبتدىء لا ينبغي ان يتوقف على ذلك فيما يطالع ، والا ساعده ترك الضبط الكامل على حفظ المفردات والصيغ على غير وجهها الصحيح ، وتعليم جميع الاوزان للتلميذ البسيط حتى يعصم من الخطأ امر غير واقعي لتطلبها ذهنية انضج من ذهنية طفل صغير .

والواقع اننا لم نقل « بتحريم » الضبط الكامل ومنعه في جميع الاحوال والمناسبات ، وانما قلنا بقصره على ما يفيد في بعض الظروف والاحوال . فاما ان يلتزم التزاماً في كل الاحوال والمناسبات وقع لبس او لا ودعت الحاجة او لم تدع فهذا ما فناهضه .

وعلى هذا الاساس يمكننا ان ندخل في كتب التعليم الابتدائي الضبط

التام وفي مرحلة منه يعلم التلميذ بعض الاوزان البسيطة الكثيرة الاستعمال مثل صيغتي « فاعل » و « مفعول » ، فاذا ما تعلمنا بيئنا له انهما لا يحتاجان الى الضبط فلا فائدة في اثباته .. ، وهكذا يسير فن الصرف والرسم في مراحل اخرى جنباً لجنب ، فلا يقطعها التلميذ الا وقد ألمّ بالنطق الصحيح والرسم الصحيح معاً ، وبذلك نوفّر له - فضلاً عن هذه المزية - مجاهد تشعب الذهن فيما لو لقن مبادئ الصرف واللغة على حدة ، ومبادئ الرسم على حدة اخرى .

على ان الكلام العربي في حالته الشائعة لا يجري كله على اوزان قياسية يكفي الطالب ان يعرف هيكلها حتى « يصب » فيها الصيغة حسب المعنى المراد فيسهل عليه الرسم والقراءة ، اذ ان هناك اوزاناً شاذة متنطعة لا يعرف الا « بالسماع » حتى تأتي على هذه الصورة ومتى تأتي على تلك ، وهذا مثل بعض اوزان الفعل الثلاثي ، كما ان هناك مواد اخرى ارتجلت ارتجالاً او كما يقال جامدة لم تشتق اشتقاقاً ولم يعرف اصل مادتها ، وهذا كلفظة الحمام مثلاً التي سبق ان مثلت بها كصورة تتنازع عليها ثلاث معان مختلفة لكل ميزة في النطق ، فمن يدرينا اذن لولا السماع ان معنى الموت منها هو بكسر الحاء ، وارت الآخر بالفتح ، وغيرهما بالتشديد ؟

فهل لا تعود بنا اذن هذه الظاهرة الى ضرورة استشارة المعاجم كلما اردنا ضبط اللفظة على الطريقة الجزئية ؟ او يعود اليها المبتدئ على الاقل كلما اراد التثبيت من نطقها الصحيح ؟ !

وللاجابة على المسألتين كليهما اعني الاوزان الشاذة والمفردات المرجلة الجامدة ، أقول ان القسم الآتي من هذه الرسالة والذي يحتوي على قضايا لغوية - بعد ان خصصت هذا القسم لمسائل الرسم - سيعالج هذه القضية نفسها فيما يعالج ، فاترك بسطها الى هناك . غير اني اعلن

منذ الآن ان الشاذ والسماعي وكل تنطع لغوي ليجب ان نخضعه للوزن والقياس ، الامر الذي يجعل صعوبة الرسم المثارة آنفا في هذا الموضوع لا تستند الى اساس ، فاما ما عسى ان يتمرد من الاوزان على الاخضاع والتشذيب ، واما المفردات الجامدة المتمردة ، كذلك ، فستصبح نادرة حتى انه لن يضير ان تثبت ضبطها تاماً كاملاً - لانها بحكم قلتها لن ترفع من كمية الاحرف رفعا يذكر - ولا بالمثل تفد عن الحصر وقد اخذنا بطرد القياس .

هذا ولا يتوهم احد بان كثرة هذه التفاصيل النسبية التي قدمتها بما يقتضي كثرة مماثلة في قواعد الرسم الذي اقترحه ، فضلا عن ان تحليل ابسط موضوع قد يستدعي تكريس مجاهد مضية واوراقا عديدة - وهذا ما لم يقع - ، واقول فضلا عن ذلك فان التفاصيل والشروح التي تقدم في هذا الميدان ليست الى التلميد موجهة كما هو بديهي بل الى المهتمين بالتعليم والمسؤولين عنه ، فاما التلميد نفسه فليس عليه غير ممارسة نتائجها والانتفاع بثمرتها .

فالي اولئك يرفع التفصيل الآنف : والى المبتدئ تقدم الخلاصة التالية :

« تضبط مواطن اللبس فقط في كل وزن قياسي يختلف نطقاً مع وزن آخر ويتحد معه في الصورة لولا الضبط ، وذلك بقدر ما يحصل الحد الأدنى فقط من التمايز بين صورة واخرى وتضبط المفردة كلها فيما عدا المقيس » .

هذا وربما كان من المناسب ان نقوم الآن بمقارنة بين الطريقة التي ندعو اليها وبين الطريقتين المنقودتين ، مقارنة تتناول بيان نسبة تزايد احرف الضبط بعد ان بينها بصفة اجمالية وبعد ان بينا سلامة طريقتنا

من العيوب الاخرى التي وقعت فيها الطريقتان .

لنأخذ الصورة (اكرم) مثلا ، فاحتمالاتها من غير المضاعف هي :
الفعل الماضي المسند للفاعل المذكور ، والفاعل المجهول . والفعل المضارع
كذلك . وفعل الأمر ؛ فاذا ما اردنا ضبط هذه المداليل الخمسة يقدر
ما تتمايز فقط وينحسم التردد واللبس ، كانت جملة الاحرف الاضافية
تساوي في مجموعها كلها تسعا فقط كما في التمثيل الآتي :

الماضي المبني للمعلوم : (اكرم م ٢ م ٣) الزيادة الضابطة = ٢
الماضي المبني للمجهول : (اكرم م ٣ م ٢) الزيادة الضابطة = ٢
المضارع المبني للمعلوم : (اكرم م ٢ م ١) الزيادة الضابطة = ٢
المضارع المبني للمجهول : (اكرم م ٢ م ١) الزيادة الضابطة = ٢
فعل الامر : (اكرم م ٣) الزيادة الضابطة = ١
الجملة (احرف اضافية) ٩

فاما بالضبط الكامل فترتفع الزيادة الى عشرين حرفاً (٢٠) هي جملة
الضوابط على مجموع حروف الامثلة الخمسة .

فالنسبة التي توفرها طريقتنا تربو عن النصف ؛ ومعنى ذلك ان
النص الذي تستغرق طباعته بها ٩٠٠ صفحة ، يحتاج اذا طبع باحدى
الطريقتين الى ٩٠٠+١١٠٠ (كمية الفرق) اي الى الفي صفحة (٢٠٠٠) .
وهو فرق يغنيننا عن بيان تكاليفه في المطبعة وفي الثمن وفي الانخراج .

هنا « المسهل » يكفي :

هذا وهناك عيوب اخرى في الرسم لا تعود الى تعريض المعنى
للطمس كما هو الشأن في العيوب السابقة ، وانما ترجع الى ما لا يقل عن

ذلك استرذالا ، ونعني بها كثرة القواعد المتعلقة برسم الهمزة ، فهي تارة تكتب على الالف ، واخرى على الواو ، واحياناً على النبرة وتارة على السطر ، او تلقى فوقه القاء ؛ ولكل قواعد وكلام ، مما أدى بعضهم الى تأليف كتاب كامل في كيفية رسمها ؛ ليس هذا وحسب بل ان الموضوع لا يخلو من النزاع ، فبعضهم يرى ان ترسم حسب حركة الحرف قبلها ، فتكون قواعدها تابعة لذلك ، وبعضهم يرى ان ترسم حسب حركتها هي بالذات ...

هذه الكثرة في قواعد رسم الهمزة والاختلاف على المرجع المراعى فيها جعلت الطالب لا يكاد يثق بما يرسم هو ، وكثيراً ما يشك في صحة رسم غيره .

وربما كان علينا ان نصبر على هذا التعنت - ونتمثل بشعر من قال :
« ومن يخطب الحسناء لا يغله المهر » .. لو أن الامر تعلق بمسائل يتوقف عليها المعنى وتقتضيها ضرورة التعبير ، ولكن العكس هنا هو الحق : إذ من الممكن ان تبسط قواعد رسم الهمزة تبسيطاً يغني عن بذل الجاهيد عبثاً ولا يوقع في لي مكروه .

والواقع ان الهمزة لا تعدو ان تكون حرفاً كسائر الحروف ، فمن هذه الناحية يجب ان يجري عليها ما يجري على غيرها ، فتكتب اذن على السطر دائماً كما يكتب اي حرف آخر وتضبط حين الحاجة بالضابطة المناسبة على حد سواء ، فترسم (قرأ) مثلاً هكذا : (قرء) وبالضبط هكذا : (قرء ٢) .

هذا مع صرف النظر عن إقرار وإنكار النطق بالهمزة على حالته الفصحى الراهنة ، فاما اذا ما لاحظنا ثقلها على اللسان وبجفافها لذوق

الدارجة^(١) اعني ذوق الجمهور العربي القائم ، فان وجودها سواء رسمت حرفاً او كتبت على الاسلوب التقليدي يصبح نادراً قليلاً .

والواقع ان تخفيف الهمزة الى حرف اشباع مناسب لحركة ما قبلها اسلوب معروف منذ القديم ولا يقل فصاحة ، فليس الا من باب التقعر والتشادق ان نلتزم نحن المعاصرين الهمزة التزاماً ، ونطردها في جميع المواطن والاحوال ؛ واعتقد انه حتى ولو ظلت العربية المعروفة بالفصحى تسير بمقتضى عواملها الداخلية فقط لكان الهمز قد اختفى اليوم تماماً ؛ ولكن بما ان عربيتنا المكتوبة قد اقتطعت اقتطاعاً من العربية في مرحلة غابرة فقد ورثت عنها فيما ورثت هذه الهمزة .

وبعد فان الهمزة فضلة من فضلات اللغة المترسبة بفعل قلة الحيوية والانتشار اللذين صارت اليها ؛ وكما ان شربة المسهل تفيد في حالات فسيولوجية مماثلة ، فعملية التسهيل هنا ايضاً مفيدة .. وضرورية .

هذا واذا كان للتسهيل فوائد تتعدى الرسم الى اللغة نفسها فانه يجب ان يقيد ولا يطلق والا ذهب بالفضيلة مساوياً .

ذلك بأن هناك كلمات مهموزة لو سهلت لالتبست بكلمات اخرى ذات مداليل مغايرة . ان النوعين يصبح على صورة واحدة ، وهذا مثل : (سأل) من السؤال و « سأل » من السيلان . واذن فلا بد من مراعاة تفصيل كالاتي :

« تسهل الهمزة في كل لفظ لا تؤول الى صورة لفظه مغايرة ؛ وتثبت فيما يؤول ، ففي الحالة الاولى تنطق وترسم اشباعاً مناسباً لحركة

(١) زرت مصر فنبين لي ان الهمزة فيها هي اكثر الحروف استعمالاً .

ما قبلها ، وفي الحالة الثانية ترسم كما يرسم كل حرف وتبعب بالضبط
ان لزم . .

هذا ولعل في الحالة الثانية من القاعدة نقصاً هو كيف ينطق بها
اذن وقد اثبتت وقد جافاها الذوق الدارج فهو لا يعرفها الا متحركة ..
لهذا التلميد يقال : هل عرفت الفواق (الفواقه) تلك الشهبات
المتقطعة ، على اثر فلفل تأكله ، على اثر لقمة رديئة المضغ تزدردها ،
ذاك الصوت الذي تحدثه المعدة هو بمائل لصوت النطق بالهمزة ..
ساكنة . والله اعلم .

بقيت مسألة :

... وتحنح الشيخ - ولنا هذه المرة في 'كتاب كما اصطلح عليه
الناس .. تحنح وهو يتصبب عرقاً ، ليستعد لبسط درة مكنونة في
صدره العامر ... وذلك بعد ان فرغ توأ من « قتل » « باب » « الغسل
ورفع الحدث الاكبر » . واشرأبت الى فيه اعين هنا ، وتشاءبت افواه
هناك ، وانطلقت ارجل متسللة الى الهواء الطلق ..؛ ما علينا ، انفتح
باب العلم فاستهل الكلام قائلاً : بقيت مسألة ، ثم تابع علامتنا يقول :
(ما حكم الرجل تدخل ساقه في ..؛ هل يجب عليه الغسل ام لا ؟)

واني على مقتي لاساليب هذا الشيخ اخشى ان اكون قد شابهته
في بعض عملي هنا من حيث لا ادري ، شابهته فيما اطلت وفيما أنوي
ان اضيفه الى كل ذلك .. فقد بقيت بالفعل مسألة تتعلق بالرسم ،
تتعلق به وان لم تكن من نوع العيوب السابقة ، وان لم تكن ايضاً
الا نوعاً من المحسنات والاساليب المفيدة في الرسم ، وبالتالي في الثقافة
نفسها ، وهذا ما يعذر « مسألة » اخيك هذه ، بل ما يحتم عليه وعلى

القارىء ايضا متابعتها .. ان كانا يحاولان الاقتراب من الاحاطة والتوفية والجد فيما يقرآن ويكتبان .

على أنني لن أطيل الحديث ، وما اقصده يمكن ان يعود الى نقطتين :

١ (الاحرف الكبيرة المعروفة في لغتها بـ « المايسكيل » .

٢ (اختصار الكلمات الى بعض حروفها .

أ - فللحرف الكبير في الرسم الاوربي دلالة هامة ؛ فهو يعني ان الكلمة المبدوءة به اسم علم وليست اسما مشتركا او صفة ، كما ان كتابة اللفظة كلها به تعني ان المقصود ليس هو المعنى الشائع بل اصطلاح او مجاز او نحوهما ، فيجعلها الحرف الكبير بالنسبة الى البنط العام المطبوع به النص متميزة مستقلة .

والرسم العربي قد ظل حتى الآن محروما او يكاد من فائدة كهذه ، حتى اذا ما اراد تحصيلها حصر اللفظة بين قوسين او كتبها بقلم من غير الذي طبع به النص ، فظهرت ، بسبب من عيوب الصورة التي ذكرتها ، نافرة غريبة .. فضلا عن كونها لا تماشي قانون الاقتصاد العام بمخالفتها لاتحادية الخط .

واذن فلا بد من استعمال طريقة الحرف الكبير في الرسم المنشود ، كما يجب التدقيق في مراعاة سائر الضوابط التفصيلية كالمطة والفاصلة

ب - واختصار الكلمات الى بعض حروفها عملية شائعة جداً في الرسم الاجنبي كما ان فوائده متعددة سواء من الناحية الفنية او التعبيرية البحت ، بل وحتى فيما يعود الى آداب السلوك والذوق العام ، فمثلا يستعمل الحرف (p) كناية عن المرأة البغي عندما يستقبح ان يثبت

تمام الوصف الذي يبتدى به الحرف ، كما يكنى عن دورة المياه بالحرفين (W. C) ...

وكثيراً ما يستخدم هذا الاسلوب في العناوين والاسماء الطويلة او المشهورة مثل الحرف « K » (لخروشوف) و « F.L.N. » (لجهة التحرير الوطني) ، وغير ذلك من الاغراض البلاغية والاقتصادية .

ذلك في الرسم الاجنبي . فاما عندنا نحن وفي العصر الحاضر فلا تزال فكرة الاختصار هذه محصورة قليلة الشيوع ومعتسفة في اكثر الاحيان .

ويرجع ذلك فيما اعتقد الى موقف المستعملين من النقطتين التاليتين :

١ - وجود احرف الزيادة احياناً في اللفظة المراد اختصارها وهي احرف تغير المعنى ، فاذا اجري الاختصار بابقاء الحرف الاول الاصلي فقط ضاع المعنى المحصل من احرف الزيادة ، واذا اقتصر على الاول ضاع المعنى الاصلي . وهذا فضلاً عن انقلاب الحرف الى آخر كما في « الاتحاد » مثلاً المشتق من « الوحدة » .

والرأي عندي ان ما فيه حرف واحد زائد يكتب هو والحرف الاول الاصلي معاً بدون فاصل بينها ، وما كان مبدوءاً بألف وصل تهمل ويثبت الحرف بعدها وحده . اما فيما عدا ذلك فترسم اشارة خاصة لكل نوع من امثلة الزيادة المركبة وذلك الى جانب الحرف الاصلي .

ففي مادة « استخراج » مثلاً نثبت اول حرف اصلي وهو الحاء ، ونثبت معها علامة الزيادة (اء.س.ت.) بوضعها مدّاً مثلاً فوق الحرف فتصير الصورة المختصرة لها هي (خ)

وفي (تعاضد) نثبت كذلك الحرف الاول الاصلي (ع)
ومعه علامة الوزن (تفاعل) ، ولتكن تثليثاً - لنفس السبب
الذي قادنا الى تعويض علامات الضبط بأشكال توجد بالمطبعة -
الشدة : (") ، حتى اذا ما اردنا اختصار الاسم المركب :
(تعاضدية استخراج الفحم الحجري) مثلا ، رسمناها هكذا :
(ع . خ . ف . ح) .

فبعد هذا لا يبقى لنا من عيوب الدقة في بيان المعنى المختصر
الا ما تفرضه طبيعة المسألة نفسها ، اي شمول كل معنى يشترك
لفظه في البداية بنفس الحروف ، ومثل هذا لا بد منه في اي
اختصار .

ومعلوم ان لسلوك طريقة الاختصار هذه شرطاً اساسياً هو
شهرة المعنى في دوائره ، كما انه ليس من الضروري التقييد بأثبات
حرف واحد من الكلمة^(١) او الحرف الاول منها ، اذ ان هناك
حروفاً « أقوى » من غيرها ، اما لقلتها النسبية في عموم
الاستعمال ، وإما لقوة مخرجها ، وإما لغير ذلك ، وهناك كلمات
جميع حروفها « ضعيفة » بحيث قد يستحسن اثبات اثنين منها .

ولكن الشرط الاساسي على كل حال للانتفاع بهذه الوسائل ان
نقرر ، بعد الاختيار طريقة بعينها من طريقتي (الحرف الاول)
او (الحرف الابرز) .. ، فاذا ما فعلنا تحمّ التزام المختارة منها
واطراح الاخرى تماماً ، والا انتفت الفائدة وتردد الذهن القارىء
بين معنى وآخر .. بين حرف هو رمز لكلمة ، وبين حرفين هما

(١) هذا بالنسبة الى الاحرف الاصلية ، فاما الزائدة فلا بد من مراعاة ما
اقترحناه بشأنها .

ايضاً رمز لكلمة واحدة قد نظنها رمزين لاثنتين .

٢ - وقد يكون من اسباب حد انتشار فكرة الاختصار في كتابتنا الحديثة الوم بأن ذلك طريقة اجنبية عن اساليب الكتابة العربية ، وان هذه لا تقلد تعرف من الاختصار غير « الخ » و « نا » من « حدثنا » في كتب الحديث القديمة . كما ظن بعضهم^(٢) .

والصحيح ان العربية كانت على العكس تعرف كثيراً فكرة الاختصار ، لا في الرسم وحده ، بل وفي النطق ايضاً ، فهناك الرمز : « اه » في انتهى ، وهناك حرف الاسماء الاعلام في كتب الفقه والاصول من نحو (خ) لخليل و « ن » لسحنون .. ، وكلنا يعرف ان « سامرا » ما هي الا حروف مقطعة لاختصار المدينة العراقية التي بناها الخليفة المعتصم : « سُرٌّ مَنْ رَأَى » .

ليس هذا فحسب بل ان القرآن نفسه قد فعل - على الأرجح - ذلك فيما يعرف بمفاتيح السور ، فقد روي عن ابن عباس في « الم » ان معناها انا الله اعلم ، كما روى عنه سعيد بن عبيد في (كهيعص) ان معناها هو (اي الله) : كاف - هاء - يمين - عزيز - صادق .

واذا كانت في هذه الرموز اقوال اخرى ايضاً فان المذهب الذي استشهدت به هو ما رشحه ابو اسحاق الزجاج ، واستدل عليه بادلة قوية . قال : « والدليل على ذلك ان العرب تنطق بالحرف الواحد تدل به على الكلمة التي هو منها . وانشد :

قلت لها قفي ! فقالت : قـ

(٢) احد كتاب مجلة الفكر التولسية المخصص (حياة القصة العربية) (فبراير

١٩٦٠) .

فنطق بقاف فقط يريد : أقف ، وانشد ايضاً :

ناديتهم أن أجمعوا ألا تا ! قالوا جميعاً كلهم : ألا فا !

يعني : ألا تركيبون ؟ قالوا : الا فاركبوا . (باب تفسير الحروف المقطعة ص ١٠ - لسان العرب لابن منظور - نشر دار صادر ودار بيروت) .

فهل بعد ذلك نظل محرومين من الانتفاع بأساليب مفيدة وقد سبقنا اليها الاقدمون !?

٣

على أمس متكاملة :

ذلك ما كان من امن الرسم والخط والكتابة ، اسهبت فيه نسبياً لاكثر من اعتبار ، ففضلاً عن طبيعة الموضوع نفسها يسود بعضهم شبه الاعتقاد بأن اجراء بسيطاً ، كفيل بحل مشكلة الكتابة ، وان الداء انما يتمثل في مادة اللغة نفسها وفي اساليبها واحوالها . .

واذا كنا لا ننوي بهذا ، التهوين من القضايا اللغوية التي تتطلب الحل ، فاننا بالمثل لا نريد ان نتهاون اكثر بقضايا الرسم وقد لحنا الى خطورتها ومدى تأثير وضعها الحالي على ثقافتنا .

واحسب ان الاعتقاد بثانوية مسائل الرسم انما يعود بالتالي الى الصدور عن فلسفة ليس ذنبها انها قديمة ولكن ذنبها في تلك التصنيفية والسلمية التي توزع عليها وبقتضاها ظواهر ، لشيء واحد ، متلازمة ،

فما دامت هذه تقرر ان صورة شيء من الاشياء ليست الا « رداءه »
التافه القيمة بالنسبة اليه ، فلماذا اذن لا يسود اصحابنا الاعتقاد بأن
قضايا الرسم ثانوية بالنسبة الى القضايا اللغوية .. ، ودون ان نحيل
القارئ من جديد على الفصل السابق يمكننا ان نقول جازمين : انه
لا اسخف ولا اخرق من مفاضلة كتلك ، فما دامت امور الرسم والخط
والكتابة ملازمة لانتشار اللغة فلا ينبغ ان يفهم من التفريق بينها
اكثر من تسهيل البحث لا غير .

هذا وعليّ الا أمل الالحاق على انه لا حلّ مسائل الرسم ولا حل
مسائل اللغة بقادر وحده او معا على انتشار وضعيتنا الثقافية ان لم
نضف اليها حلول بقية المشاكل الاخرى من اجتماعية وسياسية
واقتصادية .

تلك سنة الحياة تأبى ان تسير على خط مستقيم دونما تعقد والتواء ،
وانما هو عمل العقل في التسوية والتبسيط ... مثلاً يعمل الطبيب في
تدريس اجهزة الجسم واحداً واحداً ليتأتى الى تفهيمه متكامل متعاوناً .

فعلى هذا الاساس - ولست ذاك الطبيب - اواصل الآن المحاولة ،
وعلى كل معني ان يواصل محاولاته في الميادين التي يختارها ، موقنين الا
موضوع غير قابل للمراجعة ، والا موضوع هو وقف على واحد
دون آخر .

وما بقي عليّ هنا يتمثل في قضايا اللغة من غير الرسم ؛ وهي
قضايا يمكن ارجاعها الى النحو ، والصرف ، والمعجميات من اصطلاح
واشتقاق ، والى الازدواجية بين الفصحى والدارجة ، واختمها ببعض
الملاحظات والاستنتاجات ، فلنبداً باسم الله .

امير البخلاء يتبرع بمؤونته :

وقد تحسب ان ذكري الآنف لاسم الله تعالى انما هو من أجل البداية في هذا العمل كيلا يكون ابتر .. ، ربما ولكنه قد عاد بي الى ظروف اخرى يذكر فيها ايضا اسم الله ، اعني الاكل ، وذلك لعلاقة ستبينها : -

كنت زمن الدراسة - بالزيتونة - اسكن نحو عشرين طالباً ، وكان من بيننا واحد كنا نسميه « مادرا » لبخله وشدة تقثيره ، وكان الى ذلك مشهوراً بالكد والاجتهاد ، فلا تكاد تراه الا مكباً على الكتب والكراريس : غير ان فناً من الفنون التي يعنى بها نفسه لم يستطع ان يدخل عقله ، انه النحو .

وكان يتعلل لبخله بان الكرم يجلب له كثرة العلاقات ، وانه ليست من علاقة الا ووراءها اضاءة لوقته الثمين ، هذا الوقت الذي يصرف جله في مراجعة النحو عبثاً .

وذات مساء كان (مادرا) يطوف على حجرات زملائه ويناوهم انواعاً من الاطعمة كان يخرجها من سلة مؤونته التي تبعث بها اليه اسرته كل شهر ، وقد وردت لنهاها ، وكان يوزع السجائر ويدعو الى شرب الشاي عنده ، وقد بدت عليه الاريحية والطرب وعلت وجهه البشاشة .

وعجبنا لهذا الكرم يهطل مدراراً ودون سابق انذار ، وعجبنا كيف يوزع مؤونة شهر من ظل يحتفظ شهراً ، بكسرة ورغيف ..

وما طال التعجب ، فقد اخذ صاحبنا ينط في فناء الدار كالجدي وهو يردد بأعلى صوته وباعتداد ، تحليل شواهد في (المفعول لأجله) .

وجاء الصباح واذا بصاحبنا يطرق باب احد زملائه .. ، لقد جاء يسأل محل سره وثقته : « ما الفرق بين المفعول لاجله وبين اسم إن » .

وعندما فشا النبأ طمأن بعضهم انهم سيواجهون امتحان التأهل للثانوي وهم يميزون على الاقل « اسم ان » من ذلك المفعول ، كما اقلق بعضهم ان يكون ذلك ايذاناً باسترداد العطايا المهداة ...

هذا واذا نحن صرفنا النظر عن الجانب الطريف في هذه الحادثة - ان كان فيها طرافة - وركزناه في موضع الاستدلال منها ، وجدنا ان وراء المهزلة مأساة يعانيتها طالب النحو العربي ، وظاهرة لا تتم عن خير ، فانه وان كان من المؤلف ان تقع في سائر اللغات « حوادث نحوية » للمبتدئين ... فانه من الغريب ان يفشو اللحن وعصيان قواعده ازاء طالب مجتهد يستعد لدخول المرحلة الثانوية .. من تعليم مكرس جله للقواعد النحوية ، او ان تردّد هذه القواعد ومناسباتها لا يسكاد يخلو منه كتاب او درس بما يقرأ او يستمع .

وقد تقول ان مثل الطالب الذي ذكرت لا يمثل سوى حالة وان كانت شاذة فانه من الجائز ان توجد لها نظائر حتى في غير القواعد العربية وطلابها ، كما ان الكد لا يساوي بالضرورة الفهم ..

ذلك في الواقع يكون صحيحاً لو امكنا حصر امثال ذلك الطالب في عدد قليل ، وان قلت نسبة الا ان العكس هو الصحيح ، وان كل من عاش مع طلاب النحو العربي لا يستطيع الا ان يعترف بعصيانه دونهم ، وانغلاقهم تجاهه .

واروني - الا من رحم سيبيويه - مَنْ من المعلمين الذين هم في مثل درجة « الاهلية » المشار اليها - مَنْ من هؤلاء يستطيع ان

يكتب رسالة صحيحة او يتكلم مقدارها ثم ولا يرتكب اللحن المتعدد ولا يلتوي لسانه .

بل مالي اذهب الى الطلبة وحدهم كأن اكثر اساتذتهم افضل منهم عند « سيبويه » ، فهذا شيخ كبير في علوم العربية قضى عمره الطويل في ممارستها ، بل انه عميد اكبر معهد لها ، يرتكب في فتوى له دينية ذات اسطر معدودة ، اكثر من اللحن . . . ؛ ولما اراد تثبتاً او مزيد اقتناع فليراجع ذلك في عدد من اعداد « الصباح » (١) الصادرة في خلال رمضان او قبله من العام الميلادي ١٩٦٠ - ولن يطول تفتيشه .

وكثير في المشرق او هنا يحيلون كتابتهم قبل النشر على نحوين فلا يغتر المنقب ، بسلامة القواعد النحوية ، اذ انه يشتم من مخالفة القواعد الاخرى الصرفية والتركيبية رائحة النحاة المنتدبين .

أما في المحاضرات والاحاديث المدعوة فصيحة فانهم يلتجئون غالباً الى « الزاوية » كما يقال ، اي تسكين الاواخر والحال الأوقف .

وقد عرفت شيخاً يستعمل في تدريسه طريقة بارعة حقاً في مراوغة القواعد حتى انه ليصعب على السامع ان يدينه بلحن ، كان يعمد الى استعمال ما يشبه النطق المعزوف بـ « الاشمام » ولكنه لا يشم حركة بأخرى فحسب ، بل وجميع حركات الاعراب الثلاث ببعضها ببعض .

وثمة شيء أود الا يفوتني ذكره هنا ، انه الفرق بين معرفة القاعدة مجردة وبين تطبيقها في السياق ، فكثير هم الذين يستطيعون « اعراب سورة كاملة » مثلاً أو تصحيح كتاب .. وهم من معاناة الانشاء الذاتي

(١) الصباح جريدة يومية تونسية ، واما المعهد المقصود فهو « الجامع الاعظم » اي جامع الزيتونية ، قبل ان تدبج وزارة التعليم التونسية وتوحده مع بقية المعاهد .

في راحة وتفرغ ؛ ولكنهم عندما يحاولون ذلك اي الانشاء او التحدث
لن يجدوا حظهم بأحسن ممن ينتدبهم للتصحيح .

وبعد فاننا لا نجد لتلخيص جميع الاحوال السابقة كلمة أصدق
وأخص من قولهم « النحو صنعتنا واللحن عادتنا » ، واذا كان هذا
القول عن اهل الصنعة انفسهم يصدر كما يدل منطوقه ، واذا كانوا لا
يستنكفون ولا يجدون غضاضة في الاعتذار به كلما وقع منهم لحن ،
أقول فكيف اذن يكون الامر مع عامة الطلبة وبجمل المتعلمين !

واني لذهاب الى ابعد : قد يقال ان هذا مجرد مثل ، وانه من ثم
لا يصح ان تستنتج منه حقيقة عامة ، بيد انه - وآسفاه - كمين
تلك الامثال التي هي اكثر تعبيراً عن الحقيقة ، من الاستقراء نفسه ،
وانه يكفي في التأكد من ذلك معرفة مدى رواج هذا المثل ، ومدى
اشتهاره ...

هذا ونحن في غنى عن المثل ودوننا الشواهد اليومية في المعاهد
والصحف والكتب والمحاضرات^(١) فلن يكون استشهادنا بذلك القول الا
من باب تسجيل تطابق بين حقيقة والتعبير عنها ...

لماذا ؟ ؟

لن نحتاج في استجلاء العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة المؤسفة

(١) كنت استقرئ في هذه الظواهر البيئية التونسية على الخصوص ، اما بالنسبة الى غيرها من
البلاد العربية فمسد كنت استند فقط على بعض الزائرين من المحاضرين والمتقنين ومن
الشواهد في المكتوبات ؛ وقد اصبت الآن زائراً لبعض هذه البلاد العربية واهمها فلم
يزدني ما لاحظته في الموضوع الا تثبتاً مما قررت ، بل ولقد بدا لي ان « خيبة النحو »
هذا اكبر منها في تونس .. بكثير .

للاستنتاج بالمنجمين ، وان كانت هذه العوامل مختلفة تداخلا ومتفاوتة التأثير ، وقد يظن بعضهم انه من اهم اسباب عصيان النحو دوننا ، توجد الناحية البيداغوجية والنظام التعليمي الذي اسس عليه قدماء النحاة قواعدهم وتبويبها وشرحها ، وهي طريقة مبنية على فلسفة عليّة ... كما يقول الدكتور انيس فريجه .. ميتافيزيكية ، ومتأثرة بصفة خاصة بعالم المثل الافلاطوني ، على ما يبدو ذلك في كثير من عباراتهم نحو : « والعامل مضمّر ، تقديره كذا ، وهذا مرفوع لتجرده من العوامل... »

صحيح ان في هذه الطريقة بعض التنفير لعقول الناشئة ، وأن استبدالها بأسلوب حديث يربط القاعدة بوظيفة الكلمة في الجملة ، يكون أفيد .. ولكن يجب ان لا نحمل هذه الملاحظة اكثر مما تحتمل ، ثم ننخرط في حمى من التفاؤل المستسلم ، فاستقراء التاريخ يثبت ان صبيان عهود العربية القديمة لم يكونوا ليعجزوا دون قواعد النحو ، مثل عجز أترابهم اليوم ، ومثل عجز بعض الكبار ..

وأحسب ان السبب الحقيقي انما يعود الى عاملين اثنين يكمل احدهما الآخر ، فليس هو سوء البيداغوجية ، وليس هو طفو شبح الفلسفة القديمة وحدهما بالذي أغلق النحو دوننا ، بل - وتزايد المعارف التي أصبح على طالب اليوم ان يتعلمها وما يتبع تنوعها وكثرتها وضرورتها من تكريس الوقت وتشثيت الجهود ، في حين ان طالب الامس لا يجد او هو لا يكاد يجد أمامه سوى علوم ضئيلة قليلة التنوع ، قولي كلها - او جلها - اهمية خاصة للنحو ، فلا يكاد يغيب عن ذهنه ، حيثما اتجه ، « سيويه » وامثاله ..

هذا من جهة ،

ومن جهة اخرى نجد ان العامل الثاني يعود الى طبيعة النحو العربي

نفسه ، وهي طبيعة تشبه كما قيل « لعبة الشطرنج » ، اذ ان الاعراب وهو غاية النحو ، متأخر في الذكر بالنسبة الى تركيب الكلمة من حروفها ، فكأنه عملية ثانية واطافية على الناطق ان يقوم بها ؛ في حين ان الذهن انما يتجه اولا الى بداية الكلام لا الى آخره ؛ وسأزيد هذه النقطة تحليلا في الفقرة التالية :

وبعد فقد كان العربي في العصور الذهبية يجد من الظروف المواتية ما لا يشعره بصعوبة « الاعراب » رغم انها صعوبة ذات حقيقة سيكولوجية ، فقد كان النحو سائداً على فنونه التي يتعلمها والكلام السليم به منتشر في بيئته التي يوجد فيها ، وكانت دولته سائدة على بلاد شاسعة تفرض قوتها الحضارية والسياسية قوة لغتها ..؛ فاما اليوم فانه في طبيعة الشعوب المتأخرة ، ولغته مع الاسف لا يتكلمها شعبه ؛ ولولا بعض الظواهر وبعض الاسباب غير اللغوية لكانت دخلت ذمة التاريخ ؛ ثم وان عليه بعد وقبل كل اعتبار ان يكرس وقته وجهوده لامور اخرى هو أحوج اليها من « قام زيد » و « أكلوني البراغيث » ..

الاعراب ، هذا الخراب !..

واحد الآن هدفي من النحو بالاعراب ، اي تغيير حركات آخر حرف من الكلمة حسب الظروف التعبيرية التي توجد فيها الكلمة .

وللكلام وجهتان ، باعتبار الناطق ، وباعتبار السامع . فاما في الاولى فمن البديهي ان اتباع القواعد ومخالفتها عنده سيان في مدى تصوير افكاره ، اي ان رفع المنصوب او نصب المرفوع لا يدخل حتماً على افكاره بالنسبة اليه تغييراً ولا تبديلاً ؛ اللهم ان كان الاتباع قد بلغ عنده من الاستحكام حد العادة الراسخة ، فما هنا يمكن ان يقال ان

مخالفة العادة قد تلفت ذهنه عن التحكم في السياق فيقع اضطراب في التعبير .. ، غير ان المفروض - وقد بينا صحته - أن القدرة على تطبيق قواعد النحو لا تصل الى ذاك الاستحكام الا عند القليل النادر .

واما بالنسبة للسامع المعتبر للقواعد فالامر مختلف ، اذ ان عدم اتباعها من محدثه قد يؤدي به الى فهم غير المقصود ، ظناً منه ان المتكلم انما اراد معنى خفياً على « تقدير محذوف » او على بعض التخاريج الاخرى .

فاذا قلت مثلاً : « أنت لم تشعلين النار » - بإثبات النون - فان السامع ، إن رأى ألا يخطئني ، انصرف ذهنه الى معنى بعيد غير نفى الاشغال عن المرأة التي اخاطبها ، وهذا المعنى قد يكون على اساس « لم » إسم لمؤنث وليست اداة للنفي والجزم .

ولكن لنفرض انه لا السامع ولا المتكلم ممن يقيم للاعراب وزناً ، وانها انما يقتصران على مراعاة معاني الجملة في جانبها اللغوي - التركيبي فقط ، فهل ان اثبات النون او حذفها والحالة هذه بالذي يغير من مفهوم الجملة العادي ??

ولأسق مثلاً اوضح : « انصرف علي » و « انصرف علياً » ، فاذا كنت ملتزم نحو فستفهم من التركيب الاول ان « علي » هو الذي انصرف . واما من التركيب الثاني فستفهم ان الذي انصرف هو شخص آخر لم يذكر صراحة ، وان « علياً » صفة للهيئة التي صاحبت انصرافه .

ولكن هبك الآن لا تعرف النحو ولا هذه التخاريج ، فانك اذن لن تستخلص غير مفهوم واحد هو وقوع الانصراف ، ووقوعه من

المسمى « علي » سواء اكانت لفظة علي مرفوعة او غير مرفوعة .

وآية ذلك انك في الحالة الاولى مقيد باصطلاح النحويين فانت « تعامل » الجملة حسب هذا الاصطلاح ، اما في الحالة الثانية فانت لست مقيداً الا بالاصطلاح اللغوي غير النحوي ، اي بدلالة الجملة من حيث مفرداتها وتركيبها .

ومعنى ما تقدم ان الدلالة انما هي في « العامل » نفسه ، وفي الكيفية التي تربط بها العامل بموضوعه ، اما الاعراب نفسه فليس الا اثرًا للعامل ، أي نتيجة خارجية متأخرة .. ، ولكن بما ان الناطق العربي قد وقع من الاعراب في شبه الالتزام به ، لتلازمه مع العامل ، فقد توسع في طبيعته ، وجعل من الاثر الملازم عيناً ، فأنابه احياناً عن عامل الدلالة نفسه .

واذن فلو اتنا طرحنا اعتبارات الاعراب هذه ، واعتمدنا في فهم المعنى على العامل نفسه ، لما كنا خسرنا بذلك سوى الاعوام العديدة التي يقضيها الطالب في معرفة ما يمكن الاستغناء عنه .

ذلك بأنه ما دام العامل مذكوراً فانه يكون حتماً اقوى من نتيجته او اثره الذي يحدثه ، وعلى بيان معناه هو - معنى العامل - يقع الاقتصار في تعليم الطلاب ، ولناخذ ايضاً التمثيل التالي : « لم يذهب التلميذ من المدرسة الى المنزل » لنجد ان فهم معنى العوامل الثلاثة (لم - من - الى) ليس متوقفاً على فهم جانبها « الاعرابي » ، من حيث ان الاول يحدث الجزم ، والثاني والثالث يحدثان الجر ، وانما هو متوقف على فهم جانبها اللغوي التركيبي من حيث ان « لم » تفيد السلب ، و « من » تفيد ابتداء التحرك ، و « الى » انتهاءه . فاما حركتا الجر في « المدرسة » و « المنزل » ، فاما وقفة السكون في

« يذهب » ، فامر فضلة تماما .

هذا وهناك حالات يلتبس فيها المعنى لولا الاعراب ، وهي الكلمات المفقودة العامل او المشاركة فيه وذلك كالعنوان الذي اختاره بعضهم لكتاب له « دفاعا عن العربية » فكلمة (دفاعا) بالنصب تفيد غير ما تفيده (دفاع) بالرفع ، معنى هذه الاخيرة ان الكتاب نفسه دفاع عن العربية ، في حين ان المعنى في الاولى انه فقط كتب بنية الدفاع ، مجرد النية ، سواء أتحققت هذه النية بالفعل ام لم تتحقق وحسنا فعل الدكتور كمال الحاج .

غير ان في هذا الالتباس نفسه ، اي الالتباس الناتج عن تغييب العامل او التنازع عليه ، لدليلا اضافيا على ما نذهب اليه ؛ وهو أن الاعراب ناتج وليس بالمنتج ؛ ونظرة عابرة نرينا ان شرط التمييز بين المعنيين السابقين (دفاع - دفاعا) ليس هو في الواقع النصب او الرفع ، وانما هو تعيين احد العاملين المحذوف ؛ فلو عرفنا ان العامل في الاول هو : (هذا) ، مثلا ، لما عدنا في حاجة لتوقيف معنى الجملة على ظهور الرفع ؛ وهكذا ...

هذا ، واحسب ان العربية لم تكن في اصلها الاول بالمعربة ، او هي على الاقل لم تكن لتلتزم ، بصورة مطلقة ، الاعراب وقواعده .. ، وان كان دارسو اللغة العبرية - وهي السامية مثلها - يقررون ان هذه كانت بالعكس معربة فأصبحت اليوم مبنية ، الامر الذي قد يوهم - على فرض صحة القياس - ان البناء ظاهرة متأخرة عن الاعراب .

ولست عن لغة « يهوه » اتحدث ، فلتكن ما كانت .. ، فأما بالنسبة الى ما أزعمه للعربية فهناك أكثر من مرجع يفيد - لا يوهم - أسبقية البناء ، أو عدم التزام قواعد الاعراب التزاماً .

فمن حيث البناء نلاحظ أن كثيراً من الكلمات والصيغ القديمة لم تكن معربة بل مبنية ، وهذا كاسم فعل الامر من نحو « نَزَالَ » - « دَرَاكَرٍ » ، وكذلك ما جاء على وزنه من مثل « حَذَامٍ » - « قَتَامٍ » .

ومن الكلمات القديمة المبنية - هيات - إنَاهُ - هيت .

أما الاسماء الكثيرة الاستعمال ، بحكم وظيفتها في الكلام ، المقتضية هذه الكثرة والتي تحمل من ثم دليلاً على أقدميتها ، فهي كلها مبنية : وهذا كالمفرد من اسماء الموصول مثل الذي - التي - مَنْ ، واسماء الإشارة : مثل هذا - تلك - هؤلاء ، .. وكذلك جميع الحروف مبنية لاولية وظيفتها في الكلام ، أي لأقدميتها ، ومثالها : مَنْ ، على .. الخ .

فأما عدم التزام الاعراب التزاماً ، فلا تقل كثرة وشهرة ، ففي القرآن : « ان هذان لساحران » ، وفي الشعر : « ان أباهما وأبا أباهما : قد بلغا في المجد غايتاهما » ، ومن النثر قولهم : « خرق الثوب المسهار » برفع الاول ، وهو المفعول ، ونصب الثاني ، وهو الفاعل . وإذا تذكرنا أنه حتى بين القبائل الفصيحة التي يقلدها النحو « الرسمي » توجد اختلافات في اعتبارات الاعراب ، جزمنا أن تشددنا نحن - وبعده الشواهد التي سقناها - وتمسكنا بمراعاة قواعد الاعراب في كل الاحوال ، ليس الا تزمناً أو تعصباً للهجة على أخرى ؛ وعلى أية حال فالذي يستنتج من الشواهد السابقة يتمثل على الاقل في ان العرب لا يستنكفون من مخالفة ما نعتبره قواعد .. ، مع ظهور المعنى وانتفاء اللبس ؛ وهو استنتاج وان كان قدما النحاة وخصوصاً البصريين يحترزون في عواقبه فانه ليس بالغريب عنهم .

وهناك استنتاج ثانٍ لا يقل أهمية ، وهو أن الاعراب - تبعاً للشواهد والاستدلالات الآتية - لم ينتشر إلا في الحالات التي تلبس لولاه .

وقد عرفنا أنه لا التباس مع وجود العامل . فلنسجل اذن دعوة اولى الى اطراح الاعراب كلما وجد العامل .

فأما حالات الالتباس فقد أشرت منها الى اختفاء العامل ، واضيف اليها هنا ، الحالات المخالفة للتركيب الاصيل ، كتقديم ما أصله التأخير والعكس .

والجدير بالذكر أن الالتباس عندما يحصل لا يتردد بين جميع اوجه الاعراب الثلاثة ، بل بين اثنين فقط .

فاذا قلت : « ضرب زيداً علماً » بنصبهم معاً أو برفعهما .. الخ ، لم تحتج لغير معرفة أيها المنصوب ، وأيها هو المرفوع ، أي تمييز الفاعل من المفعول أو العكس . فأما الجر فلا يرد هنا ، لخلو الجملة من عوامله .

ولكن قد يعترض معترض بأن هذا الالتباس وان انحصر نطاقه في هذا المثال بين وجهين فقط ، فان هذين الوجهين قد لا يكونان دائماً الرفع مع النصب ، بل قد يكونان ايضاً الرفع مع النصب ، بل قد يكونان ايضاً الرفع مع الجر ، أو النصب معه - أي الجر - ، فمواطن الالتباس - على هذا الوهم - جميع حركات الاعراب كلها .

والواقع أن حالات الجر لا توجد الا مقرونة بالعامل ، أو لا توجد الا في قالب مضبوط كالتوابع والاضافة ؛ ومعنى ذلك أنها لا تترد الا في تركيب هو الذي ينتج الجر ، ومن ثم فانه يغني عن اظهاره فيستقل

بنفسه لافادة المعنى المقصود ، وهو نفس المعنى المستفاد في حالة اظهار حركة الجر .

وأما الرفع فهو الحالة الاصلية - في النظام النحوي - للاسم والفعل كليهما - وآية ذلك أنها يأتيان عليه كلما تجردا من العوامل ..

والسكون ، اذا نحن أدخلناه في هذا الباب - الالباس - نجده هو الآخر اصلا للاسم والفعل كذلك . ولكنه أصل قديم سابق على « النظام » النحوي كما تقدم .

فأما النصب فهو بالفعل الذي تتنازع عليه مداليل شتى فتلتبس فيه المقاصد ويتردد في الذهن ؛ فلو أتيح لنا أن نعرف مدلول اللفظة الفلانية ليس من المداليل التي تأتي ألفاظها في قواعد الاعراب منصوبة - اذن لأتيح لنا الجزم بأن مدلولها ليس إلا في المرفوعات وحدها ؛ وذلك لانتفاء حالات الجر والسكون^(١) .

وبناء عليه فان الوجه الوحيد الذي قد يتوقف عليه المعنى انما هو النصب ، او قل ان اهمية الاعراب كله انما تنحصر في النصب .

وللنصب ابواب ، فهل كلها تتوقف على اظهاره ؟

ان استقراء أوليا اجريته في المنصوبات قد أظهر لي ان بعضها فقط

(١) الواقع ان اوجه الاعراب في الفعل لا يكاد يكون لها من فائدة الامع اختفاء العامل ، لان هذه الالوجه كما هو معلوم هي النصب والجزم والرفع ، ففي الاولين يكون العامل مذكوراً مباشرة فلا حاجة لاظهار الحركة ، فأما اذا كان مذكوراً بواسطة العطف مثلاً فلا بد من اظهاره للتفريق احياناً بين حالات السب والاثبات وغيرها ، فاما عند التجرد من العوامل فالرفع معلوم تعيينه . وما اقترحه بخصوص الفعل : بناؤه على السكون دائماً ، وتكرار العامل كلما دعت الحاجة . فاما بالنسبة الى الاسم فسيأتي الاقتراح بعد التفصيل .

يتوقف معناه على اظهار الحركة :

فالمفعول به يوجد دائماً في جملة مذكورة الفعل والفاعل .

والحال تحتمل دائماً معنى تفسير الهيئة ، ويندرج تحتها خبر كان واخواتها ..

والتمييز تفسير وتعيين لمتعلق فعلٍ كان يحتمل غيره لولاه .

ففي الباب الاول نجد العامل مسقلا في صورة الفعل والفاعل .

وفي البابين الاخيرين يوجد كذلك العامل إما مرتبطاً بين الفعل والمتعلق كما في التمييز ، وإما في نفس المعنى الذي يفهم من المتعلق كبيان هيئة الفاعل ، وهو الحال .

ولكن الحال قد تأتي احيانا مخالفة لشرط الاشتقاقية : كقول الشاعر :

بدت قرأً وبانت خود بانٍ وفاحت عنبراً ورننت غزالا

ففي مثل هذه الحالة نجد حركة النصب هنا تقوم بوظيفة اساسية هي رفع الالتباس الناشئ عن جمود الحال ، وذلك لانك لو قلت : بدت « قمر » بالسكون مثلاً لاحتتمل ان يفهم السامع ان (قمر) فاعل - وذلك لمشاركة مثل هذه الحال الجامدة في جميع صلاحيات الفاعل لولا الاعراب ..

« والمفعول لاجله » بسبب من التعاريف المحكمة التي عرفه بها النحاة ، فيما عرفوا ، لا يتوقف معناه على ظهور الاعراب فيه ، اللهم الا ان القي به وحيداً محذوف العامل ، كعنوان الدكتور الحاج : « دفاعاً عن العربية » الذي سبق ان اشرت اليه . ومرجع الالتباس هنا يعود في الواقع الى كون فعله لم يذكر فاصبح لولا الاعراب صالحاً لان

يكون اسماً ... « مبتدأ » .

والخلاصة ان هذا الاحصاء يتيح لنا التقدم بدعوة ثانية - بعد تلك الخاصة بالمجرورات وما ذكر فيه العامل - الدعوة الى اطراح الاعراب في المنصوبات كلها ، ما عدا الحال الجامدة والمفعول لاجله المحذوف العامل .

هذا وقد بقيت حالة ثالثة يقوم فيها الاعراب بوظيفة التعيين ، وهي بعض المنصوبات مع بعض المرفوعات ، عندما يقع فيها تقديم ما اصله التأخير او العكس . وهذا كتقديم المفعول به على الفاعل وخبر كان (المفرد) على اسمها .

فلو اطرحت الاعراب في الاول وقلت : (ضرب علي محمد) ، لغرض بلاغي ، تقصد ان الاول هو المضروب لالتبس على السامع .

وكذلك اذا قلت في الثاني « كان واجباً علي حبك » ولم تظهر الاعراب ، فان الغرض البلاغي يفوت .

وعلى هذا نصير الى الدعوة الاخيرة : اطراح الاعراب في المرفوعات على حدة ، او في المرفوعات مع المنصوبات - الا اذا عكس في هذه الحالة الاخيرة ، الاصل .

*

تبين لنا انه ليس من اهمية للاعراب الا في الحالات القليلة الآتية البيان ، ورأينا من قبل ان ليس له اصالة في العربية - قبل النحاة - الا بقدر ما يفيد في توضيح ، بل في تعيين المقصود ؛ والسؤال الطبيعي الآن هو : أي الحالات نلتزمها فيما عدا الابواب التي يتعين فيها بيان النصب ؟ هل نلتزم حركة اخرى بعينها ؟ او نكون مختارين في الاقيان

بالجر او الرفع ؟ ام نلتزم السكون ??

والجواب الطبيعي ايضا هو بكل بساطة التزام السكون ؛ اولا لكونه الاصل ، وثانياً لكونه الحالة الوحيدة التي يلتزمها سائر شعبنا الناطق بالدارجة ، وثالثاً لامكانية استغلال حركتي الجر والضم في بعض المعاني والاصطلاحات ، بحيث يكون مدلول اللفظة المكسورة الآخر غير مدلولها في حالة السكون والضم أي انها تصبح حركة ذات إفادة لغوية وليست ذات افادة اعرابية .. مما يمكن بسطه بتفصيل عند الحاجة .

فاما التدرج الذي سلكته في بيان المسائل التي يفيد فيها الاعراب والتي لا يفيد ، فقصدى منه - فضلا عن طبيعة الموضوع - ان اتيح للقارئ الاشتراك في معاينة الضخامة الجوفاء والتقدير « الثابوتي » الذي غرس فينا تجاه النحو ، ولا سيما الاعراب ؛ فبعد سنوات طويلة ومجهودات مضية يقضيها الطالب في تعلمه ، يتوصل - ان كان من الموفقين - الى ان « حكم » ، « المبتدأ » ، « الرفع » ! ... طيب ، واذا لم نرفع هذا المبتدأ بل سكناه مثلا ، هل فسد المعنى ؟ هل خسفت بنا الارض ؟

وهل من خرق وحماقة ، بل هل من جنون افطع من قضاء زهرة العمر في سبيل تعلم لا شيء ، في سبيل حذق حماقة ... ، في حين ان كل لحظة في حساب العصر الا وهي جديرة بأن تفصل بيننا وبين الحياة ، بيننا وبين العلم الذي يجب ان نكرس له الليل والنهار ، عسى ألا نكون من التأخر في المؤخرة والذيل .

ويزيد الجنون فظاعة ان هذا الاعراب الاخرق ، هذا الخراب الفكري والنفسي ليس الا ظاهرة متأخرة عن العربية « الاولى » التي

يحرصون على تقليدها والاقتراء « بصفاها » ... وانه حتى لغة قريش
والقرآن قد ظل فيها ما يثبت اصالة البناء او مخالفة الاعراب .. مع
العلم ان لغة قريش ليست سوى لهجة من بين لهجات ، وانه ليس في
الاسباب الدينية - بالنسبة لمن يتقيد بها ما يمنع اطلاق الاعتبار بتلك
اللهجات .

ومن أسف أن سلامة الطوية قد أدت بشخصية في مقام الاستاذ
« يوسف السودا » الى تكريس مجهود « خمسين سنة » قصد ادخال
اصلاحات في تحسين الاساليب التي يُدرّس بها .. النحو ؛ في حين أن
الاعراب وهو غاية النحو ليس إلا ثمرة من الشمع .. للتحفة أو ..
للعبث ..

*

لكل أولئك الاسباب مجتمعة ومنفردة ، واداء لبعض الواجب الذي
يشعر به عربي تجاه أمته ومستقبل لغته وثقافته أرفع الى أولي الأمر
من جميع المسئولين ، العرب ، الدعوة الى العمل لاعفاء مواطنيهم من
ذلك العبث الذي لا طائل تحته ، حتى يتاح تسليط طاقتهم على ما
ينفع ويفيد ، بل على شرط البقاء والحياة ، وحتى يزال أكبر حاجز
بين لغة الكتابة ولغة الحديث ، فتتقارب العقول وتخصب الثقافة .

وهكذا سوف لن نصبح في حاجة لا لكتب النحو القديمة ولا
للحديثة ، ولا لصرف الوقت والفكر في الترهات ، وانما سنحتاج فقط
الى صفحة أو صفحتين تشرح القاعدة التي نجمل أجزاءها السابقة فيما يلي :

« ينصب الحال والمفعول لاجله مطلقاً - والاطلاق للاحتياط وطرده
السباب على وتيرة واحسدة - وينصب المفعول به اذا قدم ؛ ويسود

السكون في الباقي ،

والصرف !!

على ما رأيت من عبثية الاعراب ، وعظم الطاقة المهدورة فيه سدى ، فانه يكون مدعاة للغبطة لو أنه كان العبء الاول الذي تروح تحته العربية .

والواقع انه ربما تعين لدينا ان ننقد اهل الصناعة القدامى ، ونؤاخذهم على المنهج الذي استخدموه في تمييزهم بين النحو وبين فن كالصرف ، متأثرين نحن الآخرين - ولكن في اتجاه معاكس - بالنظريات الحديثة المنادية بتكاملية ما مجاله وغايته متحدان ، كما كانوا هم ، القدماء ، يصدرون عن نظريات تجزيئية مفككة .

وفيا عدا ذلك ، اي اختلاف المنهجية - فان الاخذ بتمييزهم بين النحو والصرف ، لا يمضي هنا دونما فائدة في تتبع الصعوبات ، ومن ثمة في اقتراح الحلول .

ولعل الصعوبات الصرفية تتجلى اولا في المقارنة بين ظاهرة الصرف وبين ظاهرة الاعراب ، فانها وان كانتا تشتركان كليهما في تغير الحركات من حيث هي مطلق حركات ، فان الأولى تتميز بتغير الحروف نفسها ، ومعنى ذلك انها صعوبة مزدوجة ومتنوعة ؛ هذا اولا . .

فاما ثانيا فنفس تلك « الشطرنجية » التي اخذنا بها النحو القائم ، اي اضطرار الناطق - الملتزم - الى مراعاة التغيرات الحرفية والحركية بين كل صيغة واخرى ؛ فكأنه قد حكم عليه الا ينطق حتى يستشير القواعد .

وإذا كان لكل لغة قواعدها ، فإن ما يعود منها الى الصرف العربي ليصدمنا بكثرة ومتنوعاته ، وذلك فضلا عما اخذنا به في هذا البحث من ضرورة تشخيص العيب بصرف النظر عن وجود نظير له في لغة اخرى اولا .

هذا وإذا كان الاعراب رغم عبثيته يجري حسب قواعد لا تتخلف - كما نتعلمه في الناحية التطبيقية - فإنه لما يزيد عيوب الصرف ضخامة ان قسما منه كبيراً يمتاز بالتنوع والشذوذ عن كل قاعدة ونظام ... ، كما ان قسما منه كبيراً كذلك وان وجدت له قواعد ، الا انها من الكثرة بحيث تضيع فائدتها العملية .

ولعل اشهر الصعوبات في هذا الصدد هي تلك الراجعة الى الفعل الثلاثي وصيغة ابوابه .

فانه وان كان لـ « دحرج » و « استخرج » مثلا صيغ معينة يأتي عليها المصدر وبقية التصاريف ، فإن قواعد جلّ الثلاثي هي على العكس غير شاملة ، فضلا عن كونها لا تعدو التقريب ..

فهذه مثلا عين الفعل - السالم - لا تلزم حركة واحدة في جميع تصاريف الازمنة ، بل هي تارة مكسورة واخرى منصوبة واخرى مرفوعة ؛ ومتى تكون على هذه الحركة او تلك ؟ - لا ضابط غير « السماع » ! ومعنى ذلك ان طالب العربية ملزم لا بحفظ المادة اللغوية وحسب ، بل وايضا بحفظ تغيرات الحرف الاوسط منها ! !

وقد يقال ان لجميع اللغات ظاهرة من التخالف بين فعل وآخر يوجدان في صيغة نوعية واحدة ، كما هو الشأن مثلا بين Laver و Lever وهي افعال من « مجموعة » واحدة واقرب ما تكون الى الثلاثي

عندنا وقد اختلفت فيها الحركات من A الى I .

وبعض النظر عن كون هذا الاعتراض لا يلزمنا لما اعلنا من سبب
تمسكنا بذلك المبدأ الثاني - فان المقارنة غير صحيحة ، لكونها تغفل
فارقاً اساسياً .

ذلك بان الفعل الثلاثي المعني وان تغيرت بالفعل عينه من صيغة زمن
الى اخرى فان « فاءه » و « لامه » بالعكس لم تتغيرا فيها دائماً
مفتوحتان من « عين » متغيرة متقلبة ، وهذا بالضبط سبب الصعوبة ،
اي ان اللفظة تجري من جهة على وتيرة واحدة ومن الجهة الاخرى
لا تخضع لتسيرة ... فينصرف الذهن ويتشتت بين « الفوضوية »
و « النظامية » في حين ان التزام فوضوية مطلقة هو اسهل من التردد
بينها ، وبعبارة اخرى فان العربية بسبب من ان لكلماتها اوزاناً معينة
مدعاة للتشابه فيما بينها تشابهاً حركياً ، والتشابه مثل للتردد والإشباه .

فاما الفرنسية مثلاً فليس للوزن فيها اعتبار من هذه الناحية فتقل
عوامل الإشباه على قدر توافرها عندنا ، وليس معنى هذا بالطبع انه
لا يمكن ادراج بعض الافعال الفرنسية تحت بعض الاوزان .. وان لمجرد
التسلية ، ولكن معناه ان كسر (عين) « خرج » مثلاً لا يؤدي في
صرفنا التقليدي الى معنى يغير ما يستفاد من نطقها بالفتح على الاصل -
اي السماع ؛ هذا في حين ان ابدال ال A بال I مثلاً من مادتين
متشابهتي الصورة ليحول المعنى تحويلاً جذرياً ، ...

وهذا فارق هام يغفله المقارنون بين صعوبة حفظ الفعل الثلاثي العربي
وبين فعل فرنسي مشابه .

هذا ، وليس تغير حركات العين مقصوراً على الماضي ، بل ليتجاوزه

الى المضارع ، واذا كنا هنا نجد بعض القواعد الضابطة كـجـيـء العين مفتوحة في حالة وجودها مكسورة في الماضي (علم يعلم) ، فان هذه القواعد كما اشرت من قبل ، غير شاملة ... ؛ ثم ولسنا نعرف ضابطاً ينبئنا ان هذه الكلمة من الصنف القياسي ، وان تلك من الصنف السماعي ، حتى نجري القياس هنا ونحترز هناك فقط ، وهذا في الواقع يدلنا على حقيقة جد فاجعة ، وهي ان الكلمات القياسية نفسها تتطلب اولاً وقبل كل شيء الحفظ والسمع !

يمكن اذن ان ننظر الى هذه القواعد كما لو كانت معدومة اصلاً ، وان نتعامل معها كما نتعامل مع شخص خائنا مراراً فانتزعت ثقتنا منه ولم نعد نستطيع الركون اليه مرة واحدة .

هذا كله ، ولم نذكر تنطعات الاوزان التي يأتي عليها مصدر الثلاثي كما لم نذكر في فعله حالات « المهور » و « الاجوف » و « المعتل » و « المضاعف » وتراكب هذه الحالات بعضها مع بعض ... مما ناءت به حتى كتب القدماء المتفرغين .

اما اذا نحن بحثنا عما عسى ان يكون من سبب في كثير من هذه الحالات غير الاطرادية ، وخصوصاً تقلبات العين وتعدد أوزان المصدر للفعل الواحد ، فانه يمكن فيما ارى تفسيرها بانها كانت في الاصل تابعة لتغيرات في الدلالة تجوهلت شيئاً فشيئاً ، لدقتها اولاً ولفشولسان « المولدين » ثانياً ، ثم جاء اللغويون فجاروا الواقع القائم ودونوا تلك المصادر وتقلبات العين على انها من باب الوضع اللغوي الاصيل الذي لا يخضع للعقل اي لتغير المعنى تبعاً للمبنى .

وحسب هذا الافتراض فان كل بناء في الفعل : اي كل حالة من حالات عينه ، الا ولها في الاصل دلالة معينة ، وانه من ثمة ليتمكن -

عودة الى الأصل نقل العين من حركة الى اخرى تبعا للمعنى المراد .
فاذا اريد مطلق حصول الفعل في الماضي جيء به على بنية (ضرب)
مثلا ، فأما اذا اريد اضافة معنى آخر - الماضي القريب مثلا - قيل
(ضرب) بكسر الراء وهكذا ، فيجاء المضارع وبقية التصاريف
وفقا له ، إما على نفس الحركة ، وإما على حركة اخرى معينة . والى
هذه الفكرة نفسها يذهب العلامة عبد الله العلائي في كتابة : « مقدمة
لدرس لغة العرب » وفي « معجمه » المعروف باسمه ، فقد أثبت ان
تلك التغيرات (١) لا تجري - كما زعم اللغويون القدماء - اعتباطا -
وانما تجري تبعا للدلالة المقصودة . ويؤيد هذه الفكرة اعتبارات عامة
واخرى خاصة . -

قأولا : « المنطقية » العامة التي تسود اللغة العربية في جميع ابوابها
التركيبية والبلاغية والنحوية ، وقد لاحظنا بخصوص الاعراب كيف انه
خاضع للحاجة ويتحكم فيه قانون الاقتصاد وان اعتوره المتأخرون .

يضاف الى هذا بعض الملاحظات الاستقرائية السائرة مسار الامثال
عند اللغويين - وان لم ينتفعوا بها انتفاعا كليا - كقولهم : « زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى » .

ثانيا : واما المستندات الخاصة فهي ما يقرره أيضا المستقرئون من
أن الفتح أخف الحركات ، وان اللغة مبنية على الحقة ، أي من حيث

(١) البيانات التي اوردتها هي على سبيل التمثيل فقط ، اما الاستاذ العلائي فقد بين متى يجب
ان تكون العين بهذه الحركة او تلك ، وعذري اني لم استطع الحصول على الكتابين
لاقرأهما من جديد واثبت الحالات الحقيقة فخشيت ان يكون في الاعتقاد على قراءتي القديمة
خطأ النسيان وطول المدة . فالرجاء من القارئ الكريم ان يعود اليها ، على أنني
سأسارع فاذا ذكر بعض الاسس والمستندات التي تدعم الفكرة في مبدئها ، اي من حيث
ان تغير المبنى يتبع تغير المعنى .

المبدأ ، فلا « تثقل » الا بقدر ما يتعلق ذلك بتحصيل معنى ثابت ؛
واذن فان الفتحة هي الاصل في عين الماضي ، اذا كان ابتدائياً او
بسيطاً ، أعني اذا كان المقصود هو مجرد التعبير عن حصول الفعل في
الماضي بصرف النظر عن كونه ماضياً بعيداً او قريباً ، مثلاً .

اما بخصوص المضموم من عين الماضي فيلاحظ ان الصيغة منه تدل -
فضلاً عن حصول الفعل - على معنى زائد هو غالباً معنى نفسي ؛
ومثاله : (عظم) و (رؤس) : ويظهر الفرق في مادة ك (قدم)
حيث ترد عينها مضمومة فتدل على المعنى النفسي (القدم) وغير
مضمومة فتدل على معنى « مادي » هو « القدوم » والوصول بعد
السير والتحرك .

وما دام هذا الشأن ، وما دمنا نهدف الى تسهيل هذه اللغة العزيزة
تسهيلاً جدياً يتماشى مع حقائقها اللغوية فلن يثنيانا اذن عن الحل ان
يكون قدماء اللغويين قد جهلوا او تجاهلوا هذه الحقائق .

وهذا الحل يتمثل - كما يوحي به الاستعراض الآنف - في احدى
اثنتين .

فأما ان نطرد جميع أبواب الثلاثي على بنية واحدة ، كأن تكون
مثل (ضرب) ، فنصبح تنطق « علم » و « عظم » كلها بالفتح ،
ونلزم عينها في المضارع حركة بعينها لا تتغير كذلك ، وفي هذه الحالة
نختار لها ايضاً من المصادر وزناً ثابتاً كالضرب مثلاً ، فنصبح نقول كلما
اردنا الدلالة على الحدث او الصفة مجردة من الزمن : « الظلم » بفتح
فسكون ، « العظم » و « الفرح » كذلك ، وسوف لن تحسف الارض
حتى في هذه الحالة ...

أما اذا جاءت بعض الكلمات من وزن هذا المصدر الجديد على نفس بنية بعض الكلمات (الكلاسيكية) كالخرج والدخل بمعناها المالي ، مع الدخل والخرج بمعنى الدخول والخرج ، فإنها تحولان الى وزن آخر يقع تعيينه ، ويكون بمثابة « المخزن » العام لامثالها ..

وبهذه الطريقة نستغني عن علامات الضبط حسبما اشرت في القسم الخاص بالرسم ، فيعرف الطالب انه كلما وجد مصدرأ من هذا الثلاثي الا وعرف انه مفتوح الفاء ساكن العين .

فأما اذا لم نرتج لهذا الاطراد ، وخشينا ان يجرنا الى عواقب من تداخل الكلمات ، بل اذا لم نجد الشجاعة الكافية على تقبله .. ؛ أمكن اذن ان نلتجئ الى الحالة الاخرى وهي اخضاع حركة العين الى المعنى وضبط اوزان معينة للمصادر ، وذاك اضعف الايمان ، وايسر الاصلاح .

فأما أن نترك هذه التنطعات والعبثيات وجداول التصاريف ، التي ليس لها من المعنى المستعمل ما يبررها ، أما ان نترك هذه الحالات بدون تنظيم وتقعيد ، او بتقعيد مبني اساسا على عدم القاعدة ، فلن ننجني غير الصدوف عن العربية الفصحى او الصدوف عن كل علم نافع .. في سبيل اتقان ألوف القواعد التي لم يمل اكثرها سوى جهل اللغويين ..

*

هذا واذا كان ما علمت رأينا في حل مشاكل عين الفعل الثلاثي وأوزان مصدره ، هذه المشاكل التي تعد من أبرز واشهر ، بل ولعلها من امنع واطهر الصعوبات الصرفية ، لتغلغلها وكثرة انتشارها وتعقدها، اقول اذا كان ذلك هو الشأن فيها ، فلا شك اننا ندعو الى تطبيق نفس الروح والمنهج فيما بقي من المشاكل .

وبجمل هذه الروح او المنهج يتمثل في « تعقيل » « كل » « هوى »
يكلفنا اتباعه مجهوداً مخالفاً للقانون الاقتصادي العام ، ان في الفكر وان
في الوقت او في سائر التكاليف على ما تقدم سابقاً .

فمثلاً يجب ان نتحرر من القيود التي وضعها « البصريون » في صياغة
النسبة من « فَعَيْل » و « فَعِيل » ومؤنثها ، اذ زعموا ان الياء تحذف
دائماً فيها ، فتقول على زعمهم في النسبة الى طبيعة : طبعى فقط ،
وفي قمرى قمرى ...

ويظهر لك خطل هذا الزعم في الالتباس الذي يحصل لو أنا تقيدينا
بمقتضياته فنتردد في يميني مثلاً هل هي نسبة الى اليمين او الى اليمين وكذا
في قمرى ... لأن عامل التمييز مفقود وليس من ضابط ، في حين ان
إجراء الصيغة على اثبات الياء واقى من اللبس .

والواقع كما يثبت « الكوفيون » ان العربية - وهي اللغة المنطقية -
لا تجري ذلك الحذف الا بعد توفر شرط هام جداً : وهو ان يشتهر
الاسم المنسوب اليه شهرة تعصم ^(١) انصراف الذهن الى غيره ، والا فلا .

وفي باب آخر من ابواب النسبة يوجد مثل هذا الخلاف ، واعني النسبة
الى الجمع ، فقال البصريون بمنعها واجازها الكوفيون . والواقع ان المعنى
المقصود من الجمع لا يحصل بالاقصار على المفرد حتى ولو كان يعنى الجنس ،
لان بين الجنس ومجموعة من « افراده » تبايناً وعدم مساوات ، ويصبح هذا
متضحاً اكثر في مثل عصر كعصرنا تكثر فيه الحاجة الى التعبيرات الجمعية
نتيجة تزايد المؤسسات الجماعية والمؤسسات التي تشمل اجناساً عديدة ،
وهذا كما في « الاممي » و « الدولي » فلو نسبتها الى مفردهما لتغير

(١) لا شك ان هذه العصمة مقيدة « بمنطقة لغوية » معينة وليست بالنسبة الى جميع العرب ،
وهذا ينول لنا ان نقول بالقاء التفصيل اطلاقاً والزام الاصل بدون حذف ، وذلك
نظراً لفقدان هذه العصمة بالنسبة لنا اليوم ...

المقصود تماماً .

والحق ان العربية قد عرفت بالفعل هذه النسبة واساغتها حتى في عهد « نقاوتها » فقالوا « الانصاري » و « الشعوبي » ونحوهما .

وما يدخل تحت ضرورة التعديل مسألة جموع التكسير ومسألة العدد ، ففي هذه يجب ان نطلع عن كل عكس في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وان نطرد العدد على وتيرة واحدة فيؤنث مع المؤنث ويذكر مع المذكر في جميع الحالات

واما قضية جموع التكسير فقضية بالغة الخطورة لكثرة اوزانها السماعية وتنوعها ، فليس من السهل حلها باليسر الذي تحل به قضية العدد . . . غير ان ذلك ليس بالمتعذر اذا نحن تحررنا من الوثنية اللغوية وما خلقته فينا من خشية وتردد .

ومن باب التمثيل فقط - ولكن المشبع بروح التحدي لتلك الوثنية - اعرض امكانية طرد جميع صيغ جموع التكسير على وزنين او ثلاثة . . فتقول في احدها : أَكَلْبُ - أَقَلْمُ - أَشْمُسُ ، لجمع الكلب والقلم والشمس جمع قلة او كثرة . . . فهذا ليس المهم ؛ وسوف لن نعدم من اسلوب الالحاق والتشبيه مستندات لا تقل قيمة عن المستندات التي لا يقتنع بغيرها بعض من عسى ان يطالب بها . .

*

هذا وليس قليلا ما بقي من المسائل الصرفية المحتاجة للمراجعة والتعديل ، ولكن فيما ذكرت من المبادئ والروح التي نوهت بها ، وفيما بسطت من الامثلة - ما يكفي لاعطاء النموذج الذي ارى ان

يقتدى به في المراجعة والتعديل .

بيد اني سأتناول ايضا في الفقرة التالية امثلة اخرى من المشاكل
الصرفية ذات الصبغة « المعجمية » هذه المعجمية التي من اجلها اعقد
الفقرة التالية :

كفكفوا هذا التزيف !!

رأى القارئ ان اكثر الصعوبات التي تحدث عنها في الفقرة السابقة
ترتكز على كثرة القواعد وتعقدها وعبثيتها حيناً وعلى فقدان القاعدة
اطلاقاً او توقفها هي نفسها على السماع ، حيناً آخر ..

واما هنا فاني احب ان اتحدث عن العيوب المعجمية اي عيوب
المعنى والدلالة بصرف النظر عن عيوب المبني وقواعده .. ، ذلك ما
كنت انويه ، ولكن سرعان ما بان لي ان لفصل الصورة عن المضمون
- وهو الفصل التكتيكي البحت - حدوداً ليس من الممكن تجاوزها ،
وان لمجرد البسط والتحليل .

ولا يعود ذلك لمجرد ايماننا بالمنهج التكاملي وحسب - هذا المنهج
الذي حاولت ان يسود البحث - ويؤطره - بل وايضاً الى ازدواجية
المهمة التي حاولت النهوض بها ، اعني تشخيص العيب مع وصف العلاج ؛
وكثيراً ما يتوقف شفاء المريض نفسياً على علاج جسمي ..

ويخطر ببالي هنا في طبيعة ما يخطر من القضايا التي للتغيرات الصرفية
فيها قيمة دلالية . تلك القضية العائدة الى ما يعرف بـ « المصدر الصناعي »
وهو الكلمة المختومة بـ « ية » للدلالة على معنى تجريدي كـ « الانسانية »
و « الشخصية » .

ومرد العيب هنا الى ان بنية هذ المصدر مماثلة لنفس البنية التي تأتي عليها النسبة المؤنثة ، فلا يدري اذن هل المقصود التجريد او الوصف .

وفي بعض اللغات الحديثة تميز صيغة المصدر الصناعي بـ (ism) ، وصيغة النسبة بـ (iste) كقولهم (réalisme) لإفادة معنى المذهب الواقعي و (réaliste) لإفادة معنى التابعة له والمتمذهبة به . فينتفي كل لبس بين المدلولين .

غير ان العربية او بعبارة أدق العربية المستعملة لا تستطيع ان تقول سوى « الواقعية » للدلالة على المذهب وعلى المنتمية اليه سواء .

والواقع ان الاصل في المصدر الصناعي ليس سوى النسبة المؤنثة حذف الموصوف بها وظلت هي قائمة للنيابة عنه او لتركيز معنى التجريد ، فالواقعية تعني كلمة اخرى قبلها هي مثلا النظرية او المذاهب .

واما الصيغة الاخرى او المعنى الآخر الذي يدل عليه بـ (iste) فليس ايضاً غير النسبة ، بيد انها نسبة مركبة لا بسيطة ، فمعنى (Humaniste) - في حالة التأنيث - ان فلانة « منسوبة » الى النظرية « المنسوبة » بدورها الى « الانسان » .

وللنسبة المركبة (iste) اسلوب يمكن ان تجري عليه : اضافة واو مكسورة قبل الـ « ية » في حالة التأنيث ، وقبل « الاي » في حالة التذكير .

وعلى هذا تقول في اشتقاق معنى المذهب بها : « انساني » او « انسانية » وكذا يقال في « امبراطورية » : امبراطوري وامبراطورية

هذا وهناك في العربية كثير من الالفاظ التي هي على بنية المصدر

الصناعي او النسبة المؤنثة كانت في الاصل تفيد معنى احدهما ولكنها
اصبحت ككلمة مرتجلة بعد ان تنوسي اصلها .

وهذا كلفظة « الانسانية » نفسها حين لا يكون المقصود بها المباديء
السامية والعواطف الخيرية لمجموع البشر بل حين يكون المقصود بها
العائلة البشرية جمعاء ، بما فيها من خير وشر وبصرف النظر عن اتصافها
بها . اي حين يكون معناها ماثلا للفظه « الناس » ، وعن المقصد
الاول يعبر بـ الا (Humanism) على نحو ما تقدم ، اما المقصد الثاني
فيعبر عنه بـ الا (Humanité) .

هذا في غير العربية ، فاما فيها فتستعمل نفس الصيغة للمعنيين جميعا ،
ولذلك لا نستطيع ان نفرق بين « الانسانية » التي هي مذهب
و « الانسانية » التي هي مجرد اسم لمسمى الناس .

وتظهر هذه الصعوبة في لفظة كـ « الشخصية » فهي وان كانت في
الاصل مصدراً صناعياً يقصد به التجريد او وصف تميزات شخص من
الاشخاص ، الا انها اصبحت مستقلة عنها وتدل على مسمى مستجد هو
جماع الصفات والسلوكية والمظهرية .. ولكل شخص من الناس .
ومعنى ذلك اننا لو اجرينا التجريد من هذه الكلمة باضافة الواو
قبل الا (ية) فقلنا (الشخصية) لما وصلنا الى المراد الذي يعبر
عنه بـ (Personnalisme) ولكننا نصل الى شيء آخر غير التجريد هو
النسبة اي الـ (Personnalité) .

ولحل هذه المشكلة نبتديء فنلاحظ ان الكلمات التي هي من
هذا النوع ^(١) اي الكلمات التي جاءت على بنية المصدر الصناعي ونسي

(١) وهي المختومة في الفرنسية بـ (té) كما في التالين : (Personnalité - Humanité)

موصوفها ثم أصبحت مستقلة بذاتها ، ثم من بعد أريد اشتقاقها لافادة
معنى تجريدي جديد - نلاحظ ان هذا النوع من الكلمات ليس الا
(التجريد المركب) كما كان الشأن في النسبة المركبة ؛ ومعنى ذلك
بعبارة اخرى ان مدلول « البارسوناليرم » مثلا يؤديه ، تمام الاداء ،
المصدر الصناعي من اللفظة « الشخصية » منظوراً فيها الى « الشخص ،
و (ية) ككلمة واحدة اصلا ؛ فاذا طبقنا عليها قاعدة الاشتقاق تلك
المتعلقة بالتجريد لن يكون علينا سوى زيادة (ية) اخرى ، وبصرف
النظر عن ان الكلمة مختمة بها هي بالذات .

واذن فلتجريد معنى جديد من الشخصية يقال « الشخصيةيَّة »
ومن الانسانية « الانسانيَّة » وهكذا ؛ وهي كما ترى طريقة لا يبقى
معها لبس او حاجة لمزيد من التدقيق ، فضلا عن كون القياس اللغوي
لا ينافيها بل ويؤيدها (٢) .

اما زيادة « آن » قبل الا « ية » التي يتبعها بعضهم في مثل هذا
الباب كما فعلوا في ترجمة اللفظة الآتفة بـ (الشخصانية) فهو اسوف لا
يمثل قاعده يمكن الركون اليها فضلا عن استحالته في بعض الاحيان
اي في الالفاظ المثناة « ومصادر الاضطراب » - فعلان - ؛ وبالجملة
في كل ما هو مختوم بـ (آن) تصريفاً كـ (الحمدان) و (الطيران)
او وصفاً كـ (الانسان) . وهي في العربية لا تحصى كثر واستعمالاً .
ولتلخيص ما تقدم ثبت القاعدة التالية :

(١) لقد سبق ان اشرنا الى « المنطقية » التي تتمتع بها العربية وهي تعني « تفضيل » اللفظ
على المعنى بحيث لا يكون فاضلاً ولا مفضولاً . . . الامر الذي يتماشى مع القاعدة
المقترحة ، فاما اسس اللغة نفسها فهي تختم هذا القياس لما هو مقرر من ان المصدر
الصناعي يشتق باضافة ياء مشددة قبل التاء . . . بعد ان اصبح التجريد الاولي يكون ، مع
اللفظة الاصل ، كلمة واحدة .

«تزداد» (شية) بعد كل كلمة يراد منها التجريد البسيط ، ويزاد عدد منها بقدر ما يراد من التجريد المركب ، وفي النسبة الى هذه الكلمات التجريدية تزداد واو قبل الياء والتاء في حالة التأنيث وقبل الياء فقط في التذكير (١) .

وبهذا نتخلص من صعوبات الاضطراب في المعنى والاضطراب في البحث عن زوائد لا تصلح دائماً ؛ فأما الذوق فليس سوى الالفه ، فعندما يتعود المرء على النطق بكلمة ما فانها تصبح عنده مصقولة ومقبولة ؛ مع العلم بأن هذه الاساليب من نسبة النسبة وتجريد التجريد ذات ميدان محدود لا تكاد تتعداه وهو ميدان الفلسفة والعلم والبحوث (الجافة) ، وهي ميادين تحتاج لدقة التعبير قبل ان تحتاج لرشاقة الكلمة ، ولا سيما اذ كانت رشاقة تطمس المعنى وتلويه .

فأما العيوب المعجمية فهي متنوعة وعديدة ولكن ربما أمكن ارجاعها بالجملة الى صفة مشتركة هي (التميح) . واعني به تردد الكلمة الواحدة بين اكثر من مدلول واحد .

(١) ترد علينا في هذا الموضوع مسألة المقصور والمدود والمنقوص اذ ان قوانين الصرف التقليدية تقضي بقلب الهمزة الاحلية في المدود او الف المقصور واوا وترك المنقوص على حاله فيقولون : صحراوي - موسوي - راهي ، حتى اذا اردنا ان نشق منها النسبة المركبة وقلنا صحراوية وموسوية التبت بالنسبة البسيطة للاشتراك في البنية . وللخروج من هذه الصعوبة اقترح في المدود: عدم قاب همزته اطلاقاً واجراء الاشتقاق على اثباتها ، فيقال : صحراوية - صحراوية - صحراوية . واما المنقوص والمقصور فتقلب فيها الياء والالف واوا ولكن من اشباع الحرف قبلها بألف للتمييز بين النسبة البسيطة منها - موسوي - موسوية في خصوص المقصور ولطرد الباب او للاحتياط يلحق به المنقوص ، فيقال اذن : موساوي موساوية ، رامساوي - راموية .

هذا وليس المقصود من هذا البحث تقديم كتاب قواعدي شامل ، بل بحسي تقديم الخطوط العريضة ومحاولة البرهنة العملية على ضرورة وامكان القيام باصلاح جذري .

والواضح انه اذا كانت بعض الاساليب الادبية والخطابية تميل ميلا الى اشاعة التردد وتقصد اليه قصداً لغرض او لآخر فان الاساليب العلمية والبحوثية بصفة عامة لتستاء من ذلك اعظم الامتياز .

ومن المؤسف - وان اتضحت الاسباب - ان لغتنا العربية قد ظلت في الجملة اقرب الى الاسلوب الادبي منها الى الاسلوب العلمي .. غير ناسين رغم ذلك ما عرفته في القديم من دقة احيانا ومن مجهودات المعاصرين ايضاً لجعلها دقيقة في الوقت الحاضر ، ولكن هذا كله يظل غير كاف ، وما يُنتظر القيام به في هذا الموضوع ليس بالقليل .

فمن ذلك توجد الكلمات المتفقة في اللفظ والمختلفة في المعنى ، إما بسبب من تداخل دلالتها الوضعية مع دلالتها العرفية او الاصطلاحية ، وإما لوجود جذر معنوي فرعه الاستعمال فتباعدت الفروع عن الأصل ..

وفي العربية - قبل عصرنا الحاضر - كانت الكلمات المتفقة ترهق المعجم المستعمل وتزخر به ، اما الآن فقد اصبح المستعملون ولا سيما الباحثين والعلماء يسعون الى التخفيف من انتشارها ، فنحن وان لم نزل حتى الآن نستعمل لفظة (رسالة) لكل من معنى الدعوة والخطاب (Lettre) والكتيب (Essai) ، كاستعمالنا لفظ (اليمين) للجراحة وللجهة وللقسم ، أقول فانه مع ذلك لم يعد من المستساغ ان نستعمل كلمة (الضحك) لمعنى الحيض ايضاً .. وان فائقنا سجة 'مُحْبِجِيَّة' كالتى فعلها الحريري : « اذا ضحكت المرأة في صومها ، بطل يوم صومها » ..

هذا واذا كان من الاعتساف والحرق ان نقتل معاني بعض الكلمات المتفقة التي يسهل تمايزها على البداهة فضلاعن كونها حكاية يلبعض المناحي الاجتماعية والحضارية - اقول فانه لمن نفس الحماقة كذلك ألا نصير الى

الكف من اختلاط المعاني المتشابهة ولا سيما اذا كانت لها كلمات اخرى مستقلة . وللمراجع الكبرى بعد ذلك ان تروي تاريخ هذه الالفاظ المكشوفة ... ان صح التعبير ..

وموضوع الكلمات المتفقة هذه يجرنا الى موضوع الكلمات المترادفة ؛ والواقع انها بذاتها كإحدى ثروات العربية الخصبية ، بيد أنها حين الاستعمال قد اصبحت وكأنها عيبها الاول .

وعيب المترادفات هذا يعود الى كونها تتضمن مخالفة للقانون الاقتصادي العام ، اذ ان المعنى يكفي ان يكون له لفظ واحد ، فضرورة معرفة ما يزيد عن ذلك تكليف ومجهود بدون طائل ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان تنقل المعنى الواحد بين لفظتين او اكثر لجدير بأن يسيء الى ضبط الدلالة نفسها .. كما يسيء الى مفتشي الشرطة ان يكرن لطريدهم اكثر من سكن او عنوان ..

هذا ، وربما صح الزعم القائل بأن المترادفات بمعناها الشائع اي بمعنى انها مختلفة في المبنى متفقة في المعنى - ليس الا خرافة لغوية ، وانها في الواقع متميزة وان بفروق قليلة او على درجات متقاربة .

فان كان هذا صحيحاً فليس على المعجميين والكتاب الا ان يلتزموا تلك الفروق او الدرجات بين كل لفظة واخرى ، وكفانا الله العناء .
فاما الشعراء الذين قد يرون في ذلك حداً لوسائلهم في (تليق) القافية واقامة الوزن فهم ازاء احدي اثنتين : إما ان يكون لهم (بمترادفاتهم) عزاء عن القراء ، واما ان يصبر هؤلاء القراء على (دلح) الجميل ...

والمسئولية التي ندعو الكتاب والمعجميين الى تحملها يجب ألا تتخلى

عن وضع قاموس يمتاز الى جانب تحديد الكلمات ، بحسن الانتقاء للحد الأدنى الضروري من المفردات التي تكون معانيها أكثر طرقاً واستعمالاً ، بحيث لا يتطلب حفظ مجموعتها من الوقت والجهد غير اليسير ، إذ ان عملاً كهذا جدير ان يجعل طالب العربية يشعر بنتيجة محسوسة لكده ، فيزداد اقبالاً عليها وحباً لها ، وياحبذا لو يكون هذا القاموس ترجمانيا باللغات الحية حتى لا يكون شعور الأجنبي ازاء لغتنا أقل مدعاة واغراء بطلب المزيد .

ان مشروعاً كهذا قد عرفت فائدته العملية في التعريف بالثقافة الوطنية والتشجيع على الزيادة ، كثير من اللغات الحية ، وهذا كتيب الانجليزية الأساسية لا يتكون سوى من الف كلمة مع ترجمتها ، ولكن الامام بها يجعل الأجنبي يجيد الفهم والتعبير عن اهم ما تتطلبه المحادثات اليومية .

*

ومواصلة لذكر مواطن التميع اشير الى « اسمي الفاعل والمفعول » ، والى « الصفة » التي تأتي على وزن فاعيل ك (بديع) ، والى المصدر المتعدّي المضاف .

والالتباس في الاسمين حاصل بين الأزمنة الثلاثة حيث ان صيغة (قاتل) مثلا تدل احياناً لا على مطلق الصفة ، بل وعلى الزمان ايضاً ، وعليه فلا يعرف السامع هل ان المقصود هو حصول القتل في الزمن الماضي ام في الحاضر ، ام في المستقبل ، ام ان المقصود هو مجرد ممارسة الفعل على طريق الدوام والاستمرار وبصرف النظر عن زمان حصوله .

والواقع ان الفعل - لا الاسم - هو الاصل في تعيين زمن الحدّث - كما هو بديهي من تصرفه الى ماضٍ وحالٍ واستقبالٍ ، فلماذا اذن لا نعود الى الاصل فنمحصّ اسمي الفاعل والمفعول لمجرد قيام الوصف بموصوفه ؟؟

ان ذاك هو ما نخلصنا من التميّح ويرفع الالتباس ، فأما التوصل الى تعيين الزمن والحدّث فيتحقق - بكل بساطة - بالاتيان بجملة مناسبة ، وعلى هذا يصبح معنى قاتل هو الاتصاف بالقاتلية مطلقاً ، كما تصبح جملة « الذي قتل او يقتل » قائمة مقام « قاتل » بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال .

واما صيغة (فعيل) فوجه الالتباس فيها يتمثل فيما ترد عليه من معنى اسم المفعول تارة (كقتيل) ومن معنى اسم الفعل تارة اخرى مثل (نصير) ؛ بل ان هذا قد يحدث ايضاً حتى بالنسبة للكلمة الواحدة ، كما نقول : (تمثال بديع) اي مبدع (بالفتح) ، وكقول القرآن (الله بديع السموات والارض) اي مُبدعها وخالقها .

والملاحظة ان هذه الصيغة هي مما ترد عليه الصفة المسماة (بالصفة المشبهة) ، واذا تذكرنا ان هذه الصفة لا تشتق في الاصل الا من الفعل (القاصر) كان لنا ان نستنتج ان ورود صيغة (فعيل) بمعنى اسم الفاعل او المفعول ، امر مخالف للاصل .

ثم واذا كان لاسم الفاعل بمعناه الاصطلاحي ان يشتق من الفعل (المتعدي) و (القاصر) فان اسم المفعول لا يشتق عادة ومستقلاً عن (متعلقة) الا من المتعدي ، ومعنى هذا ان دلالة (فعيل) على اسم الفاعل هي اقرب ما تكون الى الصفة المشبهة ، وان دلالة - اي

فعليل - على اسم المفعول هي ابعد ما تكون عن الاصل واشدها مخالفة له .

فلرفع عوامل الالتباس يلزم ان نعود الى الاصل نفسه فنبقى دلالة فعليل في معنى اسم الفاعل ونقلع عن استعمالها في اسم المفعول .

*

والمصدر المتعدي عندما يضاف الى متعلق واحد يوقننا تجاه المضاف اليه في لبس بين الفاعلية والمفعولية ، فعند سماعنا للتركيب : (اكرام سعد) نتردد بين نسبة الكرم الى سعد وصدوره منه ، وبين تلقيه هو من غيره ، وذلك بسبب من ان المضاف اليه او المتعلق - يأتي في اللغة التقليدية على الجر ، سواء اكان معناه فاعلا ام مفعولا به .

غير ان الخروج من هذا التردد لا يكلفنا هو الآخر حلا معقدا ، وانما يكفي هنا ايضا ان نعود بكل بساطة الى الاصول اللغوية ، وهذه الاصول تقرر ان المصدر المشار اليه ، له (قوة فعله) اي انه يعمل عمله ، ومن ثم فالاصل في متعلقاته ان يكون لها نفس احكام متعلقات الفعل ، وهذا هو الواقع فعلا في المفعول به اذا ذكر قبله الفاعل المضاف الى المصدر ، كقولنا (اكرام سعد عليا) ، وهو ايضا حكم الفاعل الذي لا يعتبر النحاة جره هذا سوى من قبيل الشكليات .

فعلى هذا الاساس نقترح طرد حكم المفعول به - المتعلق بالمصدر - وان لم يذكر فاعله ، كما نقترح طرد حكم فاعله وان لم يذكر معه مفعول به .

وهذا الحكم فيما يخص الفاعل هو - بعد ان الغينا الضم - :

السكون ، فاما بالنسبة الى المفعول به فالنصب على الاصل وكما هو مندرج في القاعدة الكبرى عند الحديث عن مسائل النحو والاعراب .
والمثال التالي يلخص الفكرة ويزيدها وضوحا :

اكرام سعد - المتعلق وهو سعد لا يزاحمه غيره في فاعلية الاكرام .
اكرام سعدا - النصب يحضه للمفعولية .

والملاحظ ان دقة المعنى على هذا الاقتراح لا تنفلت وان وقع تقديم المفعول على الفاعل ، كقولنا : (اكرام عليا سعد) . . . لما تقدم .

*

هذا وليست الملاحظات الآنفة الا تمثيلا لبعض انواع التميع ، التميع الذي يبدو اوغل في القدم من غيره ، حتى لكأنه قد اصبح ناتجا عن الوضع اللغوي عينه .

واما النوع الآخر من التميع - اي الاحداث - فمن الممكن ان يعود الى ظواهر لغوية هي اقرب الى الفروع منها الى الاصول .

واني افكر في هذا الصدد بكثير من المصطلحات التي لم تستقر بعد وبكثير من الاشتقاقات والتراكيب . . . مما يراد به التسمية والتعريف حيث ظلت في جملتها مجالا للاضطراب والالتباس والغموض .

ففيما يعود الى الاصطلاحات يلاحظ ان القضايا المتعلقة بها هي التي فازت بنصيب اكبر من اهتمام كتابنا العرب ، فكانت اشهر القضايا المبسوط في معرض الحديث عن تطوير لغتنا او في معرض مؤاخذه هذه اللغة ونقدها .

وقد تفهم اسباب هذه العناية الفائقة بالاستناد الى كثير من العوامل المتداخلة اجتماعية وثقافية ... نجتزئء بذكر ما هو في رأينا اهمها على الاطلاق ... بعد غض النظر عن الحاجة الاولية التي تستدعيها كل تسمية او اصطلاح . نعني بالعامل شعور المعنين وفي طبيعتهم « الجمعيون » بان في وضعهم اصطلاحاً عربياً لآلة - مثلاً - اجنبية ، مساهمة ما في صنع هذه الآلة ، واختراعها ، وذلك لما تضيفه هذه التسمية العربية ومعاني المادة المشتقة منها ، من اخيلة وفكر ليست اجنبية عن العرب او مجهولة لديهم ، خلافاً للآلة التي صنعها غيرهم وعرفها قبلهم ، فلفظة السيارة مثلاً الموضوعية للـ (اوتوموبيل) (Automobile) تشعرك بالفة سببها مادة السير ، فاذا المعنى الغريب - في اصله وفي ذاته - مربوط بالمعنى الشائع ، واذا الذهن يحيط الاصطلاح باطار سابق المعلوماتية ، وبعبارة اخرى فان تسمية الآلة بلفظ عربي ليتجاوز في معطياته نطاق التسمية الى هذه الآلة نفسها .

واذا كان لهذه النزعة في وضع المصطلحات فوائدها القومية ومبرراتها الطبيعية احياناً ، فانها من الجهة الاخرى وبصرف النظر عن اي حكم تقييمي قد كانت من اسباب ذلك التميع الذي يحصل بين المعنى القديم - للسير مثلاً - وبين المعنى الطارئ، اي التحرك آلياً على عجلات .

ويزداد هذا الاضطراب والتميع سواء كلما كان المصطلح وصفاً حياً لايزال يجري به الاستعمال في معناه العام والاصلي ، اذ يصبح المعنى متذبذباً بين الاصطلاح كاسم وبين الوصف كحالة من حالات « ما صدق » ما

ومثال ذلك كلمة (الراقنة) التي وضعها بعضهم للآلة الكاتبة ، فانك اذا اردت التعبير عن اثى تكتب بها احتجت لجملة كاملة :

« الضاربة على الراقنة » وذلك لما سبق من اطلاق صيغة الفاعل على الاداة .

وقل مثل ذلك في (الهاتف) و « المسجلة » و « الحاكي » .. مما لا يحصى فهي كلها ذات معنيين يتنازعان على لفظة واحدة . !
وللخروج من هذا المأزق اقترح العدول عن صيغة « فعَّال » المشدد ومؤنثه ، العدول عنها كمثالين من امثلة المبالغة - كما اشتهرا - وتمحيضها بدل ذلك لصاحب الفعل اي اسم الفاعل ، فنبدل جملة (الضاربة على الراقنة) بلفظة فقط هي اذن (الرقانة) بالتشديد ، كما نبدل (العاملة على المسجلة) (بالسجَّالة) وذلك بصرف النظر عن كون مادة الاشتقاق ثلاثية او لا .

وهذه الصيغة فضلا عن كونها عربية صميعة حتى بالنسبة الى الاستعمال المقترح - اذا استعملوا قديماً عطاراً وبقالاً . ؛ فضلا عن ذلك فانها تحظى بانتشار واسع في جميع لهجاتنا الدارجة - كقولهم (نسَّاجة) للعاملة في المنسج ، هذا الانتشار الذي يجب ان يولى كل رعاية ويعتمد كأساس من الاسس الطبيعية في نشر ثقافتنا القومية ، ولا سيما انه - بل ولكونه - يجمع ايضا تلك العراقة في العربية الفصحى .

اما المبالغة فليس « فعال » او « فعالة » مناهها الوحيد فهناك « فعول » ك (صبور) و (فعَّيل) ك (سَكَّير) و (مفعال) ك (مزواج) .

هذا ولعل في فقداننا لبعض صيغ هذه المبالغة وسيلة لا اقل منها لتجعلنا نقتصد ، او قل لتجعلنا نتعلم ، قليلا من الاعتدال في روحنا التي تجعل من كل شخص « رئيساً » و « اميراً » .

والواقع ان الكتاب قد باتوا - في كتابتهم - يميلون عن صيغ المبالغة بامثلتها الاصلية فاصبح وجودها في الاسلوب المعاصر نادراً معفى عليه

وان كان قد حاول احياؤه شخص مثل (كرم ملحم كرم) ... قبل ان يؤثر بجوار ربه على عبث عقيم .

وعلى كل حال فنحن لا ندعو الى سد الباب اذا قامت حاجة الكاتب الفنية الى التعبير ببعض تلك الامثلة ، على ان هذه الحاجة قد يكفي فيها احيانا كثيرة ان يضاف الى المعنى المراد بالمبالغة صفة مثل (شديد) أو (كثير) ... ،

هذا مثل لبعض ما قد حصل من المصطلحات واشتهر ، فاما غيرها فينبغي الا ينسى بصدد صوغ الفاظها اوزان الآلة والأداة الاصلية الشائع منها ك (مفعّل) : (مبرد) ، (وفاعول) : (ساطور) ، وغير الشائع على انه من اوزانها ك (فعّال) : (خياط) و (فاعل) : (طابع) .

ولكن اذا قلنا بضرورة الانتفاع بالاوزان الاصلية واستعمال المهمل ايضا منها فإننا لا نعني ان يكون ذلك اعتباطياً فيما بينها ومطلقاً من كل قيد ولذا اضيف الى الاقتراح السابق اقتراحاً آخر بتخصيص بعض الاوزان ببعض انواع الادوات والآلات والبعض الآخر بانواع اخرى او تطلق فيه الحرية والاختيار .

فمن ذلك تخصيص صيغة مفعّل مثلا للاداة اليدوية - على سبيل التمثيل ايضا - ومؤنثها للاداة الكهربائية او الميكانيكية .. أو أن نضع وزنين معاً تحت طلب الصياغة الى احد النوعين بدون اي اعتبار آخر ، وهكذا . . .

وعلى كل فان هذه الفكرة تمثل امكانية هامة لا يجوز التفريط في جوهرها وان جاز تعديل الشكل الذي عرضته بها . وتظهر فائدة

الفكرة التوزيعية هذه فيما تتيحه لنا من اختصارية لترجمة بعض الاصطلاحات التي بدونها يكون مقابلها العربي طويلا جدا اي جملة تصلح للشرح ولا تصلح للتسمية ، وهذا كما في (آلة (Electroencepha logram) (ومعنى الاصطلاح : الرسم الكهربائي للمخ) فان الطريقة التي ندعو اليها تعوضنا عن هذه العبارة المضاف اليها لفظة آلة لفظتين فقط هما (مرسمة المخ) اذ ان المرسمة من حيث هي وزن تعوض لفظة الآلة . ومن حيث هي وزن معين بـ (مفعلة) تعوضنا عن ذكر (الكهربائي) المخصصة له - على فرض ان الاتفاق قد حصل على تخصيص هذا الوزن به - اما الباقي فيفهم من المدلول اللغوي . وهكذا يقال في امثال هذه التراكيب الطويلة الاصل والتي توجد فيها صفة عامة تستدعي التعبير بالفاظ يمكن الاستغناء عنها بالوزن ... بعد الاخذ بفكرة توزيعية وتخصّصية على نحو ما سبق .

ولقضية المصطلحات جوانب اخرى لا تقل اهمية ، فهناك اولا مسألة ضمان حياة الاصطلاح ورواجه ، وهناك ثانياً مبدأ معرفة متى نضع الاصطلاح وضما او نبعثه بعثاً ، او نكتفي فقط بتعريبه ...

ولتحقيق النقطة الاولى لا بد من تحقيق صفات خاصة لهذا المصطلح ولعل اهمها ان يكون غير بعيد عن ذوق اللهجات الدارجة - المهذبة . وهذا يقتضيه ان يكون خلواً من التشادق والتحدلق ، وان يكون مألوف الوزن والمادة ولهذا كان من المعقول ان تولد ميتة لفظة كـ (الارزيز) التي وضعوها (للتلفون) وان تترعرع على جثتها في بعض الاقطار العربية لفظة (الهاتف) لما لهذه من رشاقة والفة ولما لتلك من ثقل وتنفير ؛ وذلك بصرف النظر عن العيب الراجع الى التميع في صفة تتخذ اسما كما سبق .

وفعالية الدارجة وضرورة اعتبارها هنا يعود الى كونها اللغة اليومية

فلا اقل من ان نبرز ما يتقارب منها مع الفصحى كلما لاحت امكانية سليمة .

على اننا لا نعني بهذا ان ندعو الى تحكيم ذوق هذه اللهجات وجعله معياراً لما نصوغ ونضع من الالفاظ الاصطلاحية واسماء المسميات الحديثة فهذا الذوق كثيراً ما يكون منحطاً ، وكثيراً ما يكون فاقداً لأهلية تحكيمه والاعتدائه به ، وانما نريد ان نقول ان هذا الاقتداء متأكد كلما كان متماشياً مع مبادئ الذوق العام واساليب الفصحى ذاتها ، هذا من جانب الالفاظ العامة ؛ واما بخصوص اصطلاحات العلم والبحوث فيترخص فيها من الناحية (الجمالية) في سبيل توفير الدقة لها والوضوح . . كما سبق ان اشرت .

وربما كان من العوامل الحاسمة والضمانات الاساسية لعموم المصطلحات الجديدة ان يكون لفظها قد عرف قبل شخصها - نعني مسمياتها - وقبل اسمها الاجنبي ، فيتبادر الذهن العربي ولا بد الى اطلاق اسم عربي عليها مدفوعاً بطبيعة كل عقل وميله الى تقييد المعنى تقييداً لغوياً ، على الاقل ؛ فاما اذا حصل العكس فعرفت الاسماء قبل المسميات او معها فالراجح ان تكون الغلبة للاسم الاجنبي .

*

هذا كل ما حرصت على ذكره فيما يعود الى احد فروع التساؤل الذي سبق ان اثرته في بداية الكلام عن الاصطلاح ، اعني كيفية صياغته ، فاما ما بقي من قضاياها اي متى نضعه وضماً ومتى نعربه او نبعث مقابله . . فالامر فيها لا يحتاج في رأيي الى طويل كلام ، فبحسبنا ان نبعث الاصطلاح القديم بعثاً ان كان معناه مطابقاً او حتى مقارباً للمعنى الحديث ، وان نشق - في حالة عدم التوفيق الى البعث - لفظاً جديداً

تراعى فيه الشروط السابقة .

ومها يكن فان المهم ليس هو - كما قيل بحق - الجري وراء صياغة الاصطلاحات صياغة عربية ... بقدر ما هو خلق شخصوس هذه الاصطلاحات من اكتشافات وابتكارات وصناعات . وعندئذ فلن يضيرها اي اسم يطلق عليها .

فالملاحظ اذن ان مبدأ نقل الاصطلاح او وضعه وضعا ليس من شأنه ان يثير كبير تشعب ، وبالتالي فلا يستدعي في ذاته كل تلك الكتابات وكل ذلك الاخذ والرد الذي يشاهد من حين الى آخر بين الصحف والمجلات .

هذا من حيث المبدأ والمنهج ، فاما من حيث التطبيق فالامر مختلف ، واعني بهذا التطبيق : الناحية الصياغية البحت لبعض المصطلحات والابتكارات العلمية ، فهناك الوف من هذه المصطلحات يختار - بل يجب - وضعها وترجمتها ، وليس تعريبها . وهي في اصلها مركبة من فئات من المقاطع والاجزاء يشترك كل جزء منها في بناء الكثير من الكلمات ، فترجمتها الى العربية تثير صعوبتين :

اولا - ان العربية لا تستعمل مثل هذه الاجزاء الثابتة بل تستعمل كلمة كاملة وغير ثابتة .

ثانيا - بسبب من ذلك يصبح الاصطلاح العربي اطول من الاجنبي وبالتالي عصيا على مقتضيات التصريف .

ومثال ذلك جميع الكلمات المبدوءة بالسوابق ك (Anti) ، (Dé) ، (la) والمختومة باللواحق ك (Logie) .. ، وبمجموع النوعين جد كثير في اللغات الحديثة التي نواجهها في قضية الاصطلاحات .

وإذا كان ممكناً حل القليل من مشكلة هذه الأنواع - على الأساس الذي سبق ان اقترحناه من استغلال اوزان الآلة وتوزيعها توزيعاً معيناً فان ذلك يظل غير كاف ولا يستوعب جميع الكلمات المسبوقة والملحوقة ، فضلاً عن ان اوزان الآلة لا يمكن اشتقاقها - اصالة - الا من الثلاثي .

واما اسلوب « النحت » و « التركيب المزجي » فانه لا يحل كذلك المشكلة اذ انه وان امكن نحت بعض الاصطلاحات الجميلة الواضحة المعنى مثل : « الزمكات » ، « من الزمان والمكان » و « الشمفريقي » ، « من شمال افريقيا » ، و تركيب البعض كما فعلوا قديماً في « بعلبك » و « معدي كرب » ، فان العيب الاساسي في الاول فقدان القاعدة العامة التي يصاغ بمقتضاها صياغة نحتية - كل اسم مراد ، الامر الذي ينشأ عنه طمس المدلول كما هو الشأن في « السرمنة » مثلاً المنحوتة من « السير في النوم » ، اذ لا يعرف غير واضعها هل هي منحوتة نحتاً او انها لفظة واحدة مرتجلة ؛ وحتى على فرض ايجاد قاعدة تخص مثلاً بعض المواد ذات الاعتبار المعينة فان ما يبقى منها عصياً ، لن يكون بالقليل ، لان هذه « القاعدة » على فرض استخراجها - قد تصطدم على الاقل بصعوبة طول بعض الالفاظ ، هذا الطول الذي قد لا يتبين بدونه وجه الدلالة منها ... ؛ وهذا ما يقال في التركيب ايضاً المزجي على العموم .

واذن فقد عدنا الى معاينة صعوبة جدية في امر الاصطلاح في بعض جوانبه ، وبعبارة ادق في بعض انواع جوانبه واقصد تلك الالفاظ المركبة مما يعرف بالسوابق واللواحق .

ولو ان كثرة تلك الكتابات التي اشرت آنفاً اليها كانت قد كرسست لعلاج هذه المشكلة لكان ذلك اجدي على الجميع .

والواقع ان اساساً للحل الجذري قد تقدم به بعد احد كتابنا

الممتازين ، وان كنت اشك في ان الكثير من القراء والمعنيين قد قدر الاقتراح حق قدره ، ولعلي لم اكن انا الآخر حريا بتحسس قيمته لو لا سابق اهتمامي بالموضوع .

فاما حضرة الكاتب فهو (الدكتور وليد قمحاوي) المعروف بكتاباتة العميقة ذات الثقافة الضخمة والنزعة الى التجديد ... ، واما الاقتراح (فهو منشور بالمجلة التي يحق لكل عربي ان يفتخر بها ، وهل اعني غير (العلوم) البيروتية ، وذلك في الاستفتاء المنشور غرة اعدادها (مارس ١٩٥٦) .

واما الاقتراح نفسه فيتمثل في دعوة الكاتب الى (اشتقاق مقاطع عربية متعارف عليها ، وتوضع هذه المقاطع في صدور الكلمات او اعجازها لتدل على معان معينة متفق عليها ، فمثلا لو جعلنا مقطع « بع » يعني : البعد ، و « نظ » : النظر و « صر » ، التصوير و « دق » : الدقيق اي الصغير .. الخ فانا نستطيع ان نكون منها عدة كلمات مفهومة . بعنظ - بعصر - دقصر - دقنظ ، وعشرات الكلمات الاخرى التي تشترك المقاطع الاربعة المذكورة في تكوينها) .

وليس لي ان ازيد على هذه الفكرة سوى الدعوة الى تعميم استعمالها والتنبية على ان هذه المقاطع يمكن ان تستعمل ايضا مع الكلمات الاخرى - الكاملة - فتركب معها ، وذلك يمكننا ان نترجم كلمة ك (Télépothy) بال « بع - شعور » عوضا عن جملة كاملة : « الشعور على البعد » (١)

(١) سبق لجماعة علم النفس التكاملية (ج ع م) ان ترجمت هذه اللفظة ب (التماظر) ، وعلى ان مقصودنا هو مجرد التمثيل ، الا اننا نرى ترجمتها بالاسلوب المقترح احسن في التدقيق ، فضلا عن كونه اسلوبا يشمل جميع الكلمات الاجنبية المركبة من المقاطع فلا يضطر في كل مرة الى البحث عن اللفظة المناسبة الكاملة بذاتها بل لنا لن نجد دائما ولو بحثنا عنها دائما .

اما مسألة الذوق ، فكما لاحظ الدكتور انها مسألة الفة اولا وقبل كل شيء ، وكما اشرت من قبل الى ان حاجة البحوث والعلوم التي تستعمل فيها مثل هذه التراكيب والاصطلاحات هي الى الدقة احوج منها الى الزخرف والرشاقة .

وفي رأبي ان فكرة المقاطع هذه يجب ان تستغل الى اقصى حدودها فتشمل مقابلا لكل السوابق المفيدة الشائعة كما في اللغات اللاتينية مثلا وذلك حسب الاسلوب الذي اقترحه الدكتور من اختيار كلمات قصيرة واختصارها ثم التواضع عليها ...

وهكذا يصبح للسابقة (Anti) مثلا سابقة عربية يؤديها حرفا الضاد والدادل في (ضد) مثلا فنترجم (Antisomiste) بـ « الضد سامي » . . كما استعمل القدماء سابقة « لا » النافية للعدول عنه ، مثل « اللانهايي » ، بل ان الموثقين كانوا قد استعملوا سابقة « اجراً » من تلك كقولهم : « العدل - كان » ^(١) وهي تؤدي احسن أداء معنى السابقة اللاتينية .

وبعد فان الاخذ بفكرة المقاطع يتيح لنا فضلا عن الدقة والاختصار يتيح لنا « منظراً » علميا للمصطلحات التي تركيب منها ، لان هذا التركيب يظل مستبعد الاستعمال في الشعر والمواضيع الادبية الصرفية ، وانما سيكون ميدانه البحوث والعلوم والآلات والادوات . ؛ فان توجد للمفردات « شخصية علمية » فذاك انسب ما يتطلبه روح العلم ويستعين

(١) لم نقل لاحقة وان جاءت في عجز الكلمة ، لان (خبر كان) يجوز كما هو معروف -
- تقديمه ، ولو لا ذلك لاصح ان يكون هذا التركيب مؤسلا لان نقتوح الاخذ بفكرة اللواحق
ايضا ؛ وعلى كل حال فان الحاجة هي التي يجب تحكيمها ولا عبرة بمد ذلك الا باختيار الكيفية التي
تؤدي بها .

به في الاشعاع والانتشار .

*

انتهيت في الفصول السابقة من محاولة تشخيص اهم العيوب التي تنوء بها العربية القائمة فرأينا ان هذه العيوب مركبة ومتعددة فهي تظهر في النواحي الشكلية مبتدئة من رسم الحرف منتبهة الى رسم الكلمة ، كما يظهر في النواحي الصميمية للغة ، من قواعد نحوية وصرفية ومن اساليب اشتقاق واصطلاح وصياغة وحتى في المفردات ذاتها .

ولم نقتصر على تبين العيوب وتشخيص الداء اذ ان ذلك بمفرده قد يعتبر عملاً تهديماً ، او هو على الاقل مجهود عقيم ان لم يقترن برسم خطوط التطبيق ، فحاولت جهدي ان اقترح العلاج الشامل الممكن التحقيق .

ولكن نظراً الى ان ميادين الحياة لا تعمل مستقلة عن بعضها بعضاً بل متكاملة ومتبادلة التأثير فان النقص الاول الذي يتسم به بحثي هذا هو انه اقتصر على علاج الظاهرة اللغوية في حين الا بد من علاج بقية الظواهر الاخرى الاجتماعية والاقتصادية ... الخ . وعذر اخيك اني اعجز من ذلك - ان كان في العجز عذر - ولكن لا اقل من اني نوهت في كل مناسبة بضرورة مراعاة تلك النواحي ومن « حسن الحظ » أن العيب هنا لا يعود الى فقر المكتبة العربية من مثل هذه البحوث وبالجملة فاني ارى ان هذه الاقتراحات التي قدمتها جديرة ان تساعد ثقافتنا على النهوض ، اذا نهضنا في بقية الميادين الاخرى بل واني مقتنع ان ثقافتنا ان لم تأخذ بمثل هذه الاقتراحات وباصلاح جذري للاداة فستظل قليلة التجاوب والحيوية حتى ولو توصلنا الى نهضة معتبرة في تلك الميادين ان جاز ان الحياة تسير وفقاً لهذا التصور او الافتراض .

هذا وربما ان موضوع تلك التشخيصات والعيوب السابقة يظل - فضلا عن النقص المشار اليه - قاصرا ان لم نضف اليه اهتماما مماثلا بعيب ألمعت اليه في فصل سابق اعني عيب تغلب الدارجة وقلة حيوية الفصحى .

والواقع ان جميع تلك العيوب مندرجة في هذا العيب فهي تعمل فيه متفاعلة متعاونة ، كما تتلاقى مختلف الجرائم على بنية اضناها الصراع .. وان لم تكن عيوب اللغة وحدها هي اسباب هذا المصير .. ، ولهذا فليس الا من التكرار ان نتكلم عن عيب قلة الانتشار وغرابة الفصحى وانحصارها في بعض الميادين الضيقة .

غير ان بعض الكتاب^(١) يزعم ان الشعوب العربية - يعني العوام - لا تعجز عن فهم الفصحى ، وان التباين مع الدارجة ضئيل تافه ولهذا فاني اعقد الفقرة التالية لمناقشة هذا الرأي بالاستناد على بعض الوقائع اليومية وان كنت اعتقد ان الامر من البدهاة بحيث لا يستدعي اي استشهاد .

كان يظن الله واحدا . !!

... ومرة اخرى تجدنا تجاه الكتاتيب ، والكتاتيب في مغربنا العربي لا يمكن ان تنسى حتى وان بعد بها العهد وتقادم ، فهي اول خطوة يخطوها طفلنا في اتجاهه الثقافي بل وفي حياته (الجدية) عموماً ...

غير اني احسب ان هذا الاعتبار ليس هو ما جعلني اختلف عليها

(١) مثل الاستاذ اديب قموار في مقاله « المربية الفصحى في حيرة » المنشور بمجلة الآداب البيروتية (السنة الرابعة العدد الخامس) .

هنا اكثر من مرة ، لأثار للصغير في من (فلقة) ادمت قدميه ، او لأعيش مرة اخرى أرق الغبطة ايام الاشراف على ختمة (١) (سبح اسم ربك) ... وانما احسب ان طبيعة الموضوع نفسها هي السبب ، ذلك بأنه عندما يكون المدار على اللغة الفصحى وكتابتها من جهة ، وعلى وضعية هذه اللغة والكتابة لدى الجمهور من جهة اخرى - فإنه لا اخرى من قلنس امثولة ذلك لدى من تجتمع فيه الفة الدارجة ومجاورة الفصحى ، حتى يُتأدى الى المقارنة ، واستنتاج الغرض المناسب المنشود .

وخير امثولة لذلك ، الكتاتيب ، وحسب المؤدب تغزية انه اسعف باكثر من استشهاد .

على ان مؤدبنا الآن ليس كسابقه شراسة وحدة مزاج بل بالعكس يبدو وادعا ومتفهما ومستعدا على الاخص لابدال افكاره ومعتقداته .. حتى ولو صاحبه مدى عمره الطويل .. بشرط ان يستصوب الفكرة ويقنعه الدليل ، وهذا ما وقع له فعلا مع احد تلاميذه ، فقد اخذ هذا يتردد في النطق بما املاه عليه منذ برهة ثم قال الصبي : سيدي كيف تقول ان الله واحد فقط بينا الآية تقول : (وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله) !!

وفوجيء المؤدب العجوز وكأنه لاول مرة يسمع هذه الآية الكريمة التي لا شك انه قد كان اعادها الوق المرات ، لقد استيقظ الآن عقله ، فهو يفكر ويراجع ويستنتج .. بينما لم يكن من قبل يعنى باكثر

(١) عند الوصول الى بعض السور المعينة يزخرف اوح الصبي ويحتفل به اهله ويرسلون بالشاي والحلوى ... الى الكتاب حيث يوزعها المؤدب على بقية الصبيان .

من الحفظ ، واعلن لتلميذه ، وكله اعتراف وشكران : (عمري سبعين سنة أونا نحسب الله واحد بركة ، أولو كان ما كش انت راني امشيت للنار » ا

وقصة اخرى كنت شخصياً طرفاً فيها .. مع عمه لي ، وعمتي هذه تزعم انها (مستمعة) اي خالطت كثيرا العلماء واخذت منهم ، والعلماء هم العارفون ببعض امور الدين وبعض مسائل اللغة ، ومن ثم فانها كثيراً ما كانت تترجم حلقة ينضم فيها اترابها العجائز من الجيرة والاقرباء يستمعن الى (كلام ربي والنبي) ، فلم تكن ترضن عليهن بما تعرف ... من شؤون اللغة والدين .

وكان « درسها في اغلب الاحيان يتبدى بـ « الأجرومية » التي تسميها « جرميه » ولكنها تنطق بالجملة الاولى منها « الكلام لفظ .. » هكذا : « الكلاوي لفظ مفيد » وتضيف لها من « الالفية » هذه العبارة : « كس طم » - تعني « كاستقم » ثم تفهمهن ان ذلك يعني حديثاً عن رجل صالح دامه قط وهو يأكل الكلى فزجره بالصوت « كَسْ » ...

وليس يعنيننا كيف كانت هذه المتعالمة تتأدى في القاء باقي حديثها ، ولا كيف كان يحترمها لذلك كثير من هم عند العامة متنورون ، من رجال الكتاتيب واشباههم ، وانما قادني الى الحديث عنها طبيعة الموضوع وما يقتضيه من بيان مستوى فهم العربية ، لا عند سائر العوام فحسب ، بل عند طبقة تعد ، ولا محالة ارفع (تنثورا) من سوادهم ..

ففي ذات مرة عدت لاقضي عند ذوي العطة الصيفية وكان الطقس حاراً جداً وعمتي وحلقها تحتل الطف مكان بالمنزل ، فجاورتهن مباحداً ما امكن واخذت في حفظ قطعة شعرية ... وما هي الا مدة وجيزة

حتى طلبن مني ان ارفع صوتي اكثر ، وألا احرمهن من (قول ربي
والنبي) .. واخذت دموعهن تتساقط خشوعا وهن يغمرن بالدعوات
الصالحة « من علمني وقرآني » .

اما هذه القطعة فلم تكن طبعا من قول ربي ولا من قول النبي
« صلعم » وانما كانت من شعر ابي نواس ... غفر الله له مجونه وغفر
لنا الغواية ..

وهل اتاك حديث القراء ، حديث بعض عامتهم ، وهم يفسرون
انباء المذيع او يقرؤون على المستمعين بعض الجرائد ... ، فكم كان
السماد سميذا والقطار شخصا يحترف التقطير والجمال بعراانا . وكم كان لام
التوكيد اداة نفي ، وكم اثبت منفي ، وكم اخذ المستقبل كاض او الماضي
كاستقبل ... ، وغير ذلك كثير من تصحيف اللفظ وقلب المعنى
وتشويهه وتعويضه وبتره وتلفيقه .

ولعله يعد من « اثقف » هؤلاء ذاك الذي ينطق جملة ك « (المسيو
منداس فرانس) حيث يختصر - في تونس مثلا - صدرها الى
« الم » ، يعد من اثقفهم وهو ينطق بها هكذا : الف لام - ميم ،
منداس فرانس) ... !

هذا وفي الوسع الا يكف المتتبع عن ايراد الامثلة لولا ان هذه
النماذج الثلاثة يمكن - لسبب اشرت اليه - ان تؤخذ كعينات لمستوى
فهم العوام للفصحى ... وان لم نكن - لولا ما اثاره الاستاذ قعوار -
في حاجة الى اي تمثيل ، اذ ان الواقع اليومي ليقدم لنا في كل لحظة
الوف الشواهد .

اما اذا وضعت القضية في وضعها الصحيح فاقصر على القول بان

العامي قد يفهم احيانا الفصحى او يعرف بعض الفاظها ، فهذا ما لم تتجه النية الى انكاره ، وان كان مثل هذا الفهم - على عكس ما يذهب اليه المبالغون - لا تكاد تكون له قيمة ما ، ولعله لا يستبعد ان يحصل مثله حتى بين لغتين مختلفتين ... اذا كانتا من اصل واحد .

ولعل من الخير بهذه المناسبة ان نحاول معرفة المواطن التي يمكن فيها للعامي ان يفهم القصص وتلك التي تستعصي - فيها - دونه أو تلبس عليه .

وقد بدا لي ان الحالة الاولى لا تعدو الالفاظ المشتركة بين الدارجة والفصحى ، بشرط ان يكون المعنى العام مشتركا كذلك ؛ ولا تؤثر التباين الذي يعود الى التحريف الهين البسيط .

واما مواطن الاستعصاء او الاضطراب فتشمل جميع الحالات التالية : -

١ - الالفاظ المختلفة معنى وان اشتركت مبنى ، وهذا كـ « أتى » في الجنوب الجزائري مثلا ^(١) لمعنى معاكس تماما وهو قبل .

٢ - جميع المفردات التي لا تستعملها الدارجة وليست في قاموسها ؛ ويدخل في هذا الباب كذلك اغلب حروف الجوازم والنواصب وادوات التوكيد وغيرها ، مما ليس له في الدارجة نظير .

٣ - جميع التغيرات التي ترجع الى النحو « الوظيفي » اي الذي يتوقف عليه المعنى ، وهو ما بينته في الفصل الخاص بالاعراب

٤ - الحالة التي يمكن للعامي ان يفهم فيها ألفاظ الفصحى تصبح ملتبسة او منغلقة تماما بمجرد ان يدخلها أي من مجموعات الحالات الثلاث الآتية .

(١) ولكنني لم اسمعها الا منفية : (ماجاش) (اي امتنع)

فاذا كانت هذه الملاحظات - وفي وسع كل منها ان تثبت صادقة ، فاننا لن نستطيع وحسب ان نلمس بالاجمال المستوى العام لفهم الفصحى عند الجمهور ، بل ان نرسم منحنياته وتوزعاته - بشرط واحد فقط هو تعيين اللهجة المقارنة والتحري مما اذا كانت لفظه ما خاصة بهذه اللهجة فقط او تشاركها فيها لهجة اخرى . وعلى هذا فمن الممكن ان نحكم مسبقاً بان جملة ك « طلع النهار » مفهومة تماما ، ولكن الاضطراب يدخلها اذا تصدرتها : اذ او قد .. او ادخلت عليها بعض الادوات مثل لم . لن . مها ... ، وهذا ما يقال في كل مادة مألوفة عندهم قبل ان يدخل عليها اسلوب التغيير الفصحى ، فـ « ذهب » مفهومة تماما ولكنها تلتوي اذا بنيت للمجهول او اسندت الى الاثنين او ادخلت عليها احدى نوني التوكيد او النسوة^(١) وكذا ان كانت مع لفظه واسلوب غير معروفين ، كـ (ذهب الاسف) (ذهب اسفا) (اذ قد يؤخذ أسفا كفاعل بدل الحال) ..

والواقع ان عامل السياق يمكن ان يفيد كثيراً في هذه الحالات فيصبح الفهم اقل اضطراباً وادنى الى الصواب ، ولكن الملاحظ ان هذا

(١) الواقع ان بعض القبائل يستعمل فعلاً نون التوكيد في الدارجة ومنهم قبيلة (آل طرود) في الجنوب الجزائري وقبيلة (المحاميد) بالجنوب التونسي ، وقد اطلعني الشاعر الجزائري مفدي زكريا والاستاذ عثمان منسية رئيس مصلحة الادب الشعبي في وزارة المعارف التونسية على قطعة مؤثرة لامرأة من القبيلة الاولى ومطلعها (ناياي اي من ايفله) وردت فيها مرات نون النسوة . كما ان بعض القبائل الاخرى من اهل الجنوب الجزائري يعبرون بصيغة المبني للمجهول الفصحى ، وان بعض النسخ ، كما يتبين في آخر المقطع : (كاره سيدي واش نعمله يا بخالق الله ؟ نشرب دمه ؟ نشوي لحمه في الطبوة ؟ هاوطاب احرق اشوي) وهو من شعر امرأة ايضاً تتحدث عن مشاعرها تجاه الفرنسيين الذين نكلوا باحد الزعماء الوطنيين قبل سنة ٤٠ - ومثل هذه الامثلة يؤكد ضرورة تخصيص الاستشهاد بلهجة معينة وليس بجميع اللهجات الدارجة وذلك لما بينها من تباين واقتراب او ابتعاد بالنسبة الى الفصحى ، اما الملاحظات في شكلها المجرد فهي تعم جميعها .

الفهم يظل مقصورا على المعنى الاصلي العام للجملة فلا يدخل فيه ادراك المعاني الاضافية التي تحدثها الادوات والتغيرات الاعرابية والصرفية ، واما تأثير السياق فهو وان افاد في بعض الاحيان فانه لا يفيد ولا تكون له ، دائما ، الفعالية والجدوى ؛ وقد سبق ان رفضنا مبدأ الاتكال عليه بالنسبة الى العارفين بالفصحى ، فمن باب اولى أن يرفض بالنسبة الى من يجهلها .

هذا كله بالنسبة الى الالفاظ المعروفة او التراكيب المتكونة منها .. مما يشتمل على بعض النظائر ، فاما فياعداها فيستحيل تماما الفهم ويفتق ايما اغلاق ، وهذا كالجملة (آبتى الضيم) مثلا وغيرها من المواضع التي سبق ان بيناها .

والخلاصة ان فهم العوام للفصحى هو من البساطة والضحالة بحيث يمكن اهماله تماما والنظر اليه على انه مفقود اصلا .

واذن فالعيب قائم ولا بد لازالته من ازالة جميع العيوب السابقة التي انتجته ؛ وقد بسطت فيما يعود ، الى الناحية اللغوية والكتابية ، الاقتراحات التي اراها شافية ، ولغيري ان يرسم خطوط التعديل في تلك الميادين الاخرى المكتملة والمتكاملة .

العربية المنشودة بين الالتزام والذراع

اعرف ان اغلب الاقتراحات التي قدمتها في هذه الرسالة ستثير لدى الكثيرين السخط والاستهزاء والانتهاز بسوء الطوية ، فهم قد ابدوا مثل هذه الردود حتى بالنسبة الى بعض نداءات التجديد التي لا تتصل الا باصلاحات سطحية او مواضيع جزئية وربما كانت اهم العوامل الشعورية التي تقودهم الى مثل هذا الموقف تصورهم ان في الاخذ بمثل هذه الاقتراحات قضاء على الدين والتراث الثقافي او هو على الاقل تهديد يؤدي الى القضاء عليها .

وقبل ان نناقش زعما كهذا يجدرنا اولا ان نتلمس مدى الابتعاد الحقيقي بين العربية الفصحى والعربية المنشودة ، هل هو ابتعاد يصل الى المعنى او هو يتناول فقط الشكليات ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل لا تقتضي اكثر من الاحالة الى الاقتراحات في الفصول المبينة عليها ، فقد حرصنا دائما على ان يكون الاساس عربيا فصيحاً اي ان تكون الاقيسة معتمدة على نفس الاساليب التي تستعملها الفصحى .. ، وان آثرنا احيانا لهجة على الاخرى او طريقة اقل شهرة من طريقة

اخرى ، وبررنا كل ذلك على اساس (العربية العامة الفصحى) ؛
والواقع ان هذا الاساس هو المبدأ الاول والمعيار الذي اتخذناه في هذا
البحث من عنوانه الى موضوعه .

على اننا لا بد ان نلاحظ ان عدم الاختلاف لا يصدق الا في حالة
معرفة العربية القائمة ايضا . اما بالنسبة لمن اقتصرت معرفته على العربية
المنشودة فانه من الممكن ان يضل بعض الاختلافات الشكلية فتؤثر على
فهم المعنى الصحيح ، وذلك بسبب من ان العربية المنشودة هي التي
تصبح عنده بمثابة (الارضية) او المنظار الذي ينظر منه الى العربية
القائمة . واكثر ما يبدو ذلك في المسائل الراجعة الى القواعد ، فمثلا
اذا صادف اللفظة (انسانية) على ان المقصود منها هو معنى (Humaniste)
مؤثرا - حسب العربية القائمة - فانه سيفهمها على انها (Humanisme)
وذلك لانه تعلم أن المعنى الاول انما يعبر عنه في العربية المنشودة
بـ (انسانية) وليس (بانسانية) التي هي للنسبة المؤنثة البسيطة ، فيما تعلم .

والحق اننا لاندعو الى اهمال العربية القائمة اهمالا ونقض اليد منها
نفضاً ، ولكننا ايضا لانتراجع في الدعوة الى جعل العربية المنشودة
هي وحدها السائدة في جميع المرافق الحياتية والثقافية العامة ، وبعبارة
واحدة لتترك احدهما للمختصين فقط ولتعمم الاخرى لدى العموم .

هذا وربما كان من المبالغة ان نميز العربية القائمة عن المنشودة كما نميز
بين اللغة اللاتينية مثلا واحدى المتفرعات عنها ؛ فقد رأينا ان
الاختلاف بينها لا يكاد يتجاوز الجانب القواعدي وبعض الشكليات
الاخرى التي يفيد عدمها العربية المنشودة ولم يفد وجودها العربية القائمة

وهذا الاختلاف يمكن القضاء عليه ببيان لا جميع القواعد واللاقواعد
التي تتبعها العربية القائمة بل فقط بافهام الطلبة الفروق المميزة ؛ ولن

يكلف ذلك مجهودا ولا سيما بالنسبة الى الطلبة الذين تجاوزوا المراحل الابتدائية .

من هنا يتبين ان الخشية على الدين وعلى التراث ليس لها مبرر جدي ، او قل انها مبالغ فيها الى حد كبير . ولكن لنفرض مع ذلك ان هذه العربية التي ندعو اليها قد تطورت في المستقبل تطورا كبيرا واصبح ما بينها وبين اصلها مثل ما بين اللاتينية والفرنسية مثلا ؛ حتى في هذه الحالة يستطيع ان يطمئن المتخوفون ويجزموا ان تغيرا محتملا في نظرة الاجيال اللاحقة الى التراث والدين لن يكون سببه ذاك البون المفروض بين عربية اليوم والغد .

ليطمئنوا ، لأن اكثر الشعوب التي تعتنق اليوم الاسلام وتتحمس له اكثر من تحمسنا نحن ليسوا عربا ولا يعرفون - من حيث هم شعوب - قليلا ولا كثيرا في العربية ، وحتى الرجال هؤلاء الدينيون لم يعودوا متوقفين على معرفتها كثيرا ، وذلك لوفرة الدراسات والتراجم والشروح المتعلقة بالاسلام والمكتوبة بلغات غير عربية .

ليس هذا فقط ، بل واحسب ان مصدر الدين يكون اعظم وقعا واشد تأثيرا كلما كانت لغته غريبة على العوام وجمهور المعتنقين .

وهذا ما هو واقع بالفعل في الصلوات المسيحية وبعض ادعيثها التي يقرؤها الكاهن بلغة لاتينية ، حيث يسود الخشوع وتهطع القلوب وكان السيد المسيح نفسه هو الذي يتكلم . في حين ان هذا التأثير يكون اقل قوة كلما كان بلغة مفهومة ، اذ ان مجرد ما توحى به هذه من متاعب العيش ومضطربات الحياة اليومية التي تستعمل فيها هذه اللغة لجدير بان يبخر تلك الخشية ويقشع صورها المصاحبة ..

ولعل كل واحد منا يمكن ان يقارن بين الانطباعة النفسية التي
تتركها فينا آيات القرآن في عهد الكتاتيب ، وبين الانطباعة التي تتركها
فينا نفس هذه الآيات وقد اصبحنا نجيد فهم العربية .

اما انا شخصيا فقد اصبت بمثل الخيبة عند ما اصبحت اعرف شرح
قصيدة حفظتها دون اي فهم ، لقد كانت انغاما من ناي الرعاة وانفاس
الفجر ولألاة النجوم .. بتمازج سحري وبتأثير لا يوصف ، وهامي
الآن مجرد معان وافكار إن تكن جميلة فهيئات ان يكون لها ذلك الجمال
والسحر والتأثير .. !

واحسب ان هذا التفاوت لايعود الى تطور المرء في حياته وترقي
مستواه العقلي على ما يفترض من ان مثل هذا التطور يجعلنا نبتعد
قليلا أو كثير عن دنا (اناشيد الرعاة وانفاس الفجر ..) ، احسب
انه لايعود الى هذا بقدر ما يعود الى نفس طبيعة الفروق القائمة بين لغة
مفهومة ولغة قلما تفهم .

ذلك باننا في الحالة الاولى انما نتجه الى المعنى اولا وقبل كل شيء
فلا يؤثر فينا عاطفيا الا اذا توفرت له شروط التأثير ، اما الناحية
الشكلية البحتة فهي تقوم بوظيفة المساعدة عليه ، لا اكثر .

واما مع اللغة غير المفهومة والتي تتخللها مع ذلك بعض الالفاظ
المعروفة فالذي يحدث هو العكس تماما ، اي ان مصدر التأثير هنا انما
هو الناحية الشكلية من جرس ونبرات والقاء ، من جهة ، ومن
الاعتقاد بانها تحتوي على معان ما ، حال دون ادراكنا اياها جهلنا بها ،
فهي سر محجب كشفه ولكن لا سبيل اليه ، من الجهة الاخرى .

اما تلك الالفاظ المعروفة التي تتخلل هذه اللغة فانها لا تقوم بمساهمة ما في

التخفيف من حدة هذه الانطباعة ، وإنما هي على العكس تزيدها عمقا واتساعا لأنها تصبح بمثابة عامل الاطماع والاغراء بكشف ذلك (السر) فكاننا ولسان حالنا يقول : انها ليست غريبة عنا هذه اللغة وفيها الحروف التي نتكلمها ، والفاظ مما نعرف . فكان في نفسنا مبدأ لمعرفة ولكن حجبها تلفعه وتستره عنا ؛ وحيث ان ذلك الطمع لا يؤدي ، كما سبق ، الى الفهم والادراك فان التأثير العاطفي يزداد شدة على شدة واتساعا على اتساع ..

فاذا ما اضعنا الى كل ذلك عوامل الماضي البعيد وما له في ذاته من تأثير ، واضفنا كذلك صعوبة عزلنا الدين الاسلامي - وخاصة اصوله - عن العربية القديمة - القائمة - اتضح لنا لماذا تبكي العجائز لاحدى القصائد الماجنة ، كما اتضح لنا أن لا خوف مطلقا على هذا الدين من العربية التي ندعو اليها حتى ولو انتهى بها التطور الى شوط بعيد ..

واما عن تراثنا الثقافي فاني لاتساءل كم من القراء العارفين بالعربية القائمة ينصرفون اليه ؟ واخشى ان يكون الجواب الحقيقي ان القليل فقط هم الذين يعودون اليه بين الحين والحين ، فاما عموم القراء عندنا فهم إما بلغة اجنبية يطالعون ، وإما انهم يقتصرون على انتاج المحدثين المعاصرين .

فالذين يعودون الى الكتب القديمة يكادون يكونون هم ذوي الاختصاص او اشباههم ، وما دمنا لا نقول باهمال الاختصاص بل بالعكس لا بد ان تعنى مجموعة كافية من قسم اللغات بالعربية القائمة ، فانه لن يكون من فرق اذن بين مدى انتفاعنا الآن بهذا التراث وبين مدى الانتفاع به غدا ..

ومها يكن فان (ترجمة) لاهم الكتب القديمة لاتحسم وحسب

وساوس الخشية على تراثنا بل وتفيده ايضا ، لان القراءة تصبح سهلة
ومعرفة اللغة هينة فيتوفر الاقبال عليها ويصبح مصيرها خيرا مما هو
الآن .

الخاتمة

لن يكلفنا اذن تحقيق العربية المنشودة غير التنازل عن جدوى القواعد والعبثيات التي صرفنا فيها زهرة العمر ، وغير استبدالها باليسير من القواعد الاخرى التي لا يعترها شذوذ ولا خلاف .

ورغم ما لعملية كهذه من جهد نفسي ومقاومة لاكثر من عامل شعوري وغير شعوري .. فانه ليجب الا تذكر بجانب الفائدة المرجحة .

وعلى هؤلاء - ولعلي منهم - ان يتعزوا بالغاية التي تستهدفها هذه العربية الجديدة ، وما احسبهم الا واجدين العزاء الاكبر اذا تحققت هذه الفروض المستهدفة .

١- زوال العوائق التي كانت تقف لدى المترجمين وتوفير جميع قوالب الاصطلاحات العلمية والتعابير الفنية واساليب التدقيق وحسم الالتباس والاحتمال .

٢- زوال الصعوبة التي تنسب الى العربية وصيورتها من اسهل اللغات الحية ، ان لم تصبح اسهلها على الاطلاق .

٣- انخفاض تكاليف الكتاب العربي بحيث يصبح في متناول العموم ، وتقاصر الوقت اللازم للطبع ..

٤ - نتيجة ذلك في انتشار العربية لدى الجمهور العربي وفي توفر مغريات اقبال الاجانب عليها .

٥ - تأثير ذلك وفعاليته في رفع المستوى الثقافي العام وفي اتاحة الفرصة - من ثم - للتعبير عن نتاج العقل العربي بكيفية اوسع .

وبعد ، فما كان اجدر اولئك المتخوفين على الدين والتراث والقومية ان يذكروا جيدا انه لا في الدين ولا في القومية ولا في التراث من الاسباب الذاتية التي تحفظ البقاء او تقود الى الفناء ، بقدر ما هو في الامة نفسها التي قعتنق ديناً وتنتسب الى قومية وتراث .

وليس كالتقدم الثقافي دلالة على مناعة الامة .

ولا تستوي في المساعدة على هذا التقدم لغة هذه مزاياها ، ولغة تلك عيوبها ...

روافد الكتاب

(أ) روافد عامة :

اهم الكتب القديمة المعتمدة في النحو والصرف واللغة حيث كان استنادي اليها في خصوص وصف القواعد والسماقيات والاشتقاقات والتصارييف والتخارييف ووجهات النظر المختلفة ، وحكاية بعض الامثال الاستشهادية ... الخ .

(ب) روافد خاصة :

وقد كان رجوعي الى بعضها للاستفادة ، اما البعض الآخر فللمناقشة ، واهم النوعين كليها منشور بمجلات الآداب والاديب والعلوم البيروتية ، وبمجلة الفكر التونسية كالاتي : -

الآداب

١ - قضية اللغة العربية . السنة ٤ ع ١١ (عدد خاص) .
٢ - العربية الفصحى في حرج ؟ السنة ٤ ع ٤ - الدكتور عبد العزيز الالهواني .

٣ - اين الحرج ؟ السنة ٤ ع ٥ رثيف خوري .

- ٤ - الادب العربي وازدواجية اللغة . السنة ٢ ع ١٠ فؤاد افرام البستاني
- ٥ - المصطلحات العربية وحاجات المجتمع السنة ٢ . ع ١٠ الدكتور مصطفى جواد .
- ٦ - نحو ثقافة عربية افضل السنة ٢ ع ٤ الدكتور قسطنطين زريق .
النشاط الثقافي في العالم العربي . لبنان . السنة ٢ . ع ٧ قلم التحرير .

الاديب

- ١ - مواليد جديدة في اللغة - السنة ١٦ ع ١٢ - محمود تيمور .

العلوم

- ١ - الى متى تظل المواد العلمية تدرس بغير اللغة الأم في جامعاتنا ومعاهدنا الثانوية ؟ السنة ١ - ع ٣ - استفتاء اجاب عليه جمع من الاساتذة .
- ٢ - مقالات خمس مخصصة للعربية . السنة ١ ع ٩ - جمع من الاساتذة .
- ٣ - اللغة العربية بين الفصحى والعامية السنة ١ ع ١٠ الاستاذ عارف النكدي
- ٤ - نظرات علمية في لغة الجرائد واللغة الدارجة بتونس . السنة ٢ ع ١١ .
الاستاذ ساطع الحصري .
- ٥ - هكذا يكون التيسير . السنة ٢ ع ٤ الدكتور انيس فريجة .
- ٦ - بين الفصحى والعامية . السنة ٢ ع ٦ - الاستاذ ساطع الحصري .

الفكر

- ١ - حياة اللغة العربية (عدد خاص) السنة ٥ ع ٥ (فبراير ١٩٦٠) .
- ٢ - (امكانيات اللغة العربية) السنة ٥ ع ٧ (ابريل ١٩٦٠) محمد السلامي
- ٣ - بعض الملاحظات حول مشكلة اللغة - السنة ٥ ع ٧ (ابريل ١٩٦٠) -
صالح القرماذي
- ٤ - علي هامش « حياة اللغة العربية » السنة ٥ ع ٥ (ابريل سنة ١٩٦٠) -
الجندي خليفة .

وفيه تناولت بالنقد وجهات النظر التي ادلى بها كتاب العدد الخاص المشار اليه ، كما وعدت فيه بتقديم الاقتراحات التي اراها كفيلة بحل مشكلة اللغة ، وهذا وجه اثباته هنا ضمن الروافد .
وهناك كتابات اخرى استفدت منها او ناقشتها اشرت اليها خلال البحث .

فهرست

صفحة	
٥	انا البحر
٧	تصدير

(١)

١١	لمحة وبيان
١٤	لوكان داروين لغويا
١٦	لغة المستقبل
١٩	مع حكيم الصين

(٢)

٢١	البدئية الاولى لشرقنا العربي
٢٢	قواعد . . خمس
٢٤	باقة من العيوب
٢٥	تحت رحمة الذباب
٢٩	الاساس الفلسفي النفسي للاخط العربي

صفحة

٣٢	وصفة والفرج على الله
٣٥	السكر حلال ؟ ؟
٤٢	الحل بسيط
٥٣	هنا المسهل يكفي
٥٦	بقيت مسألة

(٣)

٦١	على اسس متكاملة
٦٣	امير البخلاء يتبرع
٦٦	لماذا ؟ ؟
٦٨	الاعراب ، هذا الخراب
٧٩	والصرف
٨٨	كفكفوا هذا التزييف
١٠٩	كان يظن الله واحدا

(٤)

١١٧	<u>العربية المنشودة بين الاتهام والدفاع</u>
-----	---

خاتمة

١٢٣	روافد الكتاب
١٢٥	الفهرس

طبع هذا الكتاب على مطابع
دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر
بيروت - ص. ب. : ١٣٩٠

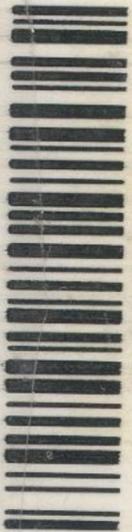
هَذَا الْكِتَابُ

لَأَشْكُ بَأَن فِي طَلِيعَةِ الْقَضَايَا الْحَضَارِيَّةِ الَّتِي تَوَاجَهُنَا
قَضِيَّةُ اللِّغَةِ بِوَصْفِهَا « الْأَدَاةُ » الْأُولَى الَّتِي يَتِمُّ بِهَا
التَّرَابُطُ الْأَجْتِمَاعِيُّ وَالتَّعْبِيرُ الْعَامِيُّ وَالثَّقَافِيُّ ، فَلَا بُدَّ
لِلْبَاحِثِ أَنْ يَعْنَى إِذَنْ بِمَا لِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ مَعْطِيَّاتٍ
وَمَتَعَلِّقَاتٍ تَمَثَّلُ بِالدرَجَةِ الْأُولَى فِي مَدَى مَا لِلغَةِ الْمَعْنِيَّةِ
مِنْ طَوَاعِيَّةٍ فِي الْأَدَاءِ وَسَعَةٍ فِي الْإِنْتِشَارِ .

وَفِي هَذَا الْكِتَابِ مَحَاوَلَةٌ لِلْكَشْفِ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي
تُثْقَلُ اللِّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَتَقِفُ لَهَا حَجَرٌ عَثْرَةٌ دُونَ
الْمُرُونَةِ وَالْإِنْتِشَارِ ؛ فَرَسَمْتُ أَهَمَّ الوَصْفَاتِ سَوَاءً مَا
يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَى الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ وَالْإِمْلَاءِ ، أَوْ مَا يَرْجِعُ
إِلَى قَوَاعِدِ النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ وَالْإِصْطِلَاحِ وَالْإِشْتِيفَاتِ
وَالْمَفْرَدَاتِ ... ، كَمَا حَاوَلْتُ إِعْطَاءَ فِكْرَةٍ عَنِ الْحَالَةِ
الْحَقِيقِيَّةِ لِمَدَى إِنْتِشَارِ الْفُصْحَى وَحَيَوِيَّتِهَا .

مِنَ الْمَقْدَمَةِ

Bibliotheca Alexandrina



0498153

الذمن : ٢٥٠ ق . ل . او ما يعادها

منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت